



الجمهورية العربية السورية

جامعة البعث

كلية الآداب و العلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

أثر أبي علي الفارسي في نُحاة الأندلس من بداية القرن السادس الهجري حتى  
نهاية القرن الثامن الهجري

رسالة مُقدّمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات اللغوية العربية

إعداد الطالب

مصطفى ابراهيم ابراهيم

بإشراف

أ. د. عصام الكوسى

١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م

## ملخص البحث

" أثر أبي علي الفارسي في نحاة الأندلس من بداية القرن السادس الهجري حتى نهاية القرن الثامن الهجري "

تُسلط هذه الرسالة الضوء على أثر أبي علي الفارسي في نحاة الأندلس في قرون هجرية ثلاثة ، و تتألف من تمهيد ، وثلاثة فصول ، و خاتمة أثبت فيها النتائج التي توصلت إليها ، ففي التمهيد تحدثت عن سبب وضع النحو ، و عن أول من وضعه ، و عن المذاهب النحوية الثلاثة ، البصري ، والكوفي ، والبغدادي و عن الاستدراكات والخلافات النحوية بشكل موجز .

أما في الفصل الأول ، فقد ترجمت فيه لأبي علي الفارسي ، و تحدثت عن بداية النشاط اللغوي والنحوي في الأندلس ، و عن عوامل تطوّر العناية باللغة العربية بكل فنونها ، ولاسيما النحو ، ثم تطرقت إلى مصطلح المدرسة النحوية الأندلسية ، و عرضت لمحة موجزة عن الأوضاع العامة في الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة ، و من ثم ختمت الفصل الأول بذكر الحركة العلمية في الأندلس في القرون الهجرية التي يعنى البحث بها .

و أما الفصل الثاني ، فقد ناقشت فيه الآراء النحوية ، و الصرفية ، و اللغوية التي وافق فيها علماء النحو في الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة أبا علي الفارسي .

و في الفصل الثالث ناقشت الآراء النحوية والصرفية التي خالف فيها نحاة الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة ، السادس ، و السابع ، والثامن أبا علي الفارسي .

## المقدمة :

الحمد لله رب العالمين مُفيض الحِلْم، والعلم، والجود على عباده، المتفضل علينا بإنزال القرآن الكريم  
بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على سيدنا محمد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله، وأصحابه  
ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد، فإنَّ علم النَّحو من أسمى العلوم قدراً، وأنفعها أثراً، به ينتَقَفُ أودُ اللسان، و يَسْلُسُ عنانَ  
البيان، وقيمة المرء تحت طيِّ لسانه لا طيلسانه<sup>١</sup>، ولقد صدق ابنُ إسحق بن خلف البهراني في قوله :

النَّحو يَبْسُطُ مِنْ لِسَانِ الْأَلَكَنِ      والمرءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ

وَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجَلَهَا      فَأَجَلُهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَلْسُنِ<sup>٢</sup>

ولمَّا كان علم النَّحو جُهداً متصلاً بدَّاه الأولون السَّابِقون من النَّحاة، أمثالُ يونس، والخليل، وسيبويه، والفراء  
والكسائي، وغيرهم، وقد استمرَّ هذا الجُهدُ، وحمل لواءه في القرنِ الرَّابِعِ الهجري علماء كِبَارٌ في مقدِّماتهم  
إمام عصره في النَّحو وفارسُ ميدانه، أبو علي الفارسي، وتلامذته الحدَّاق، أمثالُ ابنِ جنِّي، وغيره، وكان  
ذلك حيثُ نضج النَّحو، وتتنوّعت مَذهَبُهُ، ومن الطَّبَّيعي في كلِّ عِلْمٍ أَنْ يَتَأَثَّرَ بِاللَّاحِقِ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالسَّابِقِ  
فيوافقُه حيناً، ويُخالفُه حيناً آخر، هذا ما دفعني إلى اختيارِ موضوعِ البحثِ في هذه الرِّسالة الموسومة بعنوان  
" أثر أبي علي الفارسي في نحاة الأندلس من بداية القرنِ السَّادِسِ الهجري حتَّى نهاية القرنِ الثَّامنِ  
الهجري " .

ولا شكَّ أنَّ النَّحو في الأندلس قد بَلَغَ شأواً عظيماً على أيدي نُحاةٍ كِبَارٍ يَمَمُوا وَجْهَهُم شَطْرَ الْمَشْرِقِ الْعَرَبِيِّ  
حيثُ وَلَدَ النَّحو، وتَأَصَّلَ، وتبايَنتْ مَذهَبُهُ. أمَّا ما دفعني لتخصيصِ البحثِ في فترةٍ زمنيَّةٍ تمتدُّ مدَّةَ قرونٍ

١- انظر نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النَّحاة، تأليف الشيخ أحمد الطَّنطاوي، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ص ٩ .  
٢- البيتان من الكامل، وهما لابن إسحاق بن خلف البهراني، انظر الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد،  
تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، دار الفكر العربي، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩ / ٢، و عيون  
الأخبار، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَةَ الْيَنْتُورِي، ت ٢٧٦ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٣٤٣ هـ -  
١٩٢٥ م، ١٥٧ / ٢، والعقد الفريد، تأليف الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربِّه الأندلسي، ت ٣٢٨ هـ، تحقيق، د. مُفيد محمد قميحة  
دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ٣٠٨ / ٢ - ٣٠٩ .

ثلاثة ، هو أنني وجدت أن هذه الفترة هي أكثر القرون التي ازدهر النحو فيها في الأندلس ، حيث تهافت علماء النحو فيها على شرح مصنفات المشاركة ، والتعليق عليها بالموافقة حيناً ، والمخالفة حيناً آخر ، ومن هذه المصنفات كتب أبي علي الفارسي التي حظيت باهتمام كبير من قبل النحاة الأندلسيين ، ولا سيما كتابي الإيضاح العُصدي والتكملة ، حيث انكبوا عليها شرحاً ، وتعليقاً ، ومعارضةً مما يوفر مادةً علميةً جيدةً لخوض غمار هذا البحث ، ويهدف البحث إلى إظهار أثر أبي الفارسي في نحاة الأندلس في القرون التي يُعنى البحث بها ، وذلك من خلال تتبع آرائه عند هؤلاء النحاة الذين تناولوا آراء أبي علي الفارسي بالموافقة و المخالفة .

أما الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث ، فهي صعوبة تجميع المادة العلمية ؛ لأن القرون التي يُعنى البحث بها ، هي فترة ازدهار في النحو الأندلسي ، كما أسلفت ، وتميزت بكثرة العلماء ، وكثرة مؤلفاتهم ، و لقد حاولت جاهداً أن أتتبع مواطن ورود كلام الفارسي فيها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً . ومن الصعوبات كذلك أن طبيعة بحثي ، ولا سيما المسائل الخلافية بين الفارسي وعلماء النحو في الأندلس هي أنني أعرض لقضايا خلافية بين علماء يصعب الحكم بصواب رأي أحدهم على الآخر ، وذلك لعلو كعبهم في النحو ، وقدرتهم على البرهنة ، والاستدلال على صحة آرائهم ، وقد حاولت أن أكون حيادياً متحرراً من التأثير بشخصية العلم الذي أدرسه كما جرت عادة بعض الباحثين ، واعتمدت في ترجيحاتي على رأي جمهور النحاة في تلك المسائل .

ولقد سرت في بحثي هذا على منهج وصفي تحليلي يقوم على استقراء المادة العلمية ، واستخراجها ، وجمعها من بطون الكتب والمؤلفات ، ثم مناقشتها وتحليلها ، وإعطاء حكم ارتضيه في كل مسألة . ولا بد من الإشارة إلى أنني ناقشت في هذه الرسالة الآراء التي دُكر فيها اسم أبي علي الفارسي بشكل صريح فقط سواء أكان ذلك في الآراء الموافقة أم المخالفة له ؟ وقد وضعت مخططاً لهذا البحث جاء في تمهيد ، وفصول ثلاثة ، وخاتمة .

أما التمهيد فيتضمن : لمحة موجزة عن سبب وضع النحو ، وعن أول من وضعه ، وعن المذاهب النحوية الثلاثة البصري ، والكوفي ، والبغدادية بشكل موجز ، وعن الاستدراكات ، والخلافات النحوية مع ذكر أبرز المؤلفات فيهما .

وأما الفصل الأول : فقد ترجمت فيه لأبي علي الفارسي ، فبينت حياته ، و شيوخه ، و تلامذته ، و كتبه ، و مؤلفاته ، و منزلته العلمية ، وأخباره ، ثم تحدثت عن بداية النشاط اللغوي والنحوي في الأندلس ، وعن عوامل تطوّر العناية باللغة العربية بكل فنونها في الأندلس ، ولا سيما النحو ، بعد ذلك ذكرت أبرز العلماء الذين رحلوا من الأندلس إلى المشرق العربي ، و أبرز النحويين الذين رحلوا من المشرق العربي إلى الأندلس ، و فصلت في حركة التأليف اللغوي ، و النحوي في الأندلس حتى القرن الخامس الهجري ، ثم تطرقت إلى مصطلح المدرسة النحوية ، و ناقشت إن كان من الصحيح أن نطلق مثل هذه التسمية على النحو في الأندلس أم لا ؟

ولقد عرضت لمحة موجزة عن الأوضاع العامة في الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة السادسة ، والسابعة و الثامنة ، ومن ثم ختمت الفصل الأول بذكر الحركة العلمية في الأندلس في القرون الهجرية التي يُعنى البحث بها ، و عرّجت إلى ثورة ابن مضاء القرطبي على النحاة و نظرية العامل بشكل موجز مع ترجمة مختصرة لمعظم علماء النحو في هذه القرون .

أما الفصل الثاني من البحث ، فقد خصصته للآراء التي وافق فيها علماء النحو في الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة أبا علي الفارسي ، وقسمته إلى ثلاثة أقسام هي :

١ - الآراء النحوية ، و تتضمن : مسألة في مرتبة المبتدأ والفاعل ، ومسألة زيادة "كان" في باب التعجب ، و مسألة في كسر همزة "إن" ، و مسألة في المرفوع بعد "مذ" ، و مسألة في "السين و سوف" ، و مسألة في باب المفعول الذي لم يُسم فاعله ، و مسألة في باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر .

٢ - الآراء الصرفية ، و تتضمن : مسألة في "شواذ التصريف" ، و مسألة في تصغير اسم الإشارة "أولاء" و مسألة في تصغير كلمة "مطايا" ، و مسألة في إمالة "خاف و طاب" .

٣ - الآراء اللغوية ، و تتضمن : مسألة في ما جاء على "أفعل" ، و مسألة في "فعل" ، و مسألة في قول العرب : "سمعت لغاتهم" .

وأما الفصل الثالث من البحث ، فقد ناقشت فيه الآراء النحوية و الصرفية التي خالف فيها نحاة الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة السادسة ، والسابعة ، و الثامنة أبا علي الفارسي ، وقد جعلته قسمين ، هما :

**الأول: الآراء النحوية، وتتضمن:** مسألة في تعريف النحو وحده، ومسألة في "الكلم: اسم، وفعل، وحرف" ومسألة في حد الاسم، ومسألة في بناء الاسم، ومسألة في البذل، ومسألة في تعريف الاستثناء المنقطع ومسألة في "و لا سيما"، ومسألة في العطف، ومسألة في قول العرب: "هما خطان جنابتي أنفها" ومسألة في تعدي الفعل "سمع" إلى مفعولين، ومسألة في نصب الفعل المضارع و رفعه بعد الاستفهام ومسألة في "لما"، ومسألة في إلغاء عمل "لكن" إذا خففت، ومسألة في كسر همزة "إن" و فتحها ومسألة في "رب".

**والثاني: الآراء الصرفية، وتتضمن:** مسألة في باب ما يزداد من الحروف في التضعيف، ومسألة في زيادة همزة "أولق".

أما الخاتمة، فقد أثبت فيها ما توصلت إليه من نتائج .

وبالنسبة للدراسات السابقة، فلم أقف على دراسة تناولت أثر أبي علي الفارسي في نحاة الأندلس في القرون التي يعنى البحث بها، غير أن هناك دراسة بعنوان "ابن عصفور و جهوده الصرفية" للباحثة: نجية قداح ذكرت فيها مخالفة ابن عصفور لأبي علي الفارسي في مسألة زيادة الحرف الثاني من المضعف مكتفية بسر كلام الفارسي، وكلام ابن عصفور من غير مناقشة، أو ترجيح رأي أحدهما، وكذلك فقد أشارت الباحثة في موقع آخر من رسالتها إلى موافقة ابن عصفور لأبي علي في مسألة "فعلان" من "حييت": حييان. ومن الدراسات أيضا، دراسة بعنوان "آراء أبي علي الفارسي في منهج السالك، و ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، دراسة وصفية تحليلية"، للباحث مازن محمد الخطيب عدوان، تناول فيها المسائل التي اتفق فيها الفارسي و أبو حيان، والمسائل التي اختلفا فيها في الكتابين المذكورين .

ودراسة بعنوان "اعتراضات ابن الطراوة النحوية في شرح الإيضاح على أبي علي الفارسي" للباحث محمد حرّاث "ناقش فيها المسائل التي اعترض فيها ابن الطراوة على الفارسي .

و لا يسغني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعتي الأم جامعة البعث، وإلى كلية الآداب التي درست فيها كل سني دراستي الجامعية ممثلة بالدكتور طلال الخليل، عميد الكلية، و رئيس قسمها الأستاذ، الدكتور عصام الكوسى، والذي أعوذ وأخصه بالشكر لكونه أستاذي الفاضل المتكرم علي بإشرافه على رسالتي، ولرعايته الكريمة لي، ولكرم أخلاقه، ولطفه بطلاب العلم، فقد منحني من وقته

الّثمين ، وأفاضَ عليّ من كرمه ، فقوّمَ اعوجاجَ بحثي ، و ذلّلَ صِعبَته ، و صحّحَ ما وقعتُ فيه من أخطاءٍ  
ولولا فضلُ الله، وتوجيهاته لما استقامَ البحثُ على الصّورة التي هو عليها الآن .  
والشّكرُ كلُّ الشّكر والامتنانِ للأساتذة الأجلّاء أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين تجشّموا عناءَ قراءة هذا  
البحث لتقويمه بما يمتلكون من خبراتٍ ، ومعارفٍ سدّوا بها البحث ليخرجَ بالحلة العلميّة اللائقة .  
وكذلك فإنّ الشّكرَ موصولٌ للسّادة الضيّوف الأكارم الذين تفضّلوا بحضور المناقشة .  
و بعدُ اللّهم إنّ هذا جَهدِي ، وعليكَ الاتكالُ ، فإنْ أصبْتُ، فبتوفيقٍ من الله سبحانه ، ثمّ بتوجيهاتِ أستاذي  
المُشرف - حفظه الله - وإنْ أخطأتُ في شيءٍ ، فمن عجزِي وتقصيري ، والله الموفّق لكلِّ خير .

## التمهيد

لأريب أن تاريخ النحو والمذاهب النحوية قد أُلّف فيهما الكثير من المؤلفات، وفُصِّلَ فيهما كثيراً ، ولا سيما في العصر الحديث ، وليس هدفُ بحثي التفصيلَ فيهما، وسأناقش مصطلح المدارس النحوية في موضع آخر من هذا البحث ، غير أنني رأيتُ أن أقدمَ لمحةً موجزةً عنهما لما لهُ من علاقةٍ بموضوع البحث ؛ ولا سيما أن أبا علي الفارسي يُعدُّ رأسَ ما أطلق عليه حديثاً المدرسة البغدادية ، والمتأثر بشكل كبير بالنحو البصري . والبحثُ يدرسُ أثرَ أبي علي الفارسي في نُحاة الأندلس في قُرونٍ هجريةٍ ثلاثةٍ ، السادسة ، والسابعة ، و الثامنة ، حيثُ تناولَ عُلماءُ النحو في هذه القرون آراءَ الفارسي بالموافقة حيناً ، والاعتراض حيناً آخر .

### سبب وضع النحو

من المتفق عليه أن سببَ وضعِ النحو كانَ لعلّةٍ انتشر اللحن في العربية ؛ لأنّ اللغةَ العربيةَ كانت قد انتشرت في مجتمعاتٍ غير عربيةٍ بعد الفتح الإسلامي ، حيثُ اعتنقت تلك المجتمعات الإسلامَ فأقبلت على العربية تتعلّمها <sup>١</sup> ، و في ذلك يقول أبو الطيّب اللغوي : " و اعلم أن أولَ ما اختلَّ من كلام العرب فأحوج إلى التعليم الإعراب ؛ لأنّ اللحنَ ظهر في كلام الموالى ، والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلّم " <sup>٢</sup> غير أنّ اللحنَ لم يكن مقصوراً على الأعاجم الحديثي العهد بالإسلام ، بل تجاوزهم إلى العرب أنفسهم أمثال الحجاج بن يوسف الثقفي " ت ٩٥ هـ " الذي لم يسلم لِسائهُ من اللحن والخطأ رغم فصاحته وبلاغته <sup>٣</sup> . وما زادَ اللحنَ في العربية نشوء أبناء العرب الذين سكنوا الحواضر بعيداً عن البادية ، في جَوِّ اختلطوا فيه بالأعاجم اختلاطاً أدخل الضّعف والوهن على ألسنتهم ، أمثال الوليد بن عبد الملك " ت ٤٨ هـ " الذي كثر اللحنُ على لِسانه <sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> - انظر المدارس النحوية أسطورة و واقع ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، ط ١ ، ١٩٨٧ م ، ص ٩ .

<sup>٢</sup> - مراتب النحويين ، تأليف عبد الواحد بن علي أبو الطيّب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ، ص ٢٠ .

<sup>٣</sup> - انظر البيان والتبيين ، تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٧ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ١ / ١٦٣ .

<sup>٤</sup> - انظر المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة ، ط ٧ ، ص ١٢ .

## أول مَنْ وضع النّحو

لقد اختلفت الروايات في أول مَنْ وضع النّحو ، غير أنّ أكثرها يجمع على أنّ أبا الأسود الدؤلي هو مَنْ وضع أسسه ، وهناك مَنْ يَعُدُّ أنّ وَضَعَ النّحو كان بتوجيه من الإمام علي كرم الله وجهه لأبي الأسود الدؤلي ، وقد ذكر الزبيدي أنّ أبا الأسود هو مَنْ وضع النّحو بقوله : " و هو أول مَنْ أسس العربية ، و نهج سبّلها ، و وضع قياسها ، و ذلك حين اضطرب كلام العرب ، و صار سُرّة النَّاس ، و وجوههم يلحنون فوضع باب الفاعل ، و المفعول به ، و المضاف ، و حروف النّصب ، و الرّفْع ، و الجرّ ، و الجزم " <sup>١</sup> .  
و قال أبو العباس المبرّد : " سئل أبو الأسود الدؤلي عمّن فتح له الطّريق إلى الوضع في النّحو ، وأرشدّه إليه فقال : تلقّيته من علي بن أبي طالب رحمه الله ، وفي حديث آخر ، قال : ألقى إليّ علي أصولاً احتذيتُ عليها " <sup>٢</sup> .

و قال ابن خلدون : " إنّ أول مَنْ كتب في النّحو أبو الأسود الدؤلي من بني كِنانة ، ويُقال بإشارة من علي كرم الله وجهه ؛ لأنّه رأى تغيّر الملكة ، فأشار عليه بحفظها ، ففرع إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرّة ثمّ كتب فيها النَّاس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرّشيد " <sup>٣</sup> .  
وقد قال ابن النّديم : " زعم أكثرُ العلّماء أنّ النّحو أخذَ عن أبي الأسود الدؤلي ، و أنّ أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه " <sup>٤</sup> .

## المذاهب النّحويّة

لقد كان للبصرة فضلُ السّبق في الاشتغال بالنّحو ، حيث سبقت الكوفة بحوالي قرنٍ من الزّمن ، واعتمدتُ نحاة المذهب البصري على منهجٍ علميٍّ دقيقٍ يقوم على اختيار الألفاظ ، والأسهل على اللسان ، و لم

١ - طبقات النّحويين و اللّغويين ، لأبي بكر محمّد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعارف - مصر القاهرة ١١١٩ هـ ، ص ٢١ .

٢ - المصدر السّابق ، ص ٢١

٣ - مقدّمة ابن خلدون ، العلامة ولي الدّين عبد الرّحمن بن محمّد ابن خلدون ، ت ٨٠٨ هـ ، تحقيق ، عبد الله محمّد الدّرويش ، ط ١ ، مكتبة الهداية - دمشق ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م ، ٣٦٩ / ٢ .

٤ - الفهرست في أخبار العلّماء المُصنّفين من القُدّماء والمُحدّثين و أسماء كتبهم ، تأليف محمّد بن إسحق النّديم ، تحقيق ، رضا تجدد المازنداري ، ص ١٨٩

يأخذوا عن كل القبائل العربية ، بل كانوا يُفضّلون القبائل التي تعيش في عزلة ، و لم تختلط بالعجم <sup>١</sup> .

وقد اعتمد البصريون على مصادر في القياس ، هي : القرآن الكريم ، والشعر الجاهلي ، والإسلامي ، أما الحديث الشريف ، فلم يعدّوه من مصادرهم في القياس بحجة أن الحديث يروى قدر كبير منه بالمعنى ، ولم يُضبط بلفظه <sup>٢</sup> .

أما أبرز أعلامهم : أبو الأسود الدؤلي " ت ٦٩ هـ " ، ونصر بن عاصم الليثي ، وعبد الرحمن بن هرمز ، و عبد الله بن أبي إسحاق ، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ، وسيبويه ، وأبو العباس المبرّد وغيرهم .

**المذهب الكوفي :** بدأ النحو الكوفي مع أبي جعفر الرّؤاسي أستاذ الكسائي ، والفراء ، ومع مُعاذ الهراء الذي قيل إنّه أول من وضع التصريف كما ذكر أصحاب التّراجم <sup>٣</sup> . ولقد اتسم منهجهم بالاتّساع في الرواية حتّى إنهم أخذوا عن ألفاف من أعراب الحواضر ، وقاسوا على القليل والنّادر ، واكتفوا بالشّاهد الواحد ، وتساهلوا في التّنبّط في معرفة قائل الشّاهد النّحوي ، وقد اعتمدوا على القرآن الكريم في القياس ، و وافقوا البصريين في عدم الاعتماد على الحديث الشريف في ذلك ، وقد وضع الكوفيون عدداً من المصطلحات الخاصّة بهم نحو : الصّرف ، الفعل الدائم ، و المُكّنّى والكناية ، والمجهول ، القطع ، العمد ، وغيرها <sup>٤</sup> .

**أما المذهب البغدادي :** فقد قام على الاختيار من آراء النّحاة البصريين والكوفيين ، حيث نزع بعض أعلامه إلى آراء البصريين ، أمثال : الرّجاج ، وابن السّراج ، والرّجاسي ، وابن درستويه ، والسّيرافي ، والفارسي وابن جني ، ونزع بعضهم الآخر إلى آراء النّحاة الكوفيين ، أمثال : ابن الأنباري <sup>٥</sup> وابن خالويه ، وغيرهم <sup>٦</sup> .

---

١ - انظر الاقتراح في علم أصول النّحو ، تأليف العلامة جلال الدّين السيوطي ، ت ٩١١ هـ ، تحقيق عبد الحكيم عطية ، دار البيروتية ، ط ٢ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، ص ٤٧ - ٤٨ .

٢ - انظر المدارس النّحوية ، لإبراهيم السّامرائي ، ص ٢٦ .

٣ - بُغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة ، للحافظ جلال الدّين عبد الرّحمن السيوطي ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، ٢ / ٢٩١ .

٤ - انظر المدارس النّحوية ، لإبراهيم السّامرائي ، ص ٣٦ .

٥ - انظر معاني هذه المصطلحات في الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو - فقه اللّغة - البلاغة ، د. تمام حسّان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، ص ٣٩ - ٤٠ .

٦ - هو محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار الأنباري النّحوي علي مذهب الكوفيين ، انظر البُلغة في تراجم أئمة النّحو و اللّغة تصنيف مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز أبادي ، ت ٨١٧ هـ تحقيق محمّد المصري ، دار سعد الدّين ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، ص ٢٨٢ .

٧ - انظر المدارس النّحوية ، لشوقي ضيف ، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

لا شك أن علماء هذه المذاهب النحوية هم الذين أرسوا قواعد النحو، وأصلوه، وشقوا طريق البحث فيه، و قد خلفوا الكثير من المؤلفات التي أصبحت المادة التي ينتفع فيها من جاء بعدهم، ولا سيما نحاة الأندلس الذين تناولوا آراء علماء هذه المذاهب، ومنها آراء أبي علي الفارسي بالتأييد تارة، وبالاستدراك والمخالفة تارة أخرى، ولا يخفى ما للاستدراك، والاعتراض من أثر في دفع الحركة العلمية إلى الأمام ولذا ساقدم لمحة موجزة عن أبرز الاستدراكات، والخلافات التي قام بها علماء النحو منذ القرون الهجرية الأولى إلى العصر الحالي الذي ألف فيه الكثير من الأبحاث العلمية حول هذا الأمر.

### لمحة موجزة عن أبرز الاستدراكات و الخلافات النحوية

**الاستدراك لغة:** جاء عند ابن منظور . الإدراك : اللحق . يقال : مشيت حتى أدركته ، واستدرك الشيء بالشيء حاول إدراكه به ، واستعمل هذا الأخفش في أجزاء العروض ، فقال : لأنه لم ينقص من الجزء شيء فيستدركه<sup>١</sup>.

و قال الرّمخشري : " و تدارك خطأ الرأي بالصواب ، واستدركه ، واستدرك عليه " <sup>٢</sup>.

**الاستدراك اصطلاحاً:** عرّفه الشريف الجرجاني بقوله : " رفع توهم تولّد من كلام سابق ، وهو رفع توهم يتولّد من الكلام المقدم رفعاً شبيهاً بالاستثناء " <sup>٣</sup>.

و للاستدراكات قيمة علمية كبيرة ، ولها دور مهم في إثراء العلوم ، ودفع عجلة البحث العلمي ، و وضع المؤلفات ، وإذا نظرنا إلى تاريخ العلماء في التأليف قلما نجد منهم من سلم من استدراك ، أو تعقيب على أمر ما أو تصويب رأي ، أو تخطئة في آخر ، هذا ما يؤكد الزّاغب الأصفهاني بقوله : " قال الجاحظ لا يزال المرء في فسحة من عقله ما لم يقل شعراً ، أو يُصنّف كتاباً ، وقيل من ألف ، فقد استُهدف فإن أحسن ، فقد

١ - انظر لسان العرب ، لابن منظور الأفريقي المصري ، مراجعة وتدقيق ، د . يوسف البقاعي ، إبراهيم شمس الدين ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٥ ، ٢ / ١٢٦١ - ١٢٦٢ .

٢ - أساس البلاغة ، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الرّمخشري ، ت ٥٣٨ هـ ، تحقيق ، محمّد باسل غيوان السّود ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، ١ / ٢٨٥ .

٣ - معجم التعريفات للعلامة علي بن محمّد السّيد الشريف الجرجاني ، ٨١٦ هـ ، تحقيق محمّد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، ص ٢١ .

استشرف ، و إن أساء فقد استُغْفِرَ " <sup>١</sup> .

ولقد أُلِفَ الكثير من المؤلفات التي استدرَك مؤلفوها على أسلافهم من العلماء ، ومن أهمها :

استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ، لأبي بكر الزبيدي .

الاستدراك لما أغفله الخليل ، لابن المراغي .

الاستدراك على الخليل ، لأبي تراب .

الاستدراك على أبي علي في الحُجّة ، لجامع العلوم الباقولي .

القول المأنوس في الاستدراك على القاموس ، لزين الدين المناوي .

و استدراكات ابن الخشّاب على مقامات الحريري ، و استدراك الزبيدي على سيبويه في الأبنية والزيادات

ورسالة دكتوراه بعنوان ، استدراكات المبرّد على سيبويه من خلال كتابه " المقتضب " دراسة نحويّة تحليليّة

وقد أورد مؤلف الرسالة السابقة في متن رسالته استدراكات كلّ من النّحاة الآتية أسماؤهم على سيبويه ، و

هم : الأخفش الأوسط ، و أبي عمر الجرمي ، و المازني ، و الزبيدي ، و الزجاج ، وابن جني <sup>٢</sup> .

و بحث بعنوان : استدراكات الأنباري على الإنصاف في كتابه منثور الفوائد .

و بحث بعنوان : استدراكات ابن هشام على الرّمخشري من خلال كتاب مُغني اللبيب عن كتب الأعراب .

و بحث بعنوان : استدراكات أبي حيّان النّحويّة في التّذييل والتّكميل على ابن مالك في التّسهيل وشرحه

دراسة وصفيّة تحليليّة .

وغير هذه المؤلفات والبحوث التي كان غرضها إمّا تصويب خطأ في تعريف أو اصطلاح أو تقسيم

أو تمثيل ، وإمّا لتكميل نصّ أو توسيع مفهوم أو توضيح رأي استغلق فهمه من خلال عرض مزيد

من الأمثلة التي تزيل الإبهام ، والغموض من النصّ ، أو غير ذلك <sup>٣</sup> .

١ - محاضرات الأدباء و محاورات الشّعراء و البلغاء ، للراغب الأصفهاني ، هدّبه ابراهيم زيدان ، مكتبة الهلال ، مصر ، سنة ١٩٢٠ م ، ص ١٧

٢ - استدراكات المبرّد على سيبويه من خلال كتابه " المقتضب " دراسة نحويّة تحليليّة ، إعداد : هاشم موسى محمّد هاشم ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزيرة قسم اللغة العربية و الدراسات الإسلاميّة ، ٢٠١٢ م ، ص ٢٩ - ٣٩ - ٤٣ - ٥٤ - ٥٧ - ٦٠ .

٣ - انظر بحث بعنوان ، استدراكات أبي حيّان النّحويّة في التّذييل والتّكميل على ابن مالك في التّسهيل و شرحه دراسة و صفيّة تحليليّة أ . د محمود محمّد أحمد العامودي ، و أ . أحمد عاطف محمّد كلاب ، كلية الأدب الإسلاميّة - غزّة ، تاريخ النّشر ٢٧ / ٢ / ٢٠١٧ م ص ٦ .

## أما بالنسبة للخلافات النحوية :

فقد أورد ابن منظور في معنى الخلاف لغة : الخلاف : المضادة ، و قد خالفه مخالفةً و خلافاً ، و تخالف الأمران ، واختلفا : لم يتفقا ، و كلُّ ما لم يتساو ، فقد تخالف و اختلف <sup>١</sup> .

و في الاصطلاح :

قال الجرجاني : " الخلاف : مُنازعةٌ تجري بين المُتعارضين لتحقيقِ حقٍّ أو لإبطالِ باطلٍ " <sup>٢</sup> ، وقال الشيخ عبد الرؤوف بن المناوي : " الخلافُ مُنازعةٌ تجري بين المتعارضين لتحقيقِ جوازِ إبطالِ باطلٍ " <sup>٣</sup> وقال الراغب : " والاختلاف والمخالفة : أن يأخذ كلُّ واحدٍ طريقاً غير الآخر في حاله أو قوله ، والخلافُ أعمُّ من الضدِّ ؛ لأنَّ كلَّ ضِدِّين مُختلفان ، وليس كلُّ مُختلفين ضِدِّين ، ولما كان الاختلافُ بينَ النَّاسِ في القول قد يُفْضي للتنازع ، استُعيرَ ذلك للمنازعةِ و المُجادلةِ <sup>٤</sup> .

لا ريب أنَّ الخلافاتِ النحويةَ وجدت منذُ بدايات وضع علم النحو ، واستمرت حتى وقتنا الحاضر ، وهذا شيءٌ طبيعيٌّ في الدِّراساتِ النحويةِ ، وهو من أهمِّ عوامل دفع عجلة البحثِ العلمي ؛ لأنَّ كلَّ معترضٍ أو مخالفٍ لآخر يحاول أن يُثبت صحةَ رأيه وبطلانِ رأيِ الخصمِ بأدلةٍ وبراهين يراها قاطعةً على صوابِ رأيه ، ولا يُشترط بالمُعترضِ أو المُخالفِ أن يكون معاصراً للمُعترضِ عليه ؛ لأنَّ الاعتراض والمخالفة ليسا على شخص العالم ، بل على آرائه النحوية أو الصِّرفية أو اللغوية ، وهذا ما سلطنا الضوء عليه في الآراء التي خالف فيها نحاة الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة السادسة ، والسابعة ، والثامنة أبا علي الفارسي .

١ - انظر لسان العرب ، ١ / ١١٥٢ - ١١٥٣ .

٢ - معجم التعريفات ، للجرجاني ، ص ٨٩ .

٣ - التوقيف على مهمات التعاريف ، للشيخ عبد الرؤوف بن المناوي ، ت ، ١٠٣١ هـ ، تحقيق د . عبد الحميد صالح حمدان ، عالم الكتب - القاهرة ط ١ ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، ص ١٥٨ .

٤ - مفردات ألفاظ القرآن ، تأليف العلامة الراغب الأصفهاني ، تحقيق ، صفوان عدنان داوودي ، دار القلم دمشق ، ط ٤ ، ١٤٣ هـ - ٢٠٠٩ م ، ص ٢٩٤ .

وهناك الكثير من المناظرات والمجالس التي جرت بين أئمة النحو، ونتاج عنها ثروة لغوية ونحوية بما أُثير فيها من مسائل بُحِثَتْ مِنْ وجهاتٍ نظرٍ مُختلفةٍ، منها: مناظرةُ الكسائي و سيبويه، ومناظرةُ الكسائي والأصمعي، ومناظرةُ الكسائي واليزيدي، ومناظرةُ بين المازني وُنحاةِ الكوفة، ومجلسُ ثعلب والزجاج ومجالساتُ العلماء لأبي الفتح عبد الله بن أحمد المعروف بخنجج، ت بعد ٣٢٠ هـ<sup>١</sup>، ومجلسُ الرّياشي و ثعلب، وغير ذلك<sup>٢</sup>.

أما الكتبُ التي ألفت في الخلاف النحوي فكثيرة، منها:

- اختلافُ النّحاةِ لأبي العباس أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب النّحوي، ت ٢٩١ هـ<sup>٣</sup>.
- وما اختلف فيه البصريون و الكوفيون، لابن كيسان، ت ٣٢٠ هـ<sup>٤</sup>.
- والمقتع في اختلاف البصريين والكوفيين، لأبي جعفر النّحاس، ت ٣٣٨ هـ، وقد ردّ فيه على ثعلب<sup>٥</sup>.
- والخلافُ بين النّحويين لأبي الحسن الرّماني، ت ٣٨٤ هـ<sup>٦</sup>.
- والإنصافُ في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ت ٥٧٧ هـ.
- و مسائل الخلاف في النّحو، لابن العرس عبد المنعم بن محمّد الغرناطي، ت ٥٩٧ هـ<sup>٧</sup>.
- والتّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ت ٦١٦ هـ.
- و ائتلاف النّصرة في اختلاف نُحاةِ الكوفة و البصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزّبيدي.
- و رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطّراوة.
- وفي العصر الحديث ألفت كثيرٌ من الباحثين رسائلَ علميةً، وأبحاثاً في الخلاف النّحوي والاعتراض، منها:
- مسائل الخلاف بين الفرّاء و الرّضي، لريم الجعيد، رسالة دكتوراه.
- مسائل الخلاف النّحوية في ضوء الاعتراض على الدّليل العقلي، د. محمّد السّبيهي.

١- كشف الظّنون عن أسامي الكتب و الفنون، ل مصطفى بن عبد الله الشّهير بحاجي خليفة، دار إحياء الثّراث العربي - بيروت - لبنان، ٣٢٦ / ٢.

٢ - انظر الخلاف بين النّحويين، د. رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص ٩٠ - ٩٤.

٣ - كشف الظّنون عن أسامي الكتب و الفنون، ٥٧ / ١.

٤ - إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تأليف الوزير جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف القفّطي، ت ٦٢٤ هـ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ - ١٩٨٦، ٥٩ / ٣.

٥ - المصدر السّابق، ١٣٨ / ١.

٦ - المصدر السّابق، ٢٩٥ / ٢.

٧ - كشف الظّنون عن أسامي الكتب و الفنون، ٣٦٥ / ٢.

- الاعتراض النّحوي عند ابن مالك و اجتهاداته ، د . ناصر محمّد عبد الله آل قميشان .
- الخلافات النّحويّة واختيارات أبي حيّان في المنصوبات في كتاب ارتشاف الضّرب ، لبشائر عبد الله .
- الخلاف النّحوي في المُقتصد ، لعلّي الشّهري ، رسالة ماجستير .
- مسائل الخلاف في تسهيل ابن مالك ، لعبد المجيد ياسين الحميدي ، رسالة ماجستير .
- موقف نُحاة اليمن من الخلافات النّحويّة من القرن السّادس الهجري إلى القرن التّاسع الهجري ، لشريف النّجار ، رسالة دكتوراه .
- ما اختلف في فعليّته و حرفيّته ، لحسن بن حسين المالكي ، رسالة دكتوراه .
- الخلافات النّحويّة في باب المرفوعات الّتي سكت عنها الأنباري في الإنصاف من خلال ارتشاف الضّرب لأبي حيّان ، لمُثبّة راقّي الشّريف ، رسالة ماجستير .
- الاختلاف النّحوي بين البصريين ، أسبابه ، وأثره في تطوّر النّحو العربي ، لندي إبراهيم عبد الله أحمد رسالة ماجستير .
- ومؤلفات كثرة أخرى غير ما ذكرنا ؛ فالعلمُ مستمرٌّ والخلافاتُ النّحويّة من أهم ما يحرك عجلته نحو الجديد .

## الفصل الأول

### أبو علي الفارسي

#### حياته :

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي، أشهر زمانه في علم العربية ولدَ ببلدة فسا من أرض فارس، ونشأ فيها، وإليها تُسبب عند القدامى والمتأخرين، فيقال له الفسوي، وعُرف أيضاً بالفارسي، أمُّه سدوسية من سدوس شيبان من ربيعة الفرس، تنقل كثيراً في بلاد الشام، ومضى إلى طرابلس، وأقام مدة في حلب في بلاط سيف الدولة، ثم رجع إلى بغداد، فأقام فيها إلى أن توفي يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول، سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، في أيام الطائع لله عن نيف وتسعين سنة،<sup>١</sup>.

#### شيوخه :

أخذ النحو عن جماعة من أعيان أهل هذا الشأن، أمثال أبي إسحاق إبراهيم بن السري، المعروف بالزجاج، ت سنة ٣١١ هـ، والزجاج من كبار علماء النحو في عصره، لقب بالزجاج لعمله بصناعة الزجاج، لزم المبرّد<sup>٢</sup>، وأخذ النحو عنه، وله مؤلفات منها: كتاب ما فسره من جامع النطق، وكتاب معاني القرآن، وكتاب الاشتقاق، وكتاب القوافي، وكتاب العروض، وكتاب الفرق، وكتاب خلق الإنسان وكتاب خلق الفرس، وكتاب مختصر النحو، وكتاب فعلت و أفعلت، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب شرح أبيات سيبويه، وكتاب النوادر<sup>٣</sup>.

١ - انظر رسالة الغفران، تأليف، أبي العلاء المعري، ت ٣٦٣ هـ، تحقيق، كامل كيلاني، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢، القاهرة جمهورية مصر العربية، ص ٥٥.

- انظر إنباه الزّواة على أنباه النّحاة، ٣٠٨/١.

- و معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: ياقوت الحموي الرّومي، ت ٦٢٦ هـ، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ط ١٩٩٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٨١١/٢.

- و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة، للحافظ جلال الدّين عبد الرّحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، ٤٩٦/١.

- و تاريخ بغداد مدينة السّلام، وأخبار محدّثيها، و ذكر قُطّانها العلماء من غير أهلها و واردتيها، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، " ت ٤٦٣ هـ " تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار العرب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م ٢١٧/٨.

٢ - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن غسان بن سليمان بن سعد عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث الأزدي البصري أبو العباس المبرّد، أخذ عن أبي عمر الجرمي و أبي عثمان المازني و أبي حاتم السّجستاني، و غيرهم، ت ٢٨٥ هـ، انظر معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ٢٦٨٣/٥.

٣- انظر المصدر السابق، ٦٣/١.

وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير ، ت ٣١٥ هـ ، والأخفش هو أحد الثلاثة المشهورين بهذا الاسم قرأ على ثعلب<sup>١</sup> ، و المبرّد ، واليزيديّ ، وأبي العيّن ، ذكر ياقوت الحموي أنّه وجد في كتاب " فهرست النّديم " بخط مؤلّفه مجموعة من التّصانيف المنسوبة للأخفش، منها : كتاب الأنواء ، وكتاب التّثنية والجمع وكتاب شرح سيبويه ، و كتاب الحداد ، و غيرها<sup>٢</sup> .

وأبي بكر محمد بن السّري البغدادي ، المعروف بابن السّراج ، ت سنة ٣١٦ هـ ، هو أحد أئمّة النّحو المشهورين في عصره ، إليه انتهت الرّئاسة في النّحو بعد المبرّد ، له من المصنّفات : كتاب الأصول في النّحو ، و كتاب جمل الأصول ، وهو الأصول الصّغير ، و شرح كتاب سيبويه ، و الموجز ، و كتاب الاشتقاق لم يتم ، كتاب الرياح والهواء والنّار ، و كتاب الشّعر والشّعراء ، و كتاب الجمل ، و كتاب احتجاج القرّاء ، و كتاب الخط ، و كتاب المواصلات و المذكرات ، و كتاب الهجاء ، و غير ذلك<sup>٣</sup> .

وأبي بكر محمد بن أحمد بن منصور المشهور بابن الخياط ، ت سنة ٣٢٠ هـ ، ذكر ياقوت الحموي أنّ أصله من سَمَرْقَنْد ، و قَدِمَ بغداد ، وكان يخلط نحو البصريين ، والكوفيين ، و جرت بينه وبين الرّجاج ببغداد مناظرة ، من تصانيفه : معاني القرآن ، والنّحو الكبير ، والمقنع في النّحو ، والموجز في النّحو<sup>٤</sup> .

وأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، ت سنة ٣٢١ هـ ، ولد بالبصرة في خلافة المعتصم ، سنة ثلاث وعشرين ومئتين ، وفي البصرة تأدّب ، وعلمّ اللغة وأشعار العرب ، وقرأ على علمائها ، ثمّ تنقّل بين عمان و جزيرة ابن عمارة ، و فارس ، و بغداد حيث أقام فيها إلى أن مات ، له من الكتب ، كتاب الجمهرة في اللغة ، و كتاب المجتنى ، و كتاب الأمالي ، و كتاب اشتقاق أسماء القبائل ، و كتاب الملاحن ، و كتاب

---

١ - أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار أبو العباس ثعلب الشّيباني ، إمام الكوفيين في النّحو واللغة ، ت ٢٩١ هـ ، حفظ كتب الفراء و غنيّ بالنّحو أكثر من غيره ، لازم ابن الأعرابي مدّة من الزّمن ، وسمع من محمّد بن سلام الجمحي و علي بن المغيرة و روى عنه المبرّد و الأخفش الأصغر و غيرهما ، انظر معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ١ / ٥٣٦ ، و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ١ / ٣٩٦ .

٢ - انظر معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٣ / ١٧٧٠ ، و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة ، ٢ / ١٦٧ .

٣ - انظر معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٥ / ٢٥٣٤ - ٢٥٣٥ ، و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ١ / ١٠٩ .

٤ - انظر إنباه الرّواة على أنباه النّحاة ، ٣ / ٥٤ ، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٥ / ٢٣٠٩ ، و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ١ / ٤٨ .

المقتبس ، وكتاب المقصور والممدود ، وكتاب الوشاح ، وكتاب الخيل الكبير ، وكتاب الخيل الصغير ، وكتاب الأنواء ، وكتاب السلاح ، وكتاب غريب القرآن ، وكتاب فعلت و أفعل ، وكتاب أدب الكاتب ، وكتاب تقويم اللسان ، وكتاب المطر <sup>١</sup> .

وأبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري ، المعروف بمبرمان النحوي ، ت ٣٢٦ هـ ، أخذ عن المبرّد وعن أبي إسحاق إبراهيم الزجاج وأكثر عنه ، و لمبرمان من الكتب : شرح كتاب سيبويه ، و شرح شواهد سيبويه ، وكتاب المجموع على العلل ، وكتاب التلّفين في النّحو ، وكتاب المجاري ، وكتاب صفة شكر المنعم ، و شرح كتاب الأخفش ، و غير ذلك <sup>٢</sup>

وأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس ، المشهور بابن مجاهد المقرئ ، ت سنة ٣٢٤ هـ ، شيخ القراء في وقته والمقدّم منهم على أهل عصره ، حدّث عن عبد الله بن أيوب المخرمي ، و محمد بن الجهم السّمری ، و خلق غيرهم ، وحدّث عنه الدّار قطني ، وأبو بكر الجعابي ، وغيرهما ، له من الكتب : كتاب القراءات الكبير ، و كتاب القراءات الصّغير ، وكتاب الياءات ، وكتاب الهاءات ، و كتاب قراءة أبي عمرو ، و كتاب قراءة ابن كثير ، و كتاب قراءة عاصم ، و كتاب قراءة نافع ، و كتاب قراءة حمزة ، وكتاب قراءة الكسائي <sup>٣</sup> ، و كتاب قراءة النّبي صلى الله عليه وسلّم ، وكتاب السّبعة ، و كتاب انفرادات القراء السّبعة ، وكتاب قراءة علي بن أبي طالب <sup>٤</sup> رضي الله عنه ، و غيرها <sup>٥</sup> .

---

١ - انظر معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٢٤٨٩ / ٥ .  
٢ - انظر المصدر السابق ، ٢٥٧٢ / ٥ ، والبلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة ، ص ١٧٦ . و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة ١٧٥ / ١ .

٣ - أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، ت ١٨٩ هـ ، عالم أهل الكوفة وإمامهم ، و إليه ينتهون بعلمهم ، و عليه يعولون في رواياتهم ، انظر مراتب النّحويين تأليف ، عبد الواحد بن علي أبو الطّيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة ، صيدا - بيروت ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ، ص ٨٩ .

٤ - علي بن أبي طالب "ض" ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي ، أبو الحسن ، ولد قبل البعثة بعشر سنين على الصّحيح ، تربّى في حجر النّبي "ص" و لم يفارقه و شهد معه المشاهد إلّا غزوة تبوك ، ت ٤٠ هـ ، انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ، للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢ هـ ، ، تحقيق ، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمّد معوّض ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، ٤ / ٤٦٤ ، و مُعجم الصحابة ، لأبي القاسم عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغوي ، تحقيق ، محمّد الأمين بن محمّد محمود أحمد الجكني ، مكتبة دار البيان - الكويت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، ٤ / ٣٥٤ .

٥ - انظر معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٥٢٠ / ٢ .

## تلامذته :

أخذ النّحو عنه خلقٌ كثيرٌ، من أبرزهم شهرةً أبو الفتح عثمان بن جنيّ، ت ٣٩٢ هـ، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنّحو والتّصريف، له شعر. ولدَ بالموصل، وتوفّي ببغداد عن نحو ٦٥ عاماً، كان المتنبّي يقول عنه: "ابن جنيّ أعرفُ بشعري مني"، لزمَ أبا علي الفارسي أربعين سنةً، له الكثير من المؤلّفات، منها: الخصائص في النّحو، وسر الصّناعة، شرح تصريف المازني، وشرح مستغلق الحماسة وشرح المقصور والممدود، وشرحان على ديوان المتنبّي، واللمع في النّحو، وذا القدّ، والمذكر والمؤنث ومحاسن العربيّة، والمحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وشرح الفصيح، وغير ذلك<sup>١</sup>. وعلي بن عيسى بن الفرّج بن صالح الرّبعيّ، أبو الحسن الزّهرّي، ت ٤٢٠ هـ، أحد الأئمة النّحويين وحذّاقهم الجيّدي النّظر الدّقيقي الفهم والقياس، أخذ عن السّيرافي<sup>٢</sup>، ولازم الفارسيّ عشر سنين حتّى قال له: ما بقي شيءٌ تحتاج إليه، ولو سرت من المشرق إلى المغرب لم تجد أعرف منك بالنّحو، ألف: شرح مختصر الجرمي<sup>٣</sup>.

وأبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث، ت ٤٢١ هـ، وهو ابن أخت أبي علي الفارسي، أخذ عن خاله علم العربيّة، له تصانيف، منها كتاب الهجاء، وكتاب الشعر<sup>٤</sup>. وإبراهيم بن علي، أبو إسحاق الفارسي النّحوي اللغوي، هو من الأعيان في علم اللغة والنّحو، وردَ بخارى فأجلّ وبُجلّ، ودرس عليه أبناء الرّؤساء و الكتّاب بها، وولّي التّصفّح في ديوان الرّسائل، له كتاب شرح الجرمي<sup>٥</sup>.

---

١ - انظر الأعلام، تأليف خير الدّين الزّركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ١٥، ٢٠٠٢ م، ٤ / ٢٠٤، وبغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، ١٣٢ / ٢، و معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ١٥٨٥ / ٥.  
٢ - الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السّيرافي، نحويّ، ت ٣٦٨ هـ، عالم بالأدب، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن، و اللغة على أبي بن دُرَيْد، و النّحو على أبي بكر بن السّراج وأبي بكر مبرمان، له كتاب الإقناع في النّحو، وأخبار النّحويين البصريين، وصنعة الشعر، وشرح كتاب سيبويه، انظر الأعلام للزركلي، ١٩٦ / ٢، وإنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ١ / ٣٤٨.  
٣ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، ١٨١ / ٢، وإنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ٢٩٧ / ٢.  
٤ - انظر معجم الأدباء، ٢٥٢٣ / ٥.  
٥ - انظر المصدر السابق، ٩٠ / ١، وإنباه الرّواة على أنباه النّحاة ٢٠٦ / ١.

## كتبه و مؤلفاته :

لأبي علي الفارسي مؤلفات كثيرة وقيمة ، منها :

كتاب الإيضاح في النحو ، والتكملة في التصريف . يقال : إنه لما ألف الإيضاح لعضد الدولة استقصره عضد الدولة ، وقال : ما زدت على ما أعرفه شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فمضى الفارسي و ألف التكملة ، فلما وقف عليها عضد الدولة ، قال : غضب الشيخ ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو <sup>١</sup> . و كتاب المسائل القصريات <sup>٢</sup> ، و كتاب التذكرة <sup>٣</sup> ، و كتاب الحجة في القراءات <sup>٤</sup> ، و كتاب الإغفال <sup>٥</sup> و كتاب نقض الهاذور <sup>٦</sup> ، و كتاب المسائل الحليبات ، و كتاب المقصور والممدود ، و كتاب المسائل البغداديات و كتاب المسائل الشيرازيات ، و كتاب المسائل العسكرية ، و كتاب المسائل البصريات ، و كتاب المسائل المجلسيات و كتاب المسائل الكرمانية ، و كتاب المسائل الدهبيات ، و كتاب مختصر عوامل الإعراب و كتاب المسائل المنثورة ، و كتاب المسائل الدمشقية ، و كتاب المسائل المشكلة ، و تعليقة أبي علي على كتاب سيبويه ، و كتاب أبيات المعاني ، و كتاب الإيضاح الشعري <sup>٧</sup> .

## منزلته العلمية :

يعدُّ أبو علي الفارسي من أهم علماء العربية ، وأغزرهم تصنيفاً ، وقد حدّث الخطيبُ البغدادي عنه بقوله : قال : " قال التنوخي : ولد أبو علي الفارسي ، بفُسا ، و قدِم بغداد ، واستوطنها ، و علّت منزلته في النحو حتّى قال قومٌ من تلامذته : هو فوق المبرّد ، و أعلمُ منه ، وصنّف كتباً عجيبةً حسنةً لم يُسبق إلى مثلها ، و اشتهر ذكره في الأفاق ، وبرع له غلمانٌ حذاقٌ ، مثل عثمان بن جني ، وعلي بن عيسى الرّبعي ، و خدم الملوك

---

١ - انظر معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٨١٣ / ٢ .  
٢ - أملاه أبو علي الفارسي على تلميذه محمّد بن طويس القصري أبو الطيّب ، و هو من النّحاة المعتزلة كما ذكر ياقوت الحموي في معجمه ، انظر معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٢٥٤٢ / ٥ .  
٣ - كتاب التذكرة ألفه أبو علي الفارسي ، ولخصه تلميذه ابن جني بكتاب مختار تذكرة أبي علي الفارسي و تهذيبها .  
٤ - كتاب الحجة في القراءات واحدٌ من الكتب التي صنّفها أبو علي الفارسي لعضد الدولة ، و هو ممّا أهداه أبو علي للصّاحب ابن عبّاد .  
٥ - كتاب الإغفال هو المسائل المصلّحة من كتاب معاني القرآن و إعرابه للزّجاج .  
٦ - كتاب نقض الهاذور ، و هو في الردّ على ابن خالويه فيما اتهمه فيه من الوهم .  
٧ - انظر كتب أبي علي الفارسي ومؤلفاته في معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٨١٤ / ٢ ، و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة ، ٤٩٧ / ١ .

و نفق عليهم ، وتقدّم عند عضد الدولة ، فكان عضد الدولة يقول : أنا غلام أبي علي التّحوي في التّحو " <sup>١</sup> .  
وقد ذكر ابن الأنباري أنّ أبا طالب العبدي قال عن الفارسي : " ما كان بين سيبويه و أبي علي أفضل منه " <sup>٢</sup>  
وحكى ابن جنّي عن أبي الفارسي : قرأ عليّ علي بن عيسى الرّماني " كتاب الجمل " و " كتاب الموجز " لابن السّراج في حياة ابن السّراج ، وكان أبو طالب العبدي يقول : " لم يكن بين أبي علي و بين سيبويه أحد أبصر بالتّحو من أبي علي " <sup>٣</sup> .

ولقد اهتمّ أبو علي الفارسي اهتماماً كبيراً بدراسة الأصوات ، وما يتعلّق بفقه اللغة من تصريف و اشتقاق ، و قد بان ذلك جليّاً فيما أورده تلميذه ابن جنّي في خصائصه في مواطن مختلفة ، وكذلك فقد كان شديد الاهتمام بالقياس على ما ذكر ابن جنّي بقوله : " قال لي أبو علي - رحمه الله - بحلب سنة ستّ وأربعين : أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس " <sup>٤</sup> .

وكان ابنُ جنّي كثير الاعتزاز بأستاذه أبي علي ، دلّ على ذلك في أكثر من موطن في كتاب الخصائص من تلك المواطن قوله : " قلت لأبي بكر أحمد بن علي الرّازي - رحمه الله - و قد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ، و نباوة محلّه : أحسب أنّ أبا علي قد خطر له ، و انتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا ، فأصغى أبو بكرٍ إليه ، ولم يتبسّع هذا القول " <sup>٥</sup>

وقال عنه أيضاً : " و لله هو ، وعليه رحمته ! فما كان أقوى قياسه ، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشّريف أنسه فكأنّه إنّما كان مخلوقاً له ، و كيف لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطّريقة مع جلّة أصحابها و أعيان شيوخها سبعين سنة زائحة علّله ، ساقطة عنه كلّفه ، وجعلته همّة وسدّمة ، لا يعتاقه عنه ولّد ، و لا يعارضه فيه متجرّ ، ولا يسوم به مطلباً ، ولا يخدم به رئيساً إلّا بأخرة ، وقد حطّ عنه أثقاله ، وألقى عصا ترحاله " <sup>٦</sup> .

١ - معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٢ / ٨١١ - ٨١٢ .  
٢ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري ، ت ٥٧٧هـ ، تحقيق ، د. إبراهيم السّامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن - الزّرقاء ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م ، ص ٢٣٢ .  
٣ - معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٢ / ٨١٣ .  
٤ - انظر الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق محمد علي النّجار ، دار الكتب المصريّة ، ط ٢ ، سنة النّشر ١٣٣١هـ - ١٩١٣ م ، ٢ / ٨٨ .  
٥ - المصدر السّابق ، ١ / ٢٠٨ .  
٦ - الخصائص ، ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ .

## أخباره :

ذكر صاحب معجم الأدباء أنَّ أبا الحسن طاهر بن أحمد بن بادش النحوي ذكرَ في كتاب " شرح الجُمْل " للزجاجي في باب التصريف منه أنَّه يُحكى عن أبي علي الفارسي أنَّه حضر يوماً مجلسَ أبي بكر الخياط فأقبل أصحابه على أبي بكر يُكثرون عليه المسائل ، وهو يجيبهم ، و يقيم عليها الدلائل ، فلمَّا أنفذوا أقبل على أكبرهم سنًا و أكبرهم عقلاً ، و أوسعهم علماً عند نفسه ، فقال له : كيف تبني من سفرجل مثل عنكبوت ؟ ، فأجابه مسرعاً "سفرروت " ، فحينَ سمعها قام من مجلسه ، وصقَّ بيديه ، وخرج ، وهو يقول : "سفرروت" ، فأقبل أبو بكر على أصحابه ، وقال : لا بارك الله فيكم ، ولا أحسن جزاءكم ، خجلاً ممَّا جرى واستحياءً من أبي علي .

وذكر أيضاً أنَّ ممَّا يشهدُ للفارسي بصفاء ذهنه ، و خلوص فهمه أنَّه سُئلَ قبل أن ينظرَ في العروض عن حَرَم متفاعِلن ، فتفكَّر ، وانتزع الجواب من النحو ، فقال : لا يجوز ؛ لأنَّ متفاعِلن يُنقل إلى مستفعِلن إذا حُبِن ، فلو حُرِم ، لتعرَّض للابتداء بالسَّاكن .

وقد كان مع عضد الدولة يوماً في الميدان ، فسأله بماذا ينتصبُ الاسمُ المستثنى في نحو: قام القوم إلَّا زيداً فقال أبو علي : " ينتصبُ بتقدير أَسْتثْنِي زيداً ، فقال له عضد الدولة : لِمَ قَدَرْتَ " أَسْتثْنِي زيداً " فنصبت ؟ هَلَّا قَدَرْتَ " امتنع زيدٌ " فرفعت ؟ فقال أبو علي : " هذا الَّذي ذكرته جوابُ ميداني ، فإذا رجعت قلتُ لك الجوابَ الصَّحيح " ٢ .

ومن أخباره أيضاً ما قاله علم الدين ، أبو محمد القاسم بن أحمد الأندلسي قال : " وجدتُ في مسائل نحوية تُنسب إلى ابن جنِّي ، قال : لم أسمع لأبي علي شعراً قط إلى أن دخل إليه بعض الأيام رجلٌ من الشعراء ، فجرى ذكر الشعر ، فقال أبو علي : إنِّي لأغبطكم على قول هذا الشعر ، فإنَّ خاطري لا يواتيني على قوله ، مع تحققي للعلوم الَّتِي هي من مواده ، فقال له ذلك الرَّجل : " فما قلت قطَّ شيئاً منه البتَّة " ؟

١ - انظر معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٨١٢ / ٢ .

٢ - انظر المصدر السابق ، ٨١٣ / ٢ .

فقال : ما أعهد لي شعراً إلا ثلاثة أبيات ، قلتها في الشيب ، وهي قولي :

و خضِبُ الشَّيبِ أُولَى أَنْ يُعَابَا	خَضِبْتُ الشَّيبَ لَمَّا كَانَ عِيَا
و لا عِيَا خَشِيْتُ و لا عِتَابَا	و لم أَخْضِبْ مَخَافَةَ خَلٍ
فصيرتُ الخضابَ له عقاباً	و لكنَّ المشيبَ بدا ذميماً

فاستحسنها و كتبناها عنه<sup>١</sup>.

---

١ - انظر انباه الرّواة ، ٣١٠ / ١ ، و معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٢ / ٨١٧ - ٨١٨ .

## بداية النشاط اللغوي و النحوي في الأندلس

لقد كان للمشرق العربي فضلُ السَّبق في وضع النُّحو ، وإرساء قواعده على بلادِ الأندلس التي تأخّرت عن المشرق العربي لتأخّر الفتح الإسلامي لها حتّى نهاية القرن الأول الهجري ، وما تلا ذلك الفتح من انشغال الحُكّام الفاتحين بتأمين ثغور البلاد التي بُسطت سيطرةُ المسلمين عليها حديثاً .

فالحِقْبَةُ الممتدّة من بداية فتح الأندلس حتّى عهد الخليفة عبد الرّحمن النّاصر لم تعرف النُّحو بشكلٍ مُؤصّلٍ غير أنّ الفاتحين كانوا ينقلون ما عرفوه في الشّام من اللغة ، وأشعار العرب وغيرها في مجالس سمرهم فقد كان كثيرٌ منهم من المثقفين ، وبعد مجيء عبد الرّحمن الناصر إلى الحكم ، حاول أنّ يُقوي مملكته على غرار ما فعله العباسيون ، حيث اهتمّوا بالعلم ، والشّعر ، والأدب ، و غير ذلك من العلوم ، مثل : النُّحو الذي لعبَ دوراً أساسياً في فهم النّص القرآني ، والذي استقرت مناهجه على أيدي عُلماء البصرة و الكوفة ، ولقد قام عبدُ الرّحمن النّاصر بندبِ بعض كبار علماء المشرق إلى قرطبة ، أمثال أبي علي القالي الذي كان قد تتقّف ثقافةً واسعةً في المشرق العربي ، وأخذ كثيراً عن شيوخه <sup>١</sup> .

ثم أخذت الحركة العلمية بعد ذلك بالانتشار ، والتّوسّع ، فوجدتُ طبقة من المعلّمين تُعلّم اللغة ، وقواعدها لأبناء الخاصّة في دورهم ، ولأبناء العامّة في المساجد ، حيث يأخذون مبادئ العربية عن طريق دراسة النّصوص والأشعار .

وقد أشاد ابن خلدون بمقدرة الأندلسيين في تحصيل المَلَكَة اللسانية التي تُستفادُ بالتّعليم أكثر من غيرهم من أهل أفريقيا والمغرب بقوله : " وأهلُ صناعةِ العربية بالأندلس ومعلّموها أقربُ إلى تحصيلِ هذه المَلَكَة ، وتعليمِها من سواهم ، لقيامهم فيها على شواهد العرب ، وأمثالهم ، والتّفقّه في الكثير من التّراكيب

---

١ - انظر ، ظهر الإسلام ، تأليف ، أحمد أمين ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ م ، ٣ / ١٩ .

في مجالس تعليمهم ، فيسبقُ إلى المُبتدئ كثيرٌ من المَلَكَة أثناء التَّعلُّم ، فتنقطع النَّفسُ لها ، و تستعدُّ إلى تحصيلها و قُبُولها "¹.

عواملُ تطوُّر العنايةِ باللغة العربية بكل فنونها في الأندلس ، ولاسيَّما في النِّحو

لا ريبَ أنَّ الازدهارَ اللغويَّ الَّذي شهدتهُ الأندلس ، لم يأتِ من فراغٍ ، فقد أسهم فيه عددٌ من العواملِ أهمُّها :

١ - حرص بعض حكام الأندلس على تطوير الحياة الثقافيَّة عامة ، من خلال الاستفادة ممَّا وصلتْ إليه الحياةُ الثقافيَّة في المشرق .

٢ - هجرة العلماء الأندلسيين إلى المشرق العربي للقاء العلماء المشارقة ، ولأخذ اللغة ، والأدب ، والشَّعر والفقه عنهم .

٣ - هجرة العلماء المشارقة إلى الأندلس بما يحملوه من معارف في الفقه ، و الأدب ، واللغة ، والنَّحو .

٤ - دخول مؤلفات العلماء المشارقة إلى الأندلس تبعاً ، مثل كتاب الكسائي ، وكتاب سيبويه ، وكتاب الجمل للزَّجاجي ، و غيرهم ² .

أبرزُ العلماء الَّذين رحلوا من الأندلس إلى المشرق العربي

لقد تنوعت المشارب الَّتِي طلبها العلماء الراحلون من الأندلس إلى المشرق العربي ، فمنهم مَنْ طلب الفقه ، ومنهم مَنْ لقي شعراء المشارقة ، ومنهم مَنْ طلب اللغة والنَّحو ، و مِنْ أبرزهم كما جاء عند الزَّبيدي ³ .

١ - مقدمة ابن خلدون ، تأليف العلامة ولي الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد بن خلدون ، ت ٨٠٨ هـ ، تحقيق عبد الله محمَّد التَّرويش ، دار يعرب ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م ، ٣٨٦ / ٢ .

٢ - انظر كتاب ظهر الإسلام ، ٣ / ١٩ - ٢٠ ، وكتاب الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتَّى نهاية عصر ملوك الطوائف ، تأليف ألبير حبيب مطلق ، الجامعة الأمريكيَّة في بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٢٥ .

٣ - انظر طبقات التَّحويين ، و اللغويين ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

- عبد الرحمن بن موسى الهواري ، أبو موسى ، ت ٢٢٨ هـ ، هو من أهل الفقه في الدين ، وأول مَنْ جَمَعَ الفقه في الدين وعلم العرب في الأندلس ، رحل إلى المشرق في أول خلافة الإمام ، عبد الرحمن بن معاوية لقي مالكا ، ونظراءه من الأئمة ، ولقي الأصمعي ، وأبا زيد الأنصاري ، ونظراءهما <sup>١</sup> .
- الغازي بن قيس ، ت ١٩٩ هـ ، كان ملتزماً للتأديب بقرطبة أيام دخول الإمام ، عبد الرحمن بن معاوية ، ثم رحل إلى المشرق ، وشهد تأليف مالك للموطأ ، وهو أول مَنْ أدخله إلى الأندلس ، وأدرك نافع بن أبي نُعَيْم وقرأ عليه وأدرك من رجال اللغة الأصمعي ونظراءه <sup>٢</sup> .
- جُودي بن عثمان العبسي الموروري الطليطلي الأصل من أهل مَورُور ، ت ١٩٨ هـ ، رحل إلى المشرق فلقى الكسائي ، والفراء <sup>٣</sup> ، وغيرهما ، وهو أول مَنْ أدخل كتاب الكسائي ، وله تأليف في النحو ، سكن قرطبة بعد قدومه من المشرق <sup>٤</sup> .
- عثمان بن المثني القرطبي ، أبو عبد الملك ، ت ٢٧٣ هـ ، رحل إلى المشرق ، فلقى أبا تمام حبيب بن أوس ، فقرأ عليه ديوان شعره ، وأدخله إلى الأندلس ، وأخذ عن محمد بن زياد الأعرابي ، وغيره <sup>٥</sup> .
- محمد بن عبد الله بن الغازي بن قيس القرطبي ، ت ٢٩٦ هـ ، سمع من أبيه ، ورحل إلى المشرق فلقى الرياشي ، وأبا حاتم السجستاني ، وإبراهيم بن خدّاش ، ولقي جماعة من أصحاب الحديث ، و جلب إلى الأندلس علماً كثيراً من الشعر ، والعربية ، والأخبار ، وعنه أخذ أهل الأندلس الأشعار المشروحة <sup>٦</sup> .
- محمد بن عبد الله بن ثعلبة بن زيد الحُسَنيّ القرطبيّ ، أبو عبد الله ، ذكره الزبيدي باسم " عبد السلام الحُسَني " ، ت ٢٨٦ هـ ، من أهل كورة جَيّان ، انتقل إلى قرطبة ، فسكنها ، إلى أن توفي بها ، رحل إلى

١ - انظر طبقات النحويين و اللغويين ، للزبيدي ، ص ٢٣٣ ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ٩٠ / ٢ .  
 ٢ - انظر طبقات النحويين و اللغويين ، للزبيدي ، ص ٢٣٤ ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ٢٤٠ / ٢ .  
 ٣ - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، ت ٢٠٧ هـ ، أعلم الكوفيين بعد الكسائي ، أخذ علمه عن الكسائي ، و عن بعض الأعراب الذين يوثق بهم ، و أخذ عن يونس ، و غيرهم ، خالف الكسائي في كثير من آرائه . انظر كتاب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، ص ١٠٦ .  
 ٤ - انظر طبقات النحويين و اللغويين ، للزبيدي ، ص ٢٣٦ ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ٤٩٠ / ١ .  
 ٥ - انظر طبقات النحويين و اللغويين ، للزبيدي ، ص ٢٤٥ ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ١٣٦ / ٢ .  
 ٦ - انظر طبقات النحويين للزبيدي ، ص ٢٤٦ ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ١٣٩ / ١ .

المشرق ، ولقيَ المازني ، و أبا حاتم الرياشي ، وأبا حاتم السجستاني ، وغيرهم ، أدخل إلى الأندلس الكثير من الحديث ، واللغة ، والشعر الجاهلي ، وله تأليف في شرح الحديث ، فيه من الغريب علمٌ كثير <sup>١</sup> .

يقول الدكتور شوقي ضيف : " إنَّ الأندلس قد تأخّرت في عنايتها بالنحو البصري ، وأنها صبّت عنايتها أولاً على النحو الكوفي مقتدية بنحويها الأول ، جودي بن عثمان حتّى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري ، وجدنا الأفشنيق محمد بن موسى بن هاشم <sup>٢</sup> المتوفى سنة ٣٠٧ هـ يرحل إلى المشرق و يلقى بمصرَ أبا جعفر الدينوري ، ويأخذ عنه كتاب سيبويه روايةً ، ويقرئه لطلابه بقرطبة ، ثمَّ ازداد الاهتمام بكتاب سيبويه فيما بعد حتّى نجد أحمد بن يوسف بن حجاج المتوفى سنة ٣٣٦ هـ ، لا ينفكّ يطالع كتاب سيبويه في حال فراغه ، وشغله ، وصحّته ، وسقمه ، ولا يلبث محمد بن يحيى المهلبى الرباحي الجيّاني ، ت ٣٥٣ هـ أن يفتح عصرَ الاهتمام البالغ بكتاب سيبويه ، وكان ممّن رحل إلى المشرق ، ولقي نحويّها ابن النحاس ، فأخذ عنه كتاب سيبويه روايةً ، ثمَّ عاد إلى قرطبة ، وفرغ له ، يقرأه على الطلاب ، ويشرحه ، ويُفسّر ما غمضَ منه <sup>٣</sup> .

### أبرز النحويين الذين رحلوا من المشرق العربي إلى الأندلس

من أبرز العلماء الذين قصدوا الأندلس إسماعيل بن القاسم بن عيّنون بن هارون بن عيسى بن محمّد ابن سليمان ، المعروف بالقالي ، ت ٣٥٦ هـ ، هو إمامٌ في اللغة و الأدب ، جاء إلى الأندلس بطلب من أميرها عبد الرحمن الناصر ، والقالي صاحب شهرةٍ كبيرةٍ في اختصاصه ، أقام في قرطبة ، وهناك قام بإملاء معظم تصانيفه الممتعة ، وكتبه القيّمة عن ظهر قلب ، وترك القالي جملةً من التلاميذ الذين أكملوا مسيرته ، منهم : أبو بكر بن القوطية ، المتوفى سنة ٣٦٧ هـ ، صاحب كتاب الأفعال ، وتصاريفها

١ - انظر طبقات النحويين و اللغويين ، ص ٢٤٧ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ١ / ١٢٧ .  
 ٢ - الأفشنيق محمّد بن موسى بن يزيد القرطبي ، ت ٩٣ هـ ، له كتبٌ منها : كتاب طبقات الكتاب ، و كتاب شواهد الحكم ، انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ١ / ٢٥٢ .  
 ٣ - انظر المدارس النحوية ، تأليف الدكتور شوقي ضيف ، ط ٧ ، دار المعارف ، مصر - القاهرة ، ١١١٩ هـ ، ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ .

و محمد بن الحسن الرّبيدي ، ت ٣٧٩ هـ ، صاحب كتاب طبقات النحويين واللغويين ، وغيرهم <sup>١</sup> .  
ويأتي عصرُ ملوك الطوائف ، وتتسع دائرة الاهتمام بالنحو ، ويظهر فيه نحاة كبار ، من أشهرهم  
ابن الإفيلي ، ت ٤٤١ هـ <sup>٢</sup> .

و ممّن رحل إلى الأندلس أيضاً صاعد بن الحسن بن عيسى الرّبعي الموصلي البغدادي اللغوي الأديب  
أبو العلاء ، دخل بغداد وأخذ عن السّيرافي ، و أبي علي الفارسي ، و الخطابي ، وغيرهم ، و كان عارفاً  
باللغة ، وفنون الأدب ، والأخبار سريع الجواب حسن الشّعر طيّب المعاشرة ممتّع المجالسة .  
دخل إلى الأندلس في أيام هشام بن الحكم المؤيد ، و ولاية المنصور أبي عامر ، محمد بن أبي عامر ، و  
لقد أكرمه المنصور بن أبي عامر ، و أفرط في الإحسان إليه ، والإقبال عليه ، ثمّ استوزره ، وقد ألف  
كتاب الفصوص <sup>٣</sup> .

ومنهم كذلك عبد الله بن حسن بن عبد الرّحمن بن شجاع المروزي ، أبو بكر النّحوي الحنبلي ، كان فاضلاً  
عالماً بالعربيّة واسع الرّواية . قال عنه السيوطي : " فاضلٌ أديبٌ عالمٌ بالنحو على مذهب الكوفيين ، ألف  
في النّحو على مذهبهم ، دخل الأندلس ، و حمل أهلها عنه ، مات في حدود أربع و عشرين وأربعمائة <sup>٤</sup> .  
سأكتفي بذكر ما سبق من العلماء الذين رحلوا من الأندلس إلى المشرق ، و من المشرق إلى الأندلس  
لشهرتهم في كتب التّراجم ، و أذكر خلاصة ما ذكره البير مطلق في كتابه الحركة اللغويّة في الأندلس  
بهذا الشّأن ، حيث يقول : " على أنّ الفائدة العلمية التي كان ينقلها ، أمثال هؤلاء المهاجرين المشاركة لا  
توازي ما كان ينقله الرّاحلون الأندلسيون ، أولاً : لقلة المهاجرين .

---

١ - انظر طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٧٥ ، و المدارس النحوية لشوقي ضيف ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ .  
٢ - إبراهيم بن محمد بن زكريا بن مفرّج بن يحيى بن زياد بن عبد الله بن خالد بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزّهري أبو القاسم  
المعروف بابن الإفيلي ، كان عالماً بالنحو واللغة ، ت ٤٤١ هـ ، انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ١ / ٤٢٦ ، و معجم  
البلدان ، ١ / ١٢٤ .  
٣ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ٢ / ٧ ، و معجم الأدباء ، ٤ / ٥٩٤ .  
٤ - انظر الصّلة لابن بشكوال ، ت ٥٧٨ هـ ، تحقيق ، إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري - القاهرة ، دار الكتاب اللبناني -  
بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ٢ / ٣٨ .

ثانياً : أنَّ هؤلاء المهاجرين لم يكونوا من طراز عالٍ في علمهم وإطلاعهم ، ثالثاً : أنَّ هدفهم لم يكن علمياً في الغالب ، و لذلك فإنَّ الأثر الذي أحدثته المشاركة المهاجرون قبل ورود القالي يُعدُّ ظاهرةً ضئيلة الأثر في الحياة العلميَّة بالأندلس " ١ .

لا ريب أنَّي أوافق ألبير مطلق في النتيجة التي توصل إليها من أنَّ الفائدة العلمية التي نقلها المهاجرون المشاركة إلى الأندلس قبل مجيء أبي علي القالي لا توازي ما نقله الرِّحالة الأندلسيون ، وذلك لما ذكر من أسباب ؛ ولأنَّ الرِّحالة الأندلسيين هاجروا من بلادهم إلى المشرق بهدف التَّعلُّم ، ونقل الثقافة ، والعلم إلى الأندلس ، و لا سيَّما أنَّ المشرق العربي كان يمثلُ قمة الثقافة والعلم في ذلك الحين .

### حركة التَّأليف اللغوي و النَّحوي في الأندلس حتَّى القرن الخامس الهجري

لقد خَلَف النشاط الثقافي لعلماء اللغة ، والنحو في الأندلس حتَّى القرن الخامس الهجري ، إرثاً من المؤلفات الهامَّة ، سأذكر بعضاً منها ، مثلاً على ما تركوه :

١ - إسماعيل بن القاسم بن عَيْذُون بن هاون القالي ، من أحفظ أهل زمانه للغة ، و أرواهم للشعر الجاهلي ، وأحفظهم له ، وأعلمهم بعلل النَّحو على مذهب البصريين ، من مؤلفاته ٢ .

١ - البارع في اللغة ، بناه على حروف المعجم ، و جمع فيه كتب اللغة .

٢ - المقصور والممدود بناه على التَّفعيل ، و مخارج الحروف من الحلق .

٣ - النَّوادر و الأمالي .

٤ - ذيل النَّوادر .

٥ - فعلت و أفعلت .

٦ - أفعل من كذا .

٧ - الإبل و نتاجها و جميع أحوالها .

---

١ - الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتَّى نهاية عصر ملوك الطوائف ، ص ٥٤ .

٢ - انظر طبقات النحويين و اللغويين ، ص ١٧٥ ، و الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتَّى نهاية عصر ملوك الطوائف ، ص ٧٩ .

- ٨ - حلي الإنسان و الخيل و شياتها .
- ٩ - تفسير القصائد ، و المعلقات ، و تفسير إعرابها ، ومعانيها .
- ١٠ - كتاب في مقاتل الفرسان .
- ٢ - محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي ، أبو بكر النحوي اللغوي ، سكن قرطبة من بلاد الأندلس ، و أخذ عن أبي علي القالي ، توفي بإشبيلية سنة ٣٧٩ هـ ، من مؤلفاته<sup>١</sup> .
- ١ - الأبنية .
- ٢ - استدراك الغلط الواقع في كتاب العين .
- ٣ - الانتصار على من أخذ عليه في مختصر العين .
- ٤ - رسالة الانتصار للخليل فيما ردّ عليه من العين .
- ٥ - كتاب ما تلحن فيه عوام الأندلس .
- ٦ - مختصر لحن العامة .
- ٧ - طبقات النحويين و اللغويين .
- ٨ - مختصر كتاب العين .
- ٩ - المستدرك من الزيادة في كتاب البارع لأبي علي البغدادي .
- ١٠ - الواضح في النحو .
- ٣ - أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم ، المعروف بابن القوطية قال عنه ياقوت الحموي " كان أعلم أهل زمانه باللغة العربية ، إماماً مُقَدِّماً فيهما " ، من مؤلفاته<sup>٢</sup> .
- ١ - تصريف الأفعال .
- ٢ - شرح أدب الكتاب .
- ٣ - المقصور و الممدود .
- ٤ - تاريخ الأندلس .

---

١ - انظر معجم الأدباء ، ٥ / ٢٥١٩ ، و الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتّى نهاية عصر ملوك الطوائف ، ص ٧٩ .

٢ - معجم الأدباء ، ٥ / ٢٥٩٥ .

٤ - سعيد بن محمد المعافري اللغوي ، من أهل قرطبة ، أبو عثمان ، يُعرف بابن الحدّاد ، أخذ عن أبي بكر بن القوطيّة ، وهو الذي بسط كتابه في الأفعال ، وزاد فيه ، توفي بعد الأربعمئة للهجرة <sup>١</sup> .

٥ - عبد الملك بن طريف الأندلسي ، أبو مروان النحوي اللغوي ، أخذ عن أبي بكر بن القوطيّة ، وكان حسن التصرف في اللغة ، مات في حدود الأربعمئة للهجرة <sup>٢</sup> .

١ - له كتاب حسن في الأفعال .

٦ - البغل ، أبو الحسن مُفَرِّج بن مالك النحوي ، أنجب على يديه أكثر أهل زمانه ، له كتاب في شرح كتاب الكسائي <sup>٣</sup> .

٧ - سعيد بن عثمان بن سعيد بن محمد ، أبو عثمان البربري الأندلسي القرّاز اللغوي القرطبي ، له كتاب في الرد على صاعد البغدادي في مناكير كتابه في النوادر ، والغريب المسمى بالفصوص <sup>٤</sup> .

٨ - الحسين بن الوليد بن نصر ، أبو القاسم بن العريف ، نحوي متقدّم في العربية ، أخذ عن ابن القوطيّة له " شرح كتاب الجمل في النحو " ، و كتاب " الرد على أبي جعفر النحاس في كتابه الكافي " وغير ذلك <sup>٥</sup> .

٩ - محمد بن موسى بن هاشم بن يزيد ، المعروف بالأفشنيقي ، مولى المُنذر من أهل قرطبة ، أبو عبد الله ، توفي سنة سبع و ثلاثمئة للهجرة ، له كتب مؤلّفة ، منها : كتاب طبقات الكتاب ، وكتاب شواهد الحكم <sup>٦</sup> .

١٠ - أحمد بن أبان بن سيّد اللغوي الأندلسي ، ت ٣٨٢ هـ ، أخذ عن أبي علي القالي ، روى عنه الإفليلي ، صنّف : العالم في اللّغة مائة مجلّد ، مرتباً على الأجناس ، بدأ فيه بالفلك و ختم بالذرة ، و شرح كتاب الأخفش ، و غير ذلك <sup>٧</sup> .

١ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ١ / ٥٨٩ ، و الصلّة لابن بشكوال ، ٢ / ٤٨٤ .

٢ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ٢ / ١١١ .

٣ - انظر طبقات النحويين و اللغويين ، ص ٢٥٢ .

٤ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ١ / ٥٨٥ .

٥ - انظر معجم الأدباء ، ٢ / ١١٦٤ .

٦ - انظر تاريخ علماء الأندلس ، للحافظ أبي الوليد عبد الله بن محمد المعروف بابن الفرضي ، ت ٤٠٣ هـ ، حققه ، الدكتور بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، ط ١ ، ١٤٢٩ - ٢٠٠٨ م ، ٢ / ٤٢ - ٤٣ .

٧ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ١ / ٢٩١ .

## المدرسة الأندلسية في النحو

إنّ مصطلح المدارس النحويّة هو مصطلح حديث، أوجده بعضُ الباحثين في النّحو في العصر الحديث وقد ألّف مؤخّراً عدّة مؤلّفات حملت هذا العنوان أو عناوين قريبةً منه ، منها : مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة والأدب لمهدي المخزومي ، ألّفه سنة ١٩٥٨ م ، وكتاب دروس في المذاهب النّحويّة لعبده الرّاجحي ، ألّفه سنة ١٩٦٨ م ، وكتاب المدارس النّحويّة لشوقي ضيف ، ألّفه سنة ١٩٦٨ م ، وكتاب المدارس النّحويّة أسطورة و واقع لإبراهيم السّامرائي ، ألّفه سنة ١٩٨٧ م ، وغيرها .

غير أنّه من الجدير بالذكر أنّ أصحاب هذه المؤلّفات السّابقة ، وغيرهم من الباحثين الذين خاضوا في هذا الموضوع لم يتفقوا على رأي واحدٍ فيه ، بل كان مثارَ خلافٍ بينهم ، فالمخزومي كان من أوائل المعترفين بوجود مدرستي البصرة و الكوفة بقوله : " و مدرسة الكوفة النّحويّة حديثة العهد بالنّشوء إذا قيست بمدرسة البصرة النّحويّة ، فقد سبقت البصرة الكوفة بهذه الدّراسة التي كانت عملاً من الأعمال القرآنيّة ، ثمّ أخذت تستقل شيئاً فشيئاً " <sup>١</sup> .

وكذلك الرّاجحي قد لمّح إلى وجود مدارس نحويّة عندما نصّ على أنّه اختار الدّروس في كتابه المذكور لتمثّل المذاهب النّحويّة العربيّة ، وأنّ اختياره نصوصاً من " الكتاب " لسيبويه ، ومن المقتضب للمبرّد إنّما جاء ليُمثّل مدرسة البصرة ، و نصوصاً من " معاني القرآن " للفراء ليُمثّل مدرسة الكوفة و فصولاً من " الإنصاف " ليقف الطالبُ على طرائق الخلاف بين المدرستين ، و نصوصاً من شرح ابن يعيش على " مفصل " الرّمخشري ليُمثّل المدرسة البغداديّة ، ومن المدرسة الأندلسية قدّم نصوصاً من عند ابن مضاء في " الرّد على النّحاة " ، ثمّ يختم الرّاجحي كتابه بنصوصٍ من المدرسة المصريّة من

---

١ - مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النّحو ، تأليف الدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ط ٢ ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م ، ص ٦٥ .

كتاب " المغني " لابن هشام ، و من " شرح الأشموني " على ألفية ابن مالك <sup>١</sup> .

و لعلّ الدكتور شوقي ضيف من أوائل المعاصرين الذين تحدّثوا عن وجود مدارس في النّحو العربي في كتابه المدارس النّحويّة ، حيثُ يذكر خمس مدارس نحويّة ، هي : المدرسة البصرية ، و المدرسة الكوفيّة ، و المدرسة البغداديّة ، و المدرسة الأندلسيّة ، و المدرسة المصريّة ، و هو يقول في أقدم مدرستين من هذه المدارس : " وينبغي أن يستقرّ في الأذهان أنّ المدرسة الكوفيّة لا تباين المدرسة البصريّة في الأركان العامّة للنّحو ، فقد بنت نَحوها على ما احتكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلّت إلى اليوم راسخةً في النّحو العربي " ، غير أنّها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تنشقّ لنفسها مذهباً نحويّاً جديداً له طوابعه ، وله أسسه و مبادئه <sup>٢</sup> .

و أمّا السّامرائي ، فينصّ صراحةً على أنّ لا صحة لما ترتّب في أذهان النّحاة واللّغويين من وجود مدارس نحويّة متمايزة بقوله : " و قد أنكرتُ أن يكون مدرستان هما البصريّة والكوفيّة ، فالنّحو القديم واحد و إنّ كان هناك من شيء ، فاختلاف اللاحقين ممّن دُعوا بالكوفيّين عن المتقدّمين البصريّين بمسائل تتصل كما أشرت بالفروع ، وليس بالأصول ، و تتصل بالمنهج ورأيهم في السّماع والقياس ، وبمادة المسموع و المقيس على أنّ هذا الاختلاف ليس مقصوراً على أصحاب القديم البصري ، ولا على أصحاب الجديد الكوفي ، بل نجد من البصريّين من أخذ برأي الكوفيّين في جملة مسائل ، كما وجدنا الكسائي و الفراء قد أخذوا برأي البصريّين في مسائل معروفة ، كما وجدنا العكس " <sup>٣</sup> .

وممّن قال مقالة السّامرائي الباحث محمود أبو كنة في بحثه الموسوم بـ " نفي النّعدديّة في المدارس النّحويّة " حيثُ ينفي وجود مدارس نحويّة متعددة ، ويعدها ذات منهج نحوي واحد في أصوله

١- انظر دروس في المذاهب النّحويّة ، الدكتور عبده الرّاجحي ، دار النهضة العربيّة للطّباعة والنّشر بيروت ، ص ٧ .

٢- المدارس النّحويّة للدكتور شوقي ضيف ، ص ١٥٨ .

٣ - المدارس النّحويّة أسطورة و واقع ، الدكتور إبراهيم السّامرائي ، دار الفكر ، عمّان - سوق البتراء ، ط ١ ، ١٩٨٧ م ، ص ١٦١ .

الأساسية و قواعده الكلية ، و إن كان هناك خلافات ، فهي في المسائل الفرعية ، غير أن صاحب البحث المذكور يرى أن ابن مضاء القرطبي كان صاحب مدرسة مستقلة في النحو العربي لمخالفته إجماع النحاة بدعوته إلى إلغاء العامل النحوي <sup>١</sup> .

خلاصة القول في هذا الموضوع أنني أرجح رأي إبراهيم السامرائي في هذه المسألة ، فلا أقول بتباين المذاهب النحوية إلى حد يجعل كل مذهب مدرسة مستقلة بذاتها منفردة بمنهجها ؛ لأن ما اتفق عليه النحاة العرب من بصريين ، وكوفيين ، وغيرهم كان أكثر مما اختلفوا فيه ؛ ولأن اختلافهم كان في الفروع ، ولم يكن في الأصول التي اتفق عليها جمهور النحاة ، ولم ينطبع النحو في كل بلد من البلدان العربية المنسوبة إليها المدارس النحوية بمنهج خاص به حتى يكون هذا الخلاف منهجاً ، فالنحو في هذه المدارس نحو عربي واحد في معظم قواعده ، وأصوله ، ومصطلحاته ، والنحاة فيها يتبعون منهجاً واحداً قائماً على الوصف ، والتعليل حتى ولو اختلفت وجهات نظرهم في كثير مما عللوا ، وكذلك لم يؤثر أن انعقد إجماع نحاة البصرة على مخالفة نحاة الكوفة ، ولا العكس ، ولم تجمع أي مدرسة على مخالفة الأخرى ، بل كثيراً ما نجد من نحاة البصرة من يوافق الكوفيين ، ويخالف البصريين ، وكذلك من الكوفيين من يوافق البصريين ويخالف الكوفيين ، ومُعظم علماء ما أطلق عليه حديثاً المدرسة البغدادية قد تتلمذوا على أيد البصريين أو الكوفيين ، واختاروا من آرائهما ، ويقوي حجتنا ما ذهب إليه الدكتور رزق الطويل بقوله : " وبقدر ما كان بين المدرستين خلاف كان بينهما تعاون مُثمر من أجل المعرفة ، فالرؤاسي بعث بكتابه إلى الخليل ليقراه ، وهو في الوقت نفسه تتلمذ على أعلام البصرة كأبي عمرو بن العلاء ، و مات الفراء و كتاب سيبويه عند رأسه ، وعاش الأخفش مع الكوفيين في بغداد ، و رأى رأيهم في كثير ، و أعلام الكوفة الأوائل تتلمذوا على يد البصريين ، و أخذوا عنهم " <sup>٢</sup> .

---

١ - انظر بحث نفي التعددية في المدارس النحوية ، د . محمود أبو كثة ، مجلة جامعة بيت لحم ، عدد ٩ / ١٩٩٠ ، ص ٥٤ .  
٢ - الخلاف بين النحويين ، د . رزق الطويل ، ص ٨٨ .

وكذلك لم نجد في تراثنا النحوي واللغوي مصطلح " المدرسة " ، بل نجدهم أطلقوا مصطلح " مذهب " على تلك الاتجاهات النحوية لعلماء النحو البصريين ، والكوفيين ، والبغداديين حتى إنّ السّيرافي ألف كتاباً في أخبار البصريين والكوفيين ، والزّبيدي في ترتيبه النّحويين واللّغويين في طبقاته لم يستخدم هذا المصطلح وقد تجتمع المذاهب النّحويّة كلّها لتشكّل مدرسةً نحويّةً واحدةً ، هدفها خدمة لغة القرآن الكريم . وهذا الأمر ينسحب على باقي المدارس ، ومنها المدرسة الأندلسيّة التي وصلت إليها كتب علماء النحو في المشرق ، فاتّبعَت المنهج نفسه في الوصف والتّعليل ، ولم تأت بما يُميّزها عن سابقتها ممّا يجعلها مدرسة قائمة بذاتها منفردة بمنهجها .

أمّا ما ذهب إليه صاحب بحث " نفي التعدّدية في المدارس النّحويّة " من أنّ ابن مضاء كان صاحب مدرسة مستقلّة في النحو ؛ لأنّه دعا إلى إلغاء العامل النحوي أو العلل الثّواني ، والثّالث ، فلا أراه صحيحاً ، ولا سيّما أنّ ابن جنّي<sup>١</sup> قد سبقه إلى الحديث عن العامل النّحوي ، والجرجاني سبقه إلى الدّعوة إلى إلغاء التّمارين من النحو<sup>٢</sup> .

ولقد كان الحكم في تحديد بداية ظهور المذهب الأندلسي في النحو العربي مثار خلاف بين الباحثين حيث ذهب بعضهم إلى أنّ ظهوره كان في النّصف الأول من القرن الخامس الهجري ، وفي هذا الشّأن قال الطنطاوي : " بذلك استحدثوا مذهباً رابعاً عُرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري الذي يُعدُّ بحق فجر النّهضة النّحوية في هذه البلاد " .<sup>٣</sup> ويرى الدّكتور شوقي ضيف أنّ الأعلام الشّنتمري<sup>٤</sup> هو أول من نهج لنحاة الأندلس ، حيث كان لا يكتفي في الأحكام النّحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم ، بل كان يطلبُ علّةً ثانيةً لمثل هذا الحكم<sup>٥</sup> .

١ - انظر الخصائص ، ١ / ١٠٩ - ١١٠ .

٢ - انظر دلائل الإعجاز ، تأليف الإمام أبي بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني النّحوي ، ت ٤٧١ هـ ، أو سنة ٤٧٤ هـ ، قرأه وعلّق عليه ، أبو فهر محمود محمّد شاكّر ، ص ٢٩ .

٣ - انظر خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، تأليف ، الدّكتور عبد القادر رحيم الهيتي ، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٣ م ، ص ٦٤ ، و نشأة النحو و تاريخ أشهر النّحاة ، ص ٢٢٠ .

٤ - هو : يوسف بن سليمان بن عيسى ، أبو الحجاج الشّنتمري ، المعروف بالأعلام النّحوي ، أخذ عن ابن الإفيلي ، وغيره ، من كتبه شرح الجمل في النحو للزجاجي ، و شرح أبيات الجمل ، و شرح الحماسة ، ت ٤٧٦ هـ ، انظر معجم الأدباء ، ٦ / ٢٨٤٨ .

٥ - انظر المدارس النّحوية ل شوقي ضيف ، ص ٢٩٣ .

ومن أشهر نحاة القرن الخامس ابن الإفليلي<sup>١</sup> ، الذي قال عنه ياقوت : " كان عالماً بالنحو واللغة ، برّ أهل زمانه في اللسان العربي ، والضبط لغريب اللغة ، و ألفاظ الأشعار ، يتكلّم في البلاغة و نقد الشعر غيوراً على ما يُحمل من ذلك الفن " <sup>٢</sup> .

و ابن سيده الضّرير ، "علي بن أحمد " في رواية الحميدي ، و " علي بن إسماعيل " في كتاب ابن بشكوال و " علي بن محمد " في كتاب القاضي صاعد الجباني ، ت ٤٥٨ هـ .<sup>٣</sup>

وقد ذكر ياقوت الحموي أنّ القاضي الجبّاني قال عن ابن سيده : " كان مع اتقانه لعلم الأدب و العربيّة متوافراً على علوم الحكمة ، و ألف فيها تأليفاتٍ كثيرةً ، و لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو ، واللغة و الأشعار ، و أيام العرب ، و ما يتعلّق بعلومها ، و كان حافظاً ، و له في اللغة مصنّفاتٌ منها : كتاب المحكم و المحيط الأعظم مرتّب على حروف المعجم اثنا عشر مجلّداً ، و كتاب المخصص مرتّب على الأبواب كغريب المصنّف ، و كتاب شرح إصلاح المنطق ، و كتاب الأنبيق في شرح الحماسة عشرة أسفار ، و كتاب العالم و المتعلّم على المسألة و الجواب ، و كتاب الوافي في علم أحكام القوافي ، و كتاب شاذ اللغة في خمسة مجلّادات و كتاب العويص في شرح إصلاح المنطق ، و كتاب شرح كتاب الأخفش و غير ذلك " <sup>٤</sup> .

ويُعدّ ابن سيده من أكثر النحويين الذين تأثّروا بأبي علي الفارسي ، وأكثروا من النقل عنه ، وهو يصرّح بذلك بقوله : " أمّا ما نثرث عليه من كتب النحويين المتأخّرين المتضمّنة لتعليل اللغة ، فكتب أبي علي الفارسي الحليّيات ، و البغداديات ، و الأهوازيات ، و التذكرة ، و الحجّة ، و الإغفال ، و الإيضاح ، و كتاب الشعر " <sup>٥</sup> .

١ - هو : إبراهيم بن محمد بن زكريّا الزّهرّي الأندلسي أبو القاسم ، المعروف بابن الإفليلي ، له كتاب شرح معاني شعر المتنبي ، ت ٤٤١ هـ ، انظر إنباه الرّواة على أنباه النّحاة ، ١ / ٢١٩ .

٢ - بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ١ / ٤٢٦ .

٣ - معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٤ / ١٦٤٨ .

٤ - معجم الأدباء ، ٤ / ١٦٤٨ - ١٦٤٩ .

٥ - انظر المحكم و المحيط الأعظم ، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسّي المعروف بابن سيده ، ت ٤٥٨ هـ ، تحقيق ، عبد السّلام عبد الشّافي محمّد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ ، ١ / ٤٥ ، و المدارس النّحويّة للدكتور شوقي ضيف ، ص ٢٩٢ .

ومع ظهور أثر أبي علي الفارسي عند ابن سيده تكون عناية الأندلسيين بالنحاة البغداديين قد أخذت بالزيادة بعدما كانت جهودهم منصّبة على ما خلفه نحاة البصرة و الكوفة ، وبهذا تتضح شخصية النحاة الأندلسيين أكثر ، حيثُ انتهج نحاة هذا العصر نهج النحاة البغداديين في الاختيار من آراء النحاة السابقين ، فأخذوا بالاختيار من آراء البصريين والكوفيين ، وأضافوا إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة آراء أبي علي الفارسي وابن جني<sup>١</sup> .

---

١ - انظر المدارس النحويّة ، للدكتور شوقي ضيف ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣

## لمحة موجزة عن الأوضاع العامة في الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة السادس ، والسابع والثامن

### الأوضاع السياسية :

بعد حلول النكبة في الأندلس في أواخر عصر ملوك الطوائف ، وسقوط طليطلة وما حولها ، وما كان بين أمراء هذا العصر من صراع ، تغلب فيه القوي على الضعيف ، و أزال سلطانه و بالمقابل علو مكانة الإمبراطور ذي الملتين بين ملوك النصرانية ، وهو الذي أخذ يسعى للسيطرة على ما تحت أيديهم من الملك بكل وسيلة ، حيث نشر ظلمه وعتوه في الأرجاء من دون الالتزام بعهد أو صيانة لحق أو رعاية لذمة<sup>١</sup> . استنجد أهل الأندلس بالأمير يوسف بن تاشفين ، أمير المرابطين في المغرب الذي أسرع إلى تلبية دعوة إخوانه ، وقضى على أحلام ذلك المعتدي ، وشتت شمل جيشه ، وفي هذا يقول ابن بسام :

" فالحمد لله مؤهين أيده ، ومبطل كيده ، وجزى الله أمير المسلمين و ناصر الدين ، أبا يعقوب يوسف ابن تاشفين أفضل جزاء المحسنين بما بل من رماق ، ونفس من خناق ، ووصل هذه الجزيرة من حبل وتجشّم إلى تلبية دعائها ، واستنقاذ ما بها من حزن وسهل حتى ثلّ عروش المشركين وظهر أمر الله وهُم كارهون ، والحمد لله رب العالمين " <sup>٢</sup> .

و على أثر استدعاء المرابطين إلى الأندلس تتغير الأحوال ، و تدور معارك عديدة بين المسلمين " المرابطين و الأندلسيين " و بين قوات قشتالة التي تصاب بخسائر كبيرة ، أولها معركة الزلاقة سنة ٤٧٩ هـ ، و بعد هذه المعركة تدخل الأندلس تحت حكم المرابطين ، الذين حملوا راية الجهاد ضد

---

١ - انظر التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة ، تأليف الدكتور عبد الرحمن علي الزجاجي ، دار القلم ، دمشق - بيروت ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م ، ص ٣٣٥ .

٢ - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، تأليف أبي الحسن علي بن بسام الشنتريني ، ت ٥٤٢ هـ ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت - لبنان ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، ٤ / ١٦٩ .

حَكَّام قَشْتَالَة ، ولَاسِيَّما أَذْفُونُش السَّادِس والفُونُش السَّابِع ، ت ٥٥٢ هـ ، وكان يوسف بن تاشفين أول أمير من أمراء المرابطين يقود هذا الجهاد ضدَّ القشتاليين ، وقد استمرَّ مَنْ خَلَفَه بهذه المهمة من أمثال ، علي بن يوسف بن تاشفين ، ثم جاء بعده عدد من الأمراء إلى أن انقضى أمرهم عام أربعين وخمسائة للهجرة ، حيث يصير الأمر بها إلى الموحدين ، إلى مَلِكِهِم ، أبي محمد عبد المؤمن بن علي فتناوبها جملة من بنيهِ وقرابته <sup>١</sup> .

وفي سنة ٥٤١ هـ ، تمكَّن الموحِّدون من ضم إشبيلية تحت لوائهم ، وهي الَّتِي اتخذوها حاضرةً لهم ، ثم بسطوا نفوذهم على بَطْلِيوس ، وشنتمرية ، وقادس ، وشلب ، ولبلَة ، ثم قرطبة ، وجيَّان في سنة ٥٤٣ هـ وما جاءت سنة ٥٤٥ هـ ، حتَّى قام رؤساء الأندلس الَّذِينَ كانوا قد أعلنوا ثورتهم على المرابطين ، واستقلَّوا بمدنهم ، وبايعوا عبد المؤمن بن علي ، ودخلوا في طاعته ، والمِرية كذلك كانت قد دخلت في فلك دولة الموحدين ، سنة ٥٤١ هـ ، وفي سنة ٥٤٩ هـ ، تغلَّب الموحِّدون على غرناطة ، وتوطَّد نفوذهم في جنوب الأندلس إلى أن تمَّ للموحدين بسطُ نفوذهم على الأندلس ، سنة ٥٥٦ هـ <sup>٢</sup> .

ولم يمضِ على بسط نفوذ الموحدين على الأندلس فترةً طويلةً ، حتَّى قام ابن مردنيش بحشد قواته من المعادين للموحدين في الأندلس ، ومن حالفه من القشتاليين ، والأرغونيين ، فأغار على قرطبة ، غير أنَّ الموحدين سيَّروا إليه جيوشاً ضخمةً ، استطاعوا أن يهزموا جيشه ، ومن ثمَّ هدأت الأحوال في الأندلس لفترة وجيزة <sup>٣</sup> .

ثمَّ عادت محاولات ملك البرتغال ألفونسو هنريكي لتوسيع حدوده الجنوبية ، والشرقية على حساب المسلمين في الأندلس ، غير أنَّ أهل بَطْلِيوس دافعوا عن بلادهم ، وردَّوه على أعقابهِ مخذولاً ، وتستمر الأحوال غيرُ مستقرَّة نتيجة استمرار هجوم المعتدين عليها ، وقيام الموحدين بالدفاع عن الأندلس إلى أن

---

١ - انظر الإحاطة في أخبار غرناطة ، تأليف الوزير محمَّد لسان الدِّين بن الخطيب ، ط ١ ، مطبعة المطبوعات ، مصر ، ١٣١٩ هـ ، ص ٣٩ .

٢ - انظر تاريخ المغرب في العصر الإسلامي ، تأليف الدكتور السيِّد عبد العزيز سالم ، كلية الآداب - جامعة الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط ٢ ، ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٦ .

٣ - انظر تاريخ المغرب في العصر الإسلامي ، ص ٧١٢ .

طلب ملك قشتالة السلم والمهادنة ، فأجابه المنصور إلى ذلك مع وضع شروط عليه ، وهادنه لمدة عشرة أعوام ، وكان ذلك سنة ٥٩٤ هـ <sup>١</sup> .

غير أن القشتاليين ما لبثوا أن نقضوا الهدنة سنة ٦٠٧ هـ ، وأغاروا على بلاد المسلمين ، وعاثوا فيها فساداً فلما سمع الناصر بذلك جيش الجيوش ، واتجه إلى بلاد قشتالة سنة ٦٠٨ هـ ، واستطاع أن ينتصر ، لكن ما لبث الإسبان ، والبرتغاليون ، والقشتاليون ، ومناصروهم أن توحدوا ، وشكلوا جيوشاً انطلقت من طليطلة سنة ٦٠٩ هـ <sup>٢</sup> ، فحاول الناصر أن يستنفر الناس لملاقاة هذه الجيوش ، غير أنه لم يوفق في ذلك ، ومن هنا بدأ الضعف يدب في جسد دولة الموحدين ، حيث ثارت الفتن والخلافات ، وقام صراع بين خليفة الموحدين في الأندلس وخليفته في المغرب ، وقامت الثورات في كل مكان ، فاستطاع المعتدون الاستيلاء على أكثر مدن الأندلس <sup>٣</sup> . وهكذا استحال الوطن الأندلسي الذي كان قبل قرنٍ فقط يشغل نحو نصف الجزيرة الإسبانية إلى رقعة متواضعة ، هي مملكة غرناطة <sup>٤</sup> .

و بعد انقراض دولة الموحدين استلم الحكم في الأندلس المتوكل على الله الأمير ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن هود في عام ستة وعشرين وستمائة ، ثم أمير المسلمين ، الغالب بالله ، محمد بن يوسف بن نصر الخزرجي ، ت ٧٠١ هـ ، ثم تولى بعده عدد من الأمراء ، استمر حكمهم حتى أواخر القرن الثامن الهجري .  
أما أحوال غرناطة القائمة على أنقاض الدولة الإسلامية الكبرى في إسبانيا ، فقد بدأت طوراً جديداً من الصراع بين الأندلس وإسبانيا الطامحة إلى استرداد المدن الأندلسية ، وهذه المملكة على صغرها كانت تتمتع بكثير من عناصر الفتوة والحيوية ، ولذلك فقد صمدت هذه المملكة في وجه هجمات إسبانية المستمرة ، وأبدت بسالة كبيرة في المقاومة <sup>٥</sup> .

١ - انظر تاريخ المغرب في العصر الإسلامي ، ص ٧٢٩ .

٢ - المصدر السابق ، ص ٧٣٧ .

٣ - المصدر السابق ، ص ٧٣٧ - ٧٤٠ - ٧٤٢ .

٤ - انظر دولة الإسلام من الفتح إلى بداية عهد الناصر ، تأليف محمد عبد الله غنان ، العصر الرابع نهاية الأندلس و تاريخ العرب المنتصرين الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، ص ٤٩ .

٥ - انظر الإحاطة في أخبار غرناطة ، ص ٣٩ - ٤٠ .

٦ - انظر دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الرابع ، ص ٧٤ - ٧٦ .

ومن الظروف السيئة التي مرّت بها غرناطة خلال هذه الفترة ، تعرضها للوباء الذي اجتاح سائر الأمم الإسلامية وحوض البحر المتوسط ، سنة ٧٤٩ هـ - ٧٥٠ هـ وللفتن والثورات التي نشبت فيها على فترات مختلفة ، ولا سيّما الثورة التي نشبت سنة ٧٦٠ هـ ، والتي تمّ الإطاحة فيها بالسلطان محمد ، و تسليم أخيه السلطان إسماعيل بدلاً عنه <sup>١</sup> .

---

١ - انظر دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الرابع ، ص ١٣٠ .

## الحركة العلمية في الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة السادسة ، والسابعة ، والثامنة

على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها الأندلس في القرون الهجرية التي غني البحث بها إلا أن الحركة العلمية في النحو واللغة بقيت مستمرة ومزدهرة ، وقد حمل لواءها عددٌ من النحاة الأندلسيين .  
و سأوردُ ترجمةً موجزةً لأشهر هؤلاء النحاة في القرون الهجرية الثلاثة .

### أبرز علماء النحو في الأندلس في القرن السادس الهجري

اتسم القرنُ السادسُ الهجري في الأندلس بوجود علماء كبار في النحو واللغة ، أعطوا صورةً واضحةً عن الحركة العلمية في ذلك القرن ، من أبرز هؤلاء العلماء :

- عبد الله بن محمد بن السيد - بكسر السين - أبو محمد البطليوسي ، كان عالماً باللغات و الآداب متبحراً فيها ، ألف كتاباً قيماً ، منها : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، و شرح الموطأ ، و شرح سِفْط الرُّند ، و شرح ديوان المتنبي ، و إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، و الخلل في شرح أبيات الجمل ، و المثلث والمسائل المنثورة في النحو ، و كتاب اختلاف الفقهاء ، ولدَ سنة أربع وأربعين وأربعمائة ، ومات سنة إحدى وعشرين وخمسائة ببلنسية<sup>١</sup> .

- أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي ، أبو جعفر ، المعروف بابن الباناش النحوي إمامٌ نحويٌّ نقاد ، كما جاء في البلغة أخذ عن أبيه ، وأكثر الرواية عنه ، و شاركه في كثيرٍ من شيوخه و روى كذلك عن أبي علي الغساني ، وأبي علي الصّدي ، ألف كتاب الإقناع في القراءات ، ولدَ سنة إحدى وتسعين وأربعمائة ، ومات سنة أربعين وخمسائة ، عند السيوطي ، و ت ٥١٤ هـ في البلغة<sup>٢</sup> .

- سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي ، أبو الحسين ابن الطراوة ، كان نحوياً ماهراً ، سمع على الأعلام كتاب سيبويه ، وعلى عبد الملك بن سراج ، و روى عن أبي الوليد الباجي وغيره ، أخذ عنه السهيلي ، و القاضي عياض ، وغيرهم . يذكر السيوطي أنّ له آراء تفرد بها ، وخالف جمهور النحاة فيها و أنّ الآراء اختلفت حوله ، فمنهم من يُثني عليه بالإمامة والتّقدّم ، أمثال أبي بكر بن سمحون الذي كان

<sup>١</sup> - انظر البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة ، ص ١٧٤ ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ٥٥ / ٢ - ٥٦ .

<sup>٢</sup> - انظر البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة ، ص ٧٩ ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ٣٣٨ / ١ .

يقول عنه : " ما يجوز على الصّراط أسخى منه ، و منهم مَنْ كان يغمز بجهله ، و ينسبه إلى الإعجاب بنفسه ، أمثال ابن خروف . ألف التّرشيح في النّحو ، وهو مختصر المقدّمات على كتاب سيبويه ، و مقالة في الاسم و المسمّى ، و رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، ت ٥٢٨ هـ <sup>١</sup> .

محمّد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللّخمي النّحوي اللّغوي السّبتي ، يُكنّى أبا عبد الله ، ت ٥٥٧ هـ ، كان عالماً بالعربيّة مع حظٍّ من النّظم ، حدّث عنه أبو عبد الله الغازي . له مؤلّفات منها : كتاب الفصول ، و كتاب المُجمل في شرح أبيات الجُمَل ، و نُكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم و كتاب لحن العامة ، و كتاب شرح الفصيح ، و كتاب شرح مقصورة ابن دُرَيْد <sup>٢</sup> .

- محمّد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ ، أبو بكر ، المعروف بالخِذْب ، والخِذْب : الرّجل الطّويل نحويّ مشهور . أخذ الكتاب عن ابن الرّمّك ، وابن الأخضر ، له على الكتاب طرر مُدوّنة مشهورة و تعليق على الإيضاح ، و غير ذلك . قال عنه السيّوطي : كان من خُذّاق النّحويين و أئمّة المتأخّرين أجلّ مَنْ أخذ عنه ابن خروف ، و مُصعّب الخشنّي ، و عبد الحقّ بن خليل السّكونيّ ، و أطنبوا في الثّناء عليه " . ت ٥٨٠ هـ <sup>٣</sup> .

- عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حُبَيْش بن سَعْدُون بن رضوان بن فتّوح ، الإمام أبو زيد و أبو القاسم ، السّهيليّ الخثعميّ الأندلسيّ المالقيّ الحافظ ، كان عالماً بالعربيّة واللّغة ، والقراءات والنّحو ، روى عن ابن العربيّ ، و أبي طاهر ، و ابن الطّراوة ، و أخذ عنه الرّندي ، و غيره .

ألف : الرّوض الأنف في شرح السّيرة ، و له على " الجُمَل " شرح ناقص لم يكمله ، و التّعريف و الإعلام بما أبهم من القرآن من الأسماء والأعلام ، و كتاب شرح آية الوصيّة ، و كتاب نتائج الفكر

<sup>١</sup> - انظر البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة ، ص ١٥٠ ، و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ١ / ٦٠٢ .

<sup>٢</sup> - انظر الوافي بالوفيات ، تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصّفدي ، ت ٧٦٤ هـ ، تحقيق أحمد الأرناؤوط ، و تركي مصطفى ، دار إحياء الثّراث العربيّ ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٩٣ / ٢ . و البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة ، ص ٢٥٦ ، و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ١ / ٤٨ - ٤٩ .

<sup>٣</sup> - انظر المصدر السابق ، ١ / ٢٨ .

و مسألة السّر في عَوْر الدّجال ، و مسألة رؤية الله والنّبي في المنام ، ت ٥٨١ هـ <sup>١</sup> .

- أحمد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن سعيد بن حُرَيْث بن عاصم بن مضاع اللّخمي القرطبي ، أخذ عن ابن الرّمّاك كتاب سيبويه ، و سمع عليه ، وعلى غيره الكثير من الكتب النّحوية والأدبية ، روى عن عبد الحقّ بن عطية ، و القاضي عياض ، وغيرهم ، و أخذ عنه ابنا حوْط الله ، وأبو الحسن الغافقي .  
ألّف : كتاب المشرق في النّحو ، والرّد على النّحويين ، و تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان توقّي في إشبيلية سنة ٥٩٢ هـ <sup>٢</sup> .

### ثورة ابن مضاع القرطبي على النّحاة ونظرية العامل

لقد ثار ابن مضاع على النحويين في كتابه " الرّد على النّحاة " في نقاط عدّة ، وقد بيّن الغرض من تأليفه هذا الكتاب في فصل إلغاء العوامل بقوله : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه ، وأنّبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادّعاؤهم أن النّصب ، و الخفض ، و الجزم لا يكون إلّا بعاملٍ لفظي ، وأنّ الرّفْع منها يكون بعاملٍ لفظي ، و بعاملٍ معنوي وعبروا عن ذلك بعباراتٍ تُوهّم أن قولنا : " ضرب زيدٌ عمراً " أنّ الرّفْع الذي في " زيد " ، و النّصب الذي في " عمرو " إنّما أحدثه " ضرب " ، ألا ترى أن سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه : " و إنّما ذكرت ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شيءٌ منها إلّا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه ، لغير شيء أحدث ذلك فيه <sup>٣</sup> ، فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب ، وذلك بيّن الفساد " <sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> - انظر بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة ، ٨١ / ٢ ، و البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة ، ص ١٨١ - ١٨٢ .

<sup>٢</sup> - انظر بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة ، ٣٢٣ / ١ .

<sup>٣</sup> - انظر الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق و شرح عبد السّلام هارون ، النّاشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ١٣ / ١ .

<sup>٤</sup> - الرّد على النّحاة ، لابن مضاع أبي العباس أحمد بن عبد الرّحمن اللّخمي القرطبي ، ت ٥٩٢ هـ ، دراسة و تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، دار الاعتصام ، ص ٦٩ .

ثمَّ يستدلّ ابن مضاء على صحة ما ذهب إليه بكلام ابن جنّي بقوله : " وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جنّي وغيره " <sup>١</sup> .

قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : " وأما في الحقيقة و محصول الحديث ، فالعمل من الرّفْع ، والنّصب ، والجَرّ ، والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه ، لا لشيء غيره " <sup>٢</sup> . كذلك فقد دعا ابن مضاء إلى إلغاء الحذف والتّقدير ، وذهب إلى أنّه لا حاجة إلى تقدير متعلّق الجار والمجرور ، ومّا دعا إلى إلغائه وإسقاطه من النّحو أيضاً ، هو إسقاط العلل الثّواني والثّالث بقوله : " ومّا يجب أن يسقط من النّحو : العلل الثّواني والثّالث ، وذلك مثل سؤال السّائل عن زيد من قولنا : " قام زيدٌ " لم رُفِعَ ؟ فيقال : لأنّه فاعل ، وكلّ فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رُفِعَ الفاعل ؟ فالصّواب أن يُقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ، ولا فرق بينه وبين من عرف أنّ شيئاً ما حرام بالنّص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لم حُرِمَ ؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه " <sup>٣</sup> .

وكان آخر ما دعا إلى إسقاطه من النّحو ، هو التّمارين الّتي يفترضها النحويون للتّدريب بقوله : " ومّا ينبغي أن يسقط من النّحو : ابن من كذا مثال كذا ، كقولهم : ابن من البيع مثال فعل ، فيقول قائل : " بوع " ، أصله " بيع " ، فيبذل من الياء واواً لانضمام ما قبلها ؛ لأنّ النّطق بها ثقيل ، كما قالت العرب موقن ، وموسر . أصل " موقن " مُيقن ؛ لأنّه اسم فاعل ، وفعله أيقن ، ففاء الفعل منه ياء ... " <sup>٤</sup> لا شك أنّ ابن مضاء قد ثار على النّحويين في أمورٍ مختلفة ، ذكرها في كتابه " الرّد على النّحاة " لكنّه لم يكن السّباق إلى معظم تلك الأمور ، فقد سبقه ابن جنّي إلى الحديث عن العامل ، حيث عدّ العامل في الرّفْع ، والنّصب ، والجَرّ ، والجزم ، هو المتكلّم ذاته لا شيء غيره <sup>٥</sup> .

١ - الرّد على النّحاة ، ص ٦٩ .

٢ - الخصائص ، ١ / ١٠٩ - ١١٠ .

٣ - انظر الرّد على النّحاة ، ص ٧١ - ٧٩ - ١٢٧ .

٤ - انظر المصدر السّابق ، ص ١٣٥ .

٥ - انظر الخصائص ، ١ / ١٠٩ - ١١٠ .

و سبقه كذلك عبد القاهر الجرجاني في الدّعوة إلى إلغاء التّمارين من النّحو بقوله : " فإنّ بدأوا فذكروا مسائل التّصريف الّتي يضعها النّحويون للرّياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النّفوس ، كقولهم : كيف تبني من كذا كذا ؟ وكقولهم ما وزن كذا ؟ وتتّبّعهم في ذلك الألفاظ الوحشية ، كقولهم : في باب ما لا ينصرف ، لو سمّيت رجلاً بكذا كيف يكون الحكم ؟ وأشباه ذلك ، وقالوا : أتشكّون أنّ ذلك لا يُجدي إلّا كد الفكر وإضاعة الوقت ؟ .

فُجِيب الجرجاني على تلك الأقوال بقوله : قلنا لهم : أمّا هذا الجنس فلسنا نعيّكم إن لم تنظروا فيه ولم تُعنوا به ، وليس يهمنّا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضعوه حيث أردتم " <sup>١</sup> .

إذاً فعبد القاهر الجرجاني ، لا تهمه تلك التّمارين الّتي وضعها النحويون ، وهو لا يُعيب على مَنْ انتقد النحويين على وضعه ، وصرّح أنّ أمره لا يهمه ، وبهذا يظهر لنا أنّ الجرجاني لا يرى مشكلةً في حذفه ، وهو بهذا يسبق ابن مضاء .

---

١ - دلائل الإعجاز ، ص ٢٤ .

## أبرز علماء النّحو في الأندلس في القرنين السّابع والثامن الهجريين

لقد شهد القرن السّابع الهجري حركة علميّة متميّزة على أيدي علماء كبار، أمثال :

- عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَحْت بن عيسى بن يُوماريلي البربري المراكشيّ اليزدكنتيّ العلامة أبو موسى الجزوليّ ، ت ٦٠٧ هـ ، أخذ عنه العربية جماعةً ، منهم الشّلوّيين ، وابن معطٍ . قال عنه السيوطي : كان إماماً فيها " أي في العربية " لا يُشَقُّ غُباره مع جودة التّفهيم وحسن العبارة ، وولي خطابة مراكش ، له شرح أصول ابن السّراج ، والمقدّمة المشهورة <sup>١</sup> .
- علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدّين ، أبو الحسن الشّهير بابن خروف الأندلسي النّحويّ ، أخذ النّحو عن ابن طاهر ، المعروف بالخدب ، ت ٦٠٩ هـ ، له مناظرات مع السّهيلي ، وله مصنّفات منها : تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وشرح جمل الرّجائي ، وكتاب في الفرائض <sup>٢</sup> .
- عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي ، المعروف بالشّلوّيين ، ت ٦٤٥ هـ ، ذكر السيوطي أنّ ابن الزّبير قال عنه : " كان إمام عصره في العربية بلا مُدافع آخر أئمة هذا الشّأن بالمشرق ، والمغرب ذا معرفة بنقد الشّعرو غيره بارعاً في التّعليم ناصحاً أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية ، أخذ عنه جُلّة من العلماء كتاب سيبويه ، أقام علماً للعلماء ستين سنة ، صنّف تعليقاً على كتاب سيبويه ، وشرحين على الجزولية ، وكتاباً في النّحو سمّاه التوطئة <sup>٣</sup> .
- محمّد بن يحيى بن هشام الخضراويّ ، العلامة أبو عبد الله الأنصاريّ الخزرجيّ الأندلسيّ ، ت ٦٤٦ هـ من أهل الجزيرة الخضراء ، كان علماً في العربية . أخذها عن ابن خروف ومُصعب والرّندي و

١ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ٢ / ٢٣٦ .

٢ - انظر المصدر السّابق ، ٢ / ٢٠٣ ، و البلغة في تراجم أئمة النّحو و اللغة ، ص ٢١٤ .

٣ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ٢ / ٢٢٥ ، و البلغة في تراجم أئمة النّحو و اللغة ، ص ٢٢١ .

القراءات عن أبيه ، و عنه أخذ الشّلوّيين ، صَنَّف : فصل المقال في أبنية الأفعال ، و المسائل النّخب والإفصاح بفوائد الإيضاح ، والاقتراح في تلخيص الإيضاح ، و غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح والنّقض على الممتع لابن عصفور ، و له نظم ونثر وتصرف في الأدب <sup>١</sup> .

- علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي ، ت ٦٦٣ هـ حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، كما وصفه السيوطي ، أخذ عن الدّجاج والشّلوّيين ، صَنَّف : الممتع في التّصريف ، و المُقرب ، و شرح الجزولية ، و مختصر المحتسب ، و ثلاثة شروح على الجمل ، و شرح الأشعار الستّة ، و غير ذلك <sup>٢</sup> .

- محمّد بن عبد الله بن مالك ، العلّامة جمال الدّين ، أبو عبد الله الطّائي الجيّاني الشّافعي النّحوي ت ٦٧٢ هـ ، نقل السيوطي عن الدّهبي أنّ ابن مالك كان إماماً في القراءات وعلّها ، وأمّا اللغة فكان إليه المُنتهى في الإكثار من نقل غريبها ، والاطّلاع على وحشيّها ، و أمّا النّحو و التّصريف ، فكان فيهما بحراً لا يُجارى ، و خبراً لا يُبارى ، وأمّا أشعار العرب الّتي يستشهد بها على اللغة ، والنّحو فكانت الأئمّة الأعلام يتحيّرون فيه ، و يتعجّبون من أين يأتي بها ؟!

أقام بدمشق مدّة يُصنّف ، و يتصدّر للتعليم فيها ، و من أبرز تلامذته ابنه بدر الدّين محمّد ، و شمس الدّين ابن جعوان ، و شمس الدّين ابن أبي الفتح ، وابن العطار ، و خلّق كثيرٌ .

أخذ العربيّة عن غير واحدٍ ، فممن أخذ عنه بجيّان أبو المُظفر ، و قيل : أبو الحسن ثابت بن خيار ، و أبو رزين بن ثابت بن محمّد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل لبّلة ، و أخذ القراءات عن أبي بن نّوار ، و قرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني ، و جالس ابن يعيش ، و تلميذه ابن عمرون ، و غيره بطلب ، كان ابن مالك غزير الإنتاج ، و من أبرز مصنّفاته الألفيّة ، و كتاب تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، و كتاب الموصل في نظم المفصل ، و شرح الكافية الشّافية ، و كتاب لامية الأفعال ، و كتاب فعل

١ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ٢٦٧ / ١ ، و البلغة في تراجم أئمّة النّحو و اللغة ، ص ٢٨٦ .

٢ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ٢١٠ / ٢ .

و أفعل، و كتاب النظم الأوجز فيما يُهمز ، و كتاب إعراب مُشكل البخاري ، و غير هذه المصنّفات <sup>١</sup> .

- علي بن محمّد بن علي بن يوسف الكتّاميّ الإشبيليّ ، أبو الحسن ، المعروف بابن الضّائع ، ذكر السيّوطي أنّ ابن الزّبير قال عنه : " بلغ الغاية في فن النّحو ، ولازم الشّلوبيين ، وفاق أصحابه بأسرهم وله في مشكلات الكتاب عجائب ، وقرأ ببلده أيضاً الأصلين ، و كان متقدّماً في هذه العلوم الثلاثة وأمّا العربيّة والكلام ، فلم يكن في وقته من يقاربه فيهما ، وأمّا فهمه و تصرفه في كتاب سيبويه فما أراه سبقه إلى ذلك أحد " . أملى على إيضاح الفارسي ، وردّ اعتراضات ابن الطّراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه واعتراضات البطلّيوسي على الزّجاجيّ ، له نقود على ابن عصفور في مُقرّبه ، و اختصار شرح الإرشاد لابن المرأة ، و شرح التّنقيحات للسهروردي ، توفي سنة ٦٨٠ هـ <sup>٢</sup> .

- عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمّد بن عبيد الله ، الإمام أبو الحسين ابن الرّبيع القرشيّ الأموي العثمانيّ الإشبيليّ ، إمام النّحو في زمانه ، قرأ النّحو على الدّجاج والشّلوبيين . أخذ عنه محمّد بن عبيدة الإشبيليّ ، وإبراهيم الغافقي ، وآخرون منهم أبو حيّان ، ألف : شرح الإيضاح ، والملخص ، والقوانين - كلاهما في النّحو - و شرح سيبويه و شرح الجمل ، ت ٦٨٨ هـ <sup>٣</sup> .

أمّا أشهر علماء النّحو في القرن الثّامن الهجري ، فنذكر منهم :

محمّد بن عُمر بن محمّد بن عُمر بن محمّد بن إدريس بن سعيد بن مسعود بن حسن بن محمّد بن عُمر بن رشيد الفهريّ السّبتيّ ، أبو عبد الله ، ت ٧٢١ هـ ، يُعرّف بابن رُشيد ، كان مُتضلعاً بالعربيّة واللغة و العروض قرأ على ابن أبي الرّبيع وحازم القرطاجيّ ، رحل إلى الشّام ، ومصر ، و الحرمين فأخذ عن جماعة منهم : الشّرف الدّميّاطي ، وأبو اليّمن بن عساكر ، والقُطب العسقلاني ، وغيرهم .

١ - انظر نفع الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب ، تأليف الشيخ أحمد بن محمّد المقرّي التّمساني ، تحقيق ، الدكتور إحسان عباس دار صادر - بيروت ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، ٢ / ٢٢٢ ، و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ١ / ١٣٠ - ١٣١ .

٢ - انظر المصدر السابق ، ٢ / ٢٠٤ ، و البلغة في تراجم أئمة النّحو و اللغة ٢١٨ .

٣ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ٢ / ١٢٥ ، و البلغة في تراجم أئمة النّحو و اللغة ، ١٧٦ .

لَهُ تصانيف ، منها : كتاب تلخيص القوانين في النحو ، و كتاب إفادة النصيح في رواية الفصح ، و كتاب إيضاح الذهاب فيمن يُطْلَق عليه اسم الصّاحب ، و جزء في مسألة العننة ، و المحاكمة بين الإمامين ، و غير ذلك <sup>١</sup> .

محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان ، الإمام أثير الدين ، أبو حيّان الأندلسيّ الغرناطيّ النّفْريّ ، ت ٧٤٥ هـ ، أخذ القراءات عن أبي جعفر ابن الطّباع ، و العربيّة عن أبي الحسن الأبيّ ، و أبي جعفر بن الزّبير ، و ابن أبي الأحوص ، و أبي جعفر اللّبليّ ، و غيرهم .

أخذ عنه أكابر عصره ، أمثال الشّيخ تقي الدّين السّبكيّ ، و ولديه ، و الجمال الإسنويّ ، و ابن قاسم و ابن عقيل ، و السّمين الحلبيّ ، و غيرهم ، و قد ذكر السيوطي أنّ الصّفدي قال عنه : " لم أره قطّ إلّا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب ، و كان ثباتاً قيماً عارفاً باللغة ، و أمّا النحو و التّصريف فهو الإمام المطلق فيهما . خدم هذا الفن أكثر عمره حتّى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره " و عن سبب رحلته عن غرناطة يقول السيوطي : أنّه حملته حدّة الشّيبية على التّعريض للأستاذ أبي جعفر بن الطّباع ، و قد وقعت بينه و بين أستاذه أبي جعفر بن الزّبير وقعة ، فنال منه و تصدّى لتأليف في الردّ عليه و تكذيب روايته ، فرفع أمره إلى السّلطان ، فأمر بإحضاره ، و تنكيهه ، فاختمت ثم ركب البحر ، و لحق بالمشرق <sup>٢</sup> .

و قد ذكر له السيوطي من التّصانيف : البحر المحيط في التفسير ، و النهر مختصره ، و إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب ، و التّذيل و التكميل في شرح التّسهيل ، و مطوّل الارتشاف ، و مختصره مجلدان و الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصّفار ، و التّجريد لأحكام كتاب سيبويه ، و التّذكرة في العربية ، و التّقريب ، و مختصر المقرّب التّدريب في شرحه ، و المبدع في التّصريف ، و غاية الإحسان في النحو و شرح الشّذا في مسألة كذا ، و اللّمة و الشّذرة ، و الارتضاء في الضّاد و الظّاء ، و عقد اللّآلى في القراءات

١ - انظر الوافي بالوفيات ، ٤ / ١٩٩ ، و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ١ / ١٩٩ .

٢ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة ، ١ / ٢٨٢ .

على وزن الشَّاطِبيَّة وقافيتها، والحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية ، ونحاة الأندلس ، والأبيات الوافية في علم القافية ، ومنطق الخُرس في لسان الفرس ، والإدراك للسان الأتراك ، وزهو الملك في نحو الترك والوهاج في اختصار المنهاج ، وغير ذلك .

و مما لم يكمل تأليفه : شرح الألفية ، ونهاية الإعراب في التّصريف و الإعراب ، وأرجوزة خلاصة التّبيان في المعاني و البيان ، وأرجوزة نور الغبش في لسان الحبش ، وكتاب مجاني الهصر في تواريخ أهل العصر<sup>١</sup> .

---

١ - انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ ، و البلغة في تراجم أئمة النّحو و اللغة ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

## الفصل الثاني

الآراء التي وافق فيها علماء النحو في الأندلس أبا علي الفارسي في القرون الهجرية الثلاثة السادسة ، و السابعة ، و الثامن ، و التي نقلوها عنه من غير تعليق

### الآراء النحوية

#### مسألة في مرتبة المبتدأ والفاعل

إنّ الخلاف النحوي في هذه المسألة يقوم على أيّهما هو الأصل في المرفوعات ، أهو المبتدأ أم الفاعل ؟ فمن النّاحية مَنْ قدّم مرتبة المبتدأ على مرتبة الفاعل ، وله حججه ، وبراهينه ، ومنهم مَنْ قدّم مرتبة الفاعل على مرتبة المبتدأ وله حججه أيضاً ، وسنتطرّق في هذه المسألة إلى هذا الخلاف ، فقد ذكر البطلاني اختلاف النّحويين في ترتيب المبتدأ والفاعل أيّهما قبل صاحبه ؟ وبيّن أنّ حجة من قال : إنّ رتبة الفاعل قبل المبتدأ قد استند إلى أنّ سيبويه قدّم الكلام في كتابه على الفاعل ، وما يتعلّق به على الكلام على المبتدأ وخبره ، و إلى زعمهم أنّ المبتدأ يرتفع بمضارعه الفاعل ، وهو الظاهر من كلام الزّجاجي ، ومن كلام أبي إسحاق الزّجاج الذي رواه عنه ابن النّحاس <sup>١</sup> .

وأما من قال : إنّ رتبة المبتدأ يجب أن تكون قبل الفاعل فقد استند إلى أنّ الفاعل يرتفع بمضارعه المبتدأ واحتجّ بقول سيبويه أيضاً : " واعلم أنّ الاسم أولُ أحواله الابتداء ، وإنّما يدخل الرّافع ، والنّاصب سوى الابتداء والجارّ على المبتدأ " <sup>٢</sup> ، وهذا هو الظاهر من مذهب ابن السّراج والفارسي ، وبحسب البطلاني أنّ اضطراباً وقع في كلام المبرد في هذه المسألة <sup>٣</sup> .

١ - انظر الجمل في النّحو ، صنّفه أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاجي ، ت ٣٤٠ هـ ، تحقيق ، د . علي توفيق الحمّد ، مؤسسة الرّسالة - دار الأمل ، إربد - الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ص ٣٦ ، و الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمّد عبد الله بن محمّد بن السّيد البطلاني ، ت ٥٢١ هـ ، تحقيق ، سعيد عبد الكريم سعودي ، ص ١٤٦ .

٢ - انظر الكتاب ، ٢٣ / ١ .

٣ - انظر الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ١٤٤ - ١٤٥ ، و المقتضب ، صنعة أبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد ، ت ٢٨٥ هـ ، تحقيق ، محمّد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، القاهرة ، ط ٣ ، ١ / ١٤٦ .

إلى أن ينتهي إلى رأيه ، فيقول : " والأشبه عندي أن تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل على ما رتبته أبو بكر بن السراج في الأصول <sup>١</sup> ، والفارسي في الإيضاح <sup>٢</sup> ، ويقوي ذلك أن حكم المبتدأ أن يؤتى به أولاً لثاني ، وحكم الفاعل أن يؤتى به ثانياً لأول ، أعني : أن حكم المبتدأ أن يُقدّم قبل الحديث عنه ، فيكون حديثه تابعاً له في الإخبار ، وإن حكم الفاعل أن يقدم الحديث عنه قبله ، فيصير تابعاً لحديثه قبل أن يعرض للمبتدأ المجاز ، والأشخاص مقدمة في الرتبة قبل حركاتها الموجودة منها ، وقبل تأثيراتها في غيرها ، وأيضاً فإنّ الفاعل يجوز أن ينعكس مبتدأً أبداً ما لم يكن فيه ضميرٌ عائداً إلى مفعوله ، والمبتدأ ليس له أن ينعكس فاعلاً في كل موضع ، كقولك : " زيدٌ أخوك " و " القائم في الدار زيد " ، ونحو ذلك .

وأيضاً فإنّا نجد الفاعل ، وحديثه يسدان مسد الخبر عن المبتدأ ، نحو قولك : " زيدٌ قائمٌ أبوه " ، ولا نجدُ مبتدأً وخبراً يسدان مسدّ حديث الفاعل ، ولا مسدّ الفاعل ، كما يسدّ الفاعل وفعله مسدّ المبتدأ في قولهم : " حبذا زيدٌ " في رأي من يرى ذلك ، وأيضاً فإنّ المبتدأ لما كان حكمه أن يكون عارياً من عاملٍ لفظي يقترب به ، وكان حكم الفاعل أن يكون غير عارٍ من عاملٍ لفظي يقترب به ، صار المبتدأ شبيهاً بالبسيط <sup>٣</sup> والفاعل شبيهاً بالمركب ، وإن لم يكونا كذلك في الحقيقة .

### مناقشة المسألة

في هذه المسألة يرجح البطليوسي أن تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل ، وهو يوافق بذلك ابن السراج والفارسي ، ويخالف رأي بعض النحاة الأوائل ، ثم يأخذ البطليوسي بالاستدلال على صحة رأيه بجملة من الأدلة والبراهين التي يراها كافية لترجيحه .

١- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، ت ٣١٦ هـ ، تحقيق الدكتور ، عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م ، ١ / ٥٨ .

٢ - كتاب الإيضاح العضدي ، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، سنة النشر ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، ط ١ ص ٢٩ .

٣- البسيط : ثلاثة أقسام : بسيط حقيقي ، وهو ما لا جزء له أصلاً كالباري تعالى ، وغرفي ، وهو ما لا يكون مركباً من الأجسام المختلفة الطبائع ، وإضافي ، وهو ما تكون أجزاؤه أقل بالنسبة إلى الآخر ، والبسيط أيضاً : روحاني وجسماني ، فالروحاني كالعقول والنفوس المجردة ، والجسماني كالعناصر . انظر معجم التعريفات للعلامة علي بن محمد الجرجاني ، ت ٨١٦ هـ ، تحقيق محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة - القاهرة ، ص ٤١ .

٤- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص ١٤٧ .

هذه المسألة ، كما أسلفت ، هي من المسائل الخلافية بين التّحويين ، فسيبويه يرى أنّ أول أحوال الاسم الابتداء ، وأنّه يمكن أن يتغيّر إذا دخل عليه النّاصب أو الرّافع ، مثل تغيير قولك : " عبدُ الله منطلقٌ " إذا أدخلت عليه : رأيت عبدَ الله منطلقاً أو كان عبدُ الله منطلقاً أو مررتُ بعبدِ الله منطلقاً .

وبالتالي يكون المبتدأ أولَ جزءٍ كما أنّ الواحدَ أولَ العدد ، والتّكررة قبل المعرفة <sup>١</sup> .

والفارسي كذلك رتب المبتدأ قبل الفاعل في كتابه الإيضاح <sup>٢</sup> ، وترتيبه هذا هو ما بيّن أنّ المبتدأ أسبق من الفاعل ، وما فعله الفارسي كان قد سبقه إليه ابن السّراج في أصوله ، حيث يقول ابن السّراج : " المبتدأ يُبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث ، وكذلك حكم كل مخبر ، والفرق بينه ، وبين الفاعل أنّ الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ، فإنّما بدأت " بزيد " ، وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق ، والحديث عنه بعده ، وإذا قلت : ينطلقُ زيدٌ ، فقد بدأ بالحديث ، وهو انطلاقه ، ثم ذكرت زيداً المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث ، فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنّهما جميعاً محدث عنهما ، وإنّهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض " <sup>٣</sup> .

وأما السيوطي ، فيقول في هذه المسألة : " المبتدأ اختلف هل هو أصلٌ أو الفاعل ؟ والمختار وفقاً للرّضي كلّ أصل ، ثم إنّ السيوطي يرجع القول بأنّ المبتدأ أصل المرفوعات إلى سيبويه ، ويذكر حجة سيبويه في ذلك وهي أنّه مبدوء به في الكلام وأنّه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر ، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم ، وأنّه عامل معمول ، والفاعل معمول لا غير .

ثم يرجع القول : بأنّ الفاعل أصل والمبتدأ فرعٌ عنه إلى الخليل <sup>٤</sup> ، ويذكر وجّه ترجيح الخليل في ذلك بأنّ عامله لفظي ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي ، وأنّه رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول

١ - انظر الكتاب ٢٣ / ١ .

٢ - انظر بابي المبتدأ ، و الفاعل في الإيضاح العضدي ص ٢٩ ، و ص ٦٣ .

٣ - الأصول في النّحو ، ١ / ٥٨ .

٤ - الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليماني ، أبو عبد الرحمن ، من أئمة اللغة و الأدب ، و واضع علم العروض ، و هو أستاذ سيبويه النّحوي ، من كتبه " العين " ، و " معاني الحروف " ، و " العروض " ، و غيرها ... انظر ، الأعلام للزركلي ، ٢ / ٣١٤ .

وليس المبتدأ كذلك ، وأنَّ الأصلَ في الإعراب أن يكونَ للفرقِ بين المعاني ، وكذلك فإنَّ السيوطي يذكر رأياً آخر في هذه المسألة نسبه إلى الرّضي ، هو أنَّ كليهما أصلان ، وليس أحدهما بمَحْمُولٍ على الآخر ولا فرغ عنه <sup>١</sup> .

ولا شكَّ أنَّ القول بوجوب تأخّر الفاعل عن رافعه هو قول البصريين ، وقد خالفهم الكوفيون في ذلك فأجازوا تقديمه محتجّين بقول الرّباء <sup>٢</sup> :

" ما للجمال مشيها وئيدا "

بعد ذكر ما تقدّم من آراء النّحاة المختلفة في هذه المسألة ، وإجماع أكثرهم على تقديم المبتدأ ، فإنّني أوافق البطليوسي الذي سار على سنن الفارسي ، وابن السراج في ترجيحهما تقديم مرتبة المبتدأ على الفاعل وفضل رأييهما على آراء غيرهما من النّحاة .

وذلك ؛ لأنّ الحجج التي ساقها البطليوسي مع حجج مَنْ دلّ على سبق مرتبة المبتدأ ، أمثال ابن السراج أكثر اقناعاً ، ولا سيّما أنَّ المبتدأ قد اختصّ بخصائص لم يختص بها الفاعل ، مثل وجوب أن يكون المبتدأ معرفة ، وقد يكون نكرة ، ولكنّ بشروط ، ولا يُشترط مثل هذا بالفاعل ، وكذلك يجوز حذف المبتدأ إذا دلّ عليه دليل ، أمّا الفاعل فلا يجوز حذفه ، كما أنَّ النحويين عدّوا من أنواع المبتدأ ، مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر ، وفي النوع الثاني الذي ذكره يكون المبتدأ مقدّماً على الفاعل وجوباً وعاملاً فيه <sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> - انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدّين السيوطي ، ت ٩١١ ، تحقيق وشرح : الأستاذ عبد السلام مجد هارون ، و الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ٣٠٧ / ١ .

<sup>٢</sup> - البيت للرّباء ، و هو من الرّجز ، عجزه " أ جندلاً يحملن أمّ حديدا " ، انظر شرح بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ، ت ٧٦٩ هـ . على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد ، ط ٢٠٠ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار الثّراث - القاهرة ، ٧٧ / ٢ ، و في مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تأليف الإمام أبي محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، ت ٧٦١ هـ ، تحقيق محمّد مُحي الدّين عبد الحميد ط ١ ، ١٣٨٤ هـ ، مؤسسة الصّادق للطباعة والنشر - إيران ، ٢٣٧ / ٢ .

<sup>٣</sup> - انظر شرح ابن عقيل ، ١٨٩ / ١ .

## زيادة كان في باب التعجب

لقد قسّم النّحاة " كان " إلى أقسامٍ ثلاثة ، الأول : كان الناقصة ، ولقد سُمّيت بكان الناقصة لعدم دلالتها على الحدث ، فهي تدلّ على الزّمان دون الحدث ، وتحتاج إلى مرفوعٍ ، ومنصوبٍ ، والثّاني : كان التّامة إذا دلّت على الحدث والزّمان ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾<sup>١</sup> أي إنّ وجدَ ، وحصلَ ذو عُسرة ، ومن النّحاة مَنْ عدّ أنّ ما يُميّز " كان " الناقصة عن التّامة ، هو أنّ كان الناقصة لا تكتفي بمرفوعها أمّا كان التّامة فتكتفي بمرفوعها ، نحو قول ابن مالك :

" و ذو تمام ما برفع يكتفي " <sup>٢</sup> .

وأما النوع الثالث ، فهو : كان الزّائدة ، وهذه لا تحتاج إلى مرفوعٍ ، ولا إلى منصوبٍ ، وزيادتها تكون في حشو أي في أثناء الكلام ، ولا تُزاد في أول الكلام ولا في آخره ، وتكون بلفظ الماضي وزيادتها يجب أن تكونَ بين شيئين متلازمين ، و من مواضع زيادتها ، زيادتها في صيغة التعجب " ما أفعله " ، نحو : ما كان أحسنَ زيداً ، فأصلُ هذا التّركيب ، ما أحسنَ زيداً ، جاءت كان زائدة بين ما التّعجبية و فعل التّعجب ، وفي هذا النّوع ذكر ابن السيّد البطليوسي أنّ أبا القاسم الرّجّاجي قال : "واعلم أنّ " كان " تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها لاتساعهم فيها ؛ ولأنّها أصلٌ في كلّ فعلٍ وحدثٍ ، وذلك قولك : " ما كان أحسنَ زيداً " ، ثمّ قال : " ما " رفع بالابتداء ، و " كان " خبر الابتداء ، واسمها مضمّرٌ فيها ، وما بعدها خبرها " <sup>٣</sup> .

١ - سورة البقرة ، الآية ٢٨٠ .

٢ - البيت من الرّجز ، صدره " وَ مَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ اصْطُفِي " ، انظر شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك ، تأليف ابن النّاطم ، أبي عبد الله بدر الدّين محمّد ابن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك ، ت ٦٨٦هـ ، تحقيق ، محمّد باسل عيون السّود ، منشورات ، محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م ، ص ٩٧ ، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١ / ٢٧٩ .

٣ - الجمل في النّحو ، ص ١٠٣ .

قال المفسر : " كان " هذه فيها ثلاثة مذاهب للنحويين ، منهم من يجعلها زائدة لا اسم لها ، ولا خبر وهو مذهب الفارسي ، ومنهم من يجعلها " كان " التامة التي لها اسم وليس لها خبر ، ويجعل اسمها المضمر مصدرها ، وهو مذهب السيرافي . ومنهم من يجعلها الناقصة التي لها اسم وخبر ، وهو أبعد الأقوال من الصواب ؛ لأنه جعل خبر " ما " في التعجب على غير وزن " أفعل " وجعل خبر " كان " فعلاً ماضياً ، وليس معها " قد " ملفوظاً بها ، ولا مقدرة ، وأيضاً فإن التعجب إنما هو ممّا يزيد ، وينقص وتتفاضل فيه الأشياء ، والأشياء متساوية في الكون ، وأيضاً فإن التعجب إنما هو من الحدث الذي يدلّ عليه لفظ الفعل ، لا من الزمن ، وأحسن الأقوال قول من قال فيها : إنها زائدة " <sup>١</sup> .

### مناقشة المسألة

في هذه المسألة يذكر أبو القاسم دخول كان في باب التعجب ، وانفرادها عن إختوها في ذلك ، ويُعلل ذلك باتساع النّحاة فيها أكثر من اتّساعهم بأخواتها ؛ ولأنّها أصلٌ في كل فعل و حَدَث ، ثمّ نجد البطلوسي في شرحه كلام أبي القاسم يذكر مذاهب النّحاة في هذه المسألة ، ويستبعد أحد هذه الآراء ويرجح الرأي القائل بزيادتها ، وهو رأي أبي علي الفارسي .

إذن فمسألة زيادة " كان " بين " ما " وفعل التعجب هي من المسائل التي وقع فيها خلاف بين النّحويين ، فمنهم من جعلها زائدة ، وهو رأي جمهور النّحاة ، أمثال ابن السّراج الذي يرى " أنّ علة زيادة " كان " بين " ما " التعجبية والفعل " أحسن " هي أنّ يُعلّم أنّ ذلك وقع فيما مضى كما تقول : مَنْ كان ضَرَبَ زيداً ، تريد : مَنْ ضَرَبَ زيداً " <sup>٢</sup> .

والفارسي الذي يورد أنّ شيخه ، ابن السّراج قال في هذه المسألة : إنّ " كان " ملغى لا فاعل له ، و من ثمّ يفصل الفارسي في هذه المسألة و يقدّم دليلين يثبتان زيادتها هما :

١ - الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص ٢٢٩

٢ - انظر الأصول في النّحو ، ١ / ١٠٦

الأول: أَنَّ فعل التَّعَجَّب يجب أن يكون على " أَفْعَل " دون " فَعَلَ " ، ولو كان قولك " كان " فعل تعَجَّب ، لوجب أن يكون على " أَفْعَل " دون " فَعَلَ " ، غير أننا لا نجد فعلاً للتَّعَجَّب مبنياً على " فَعَلَ " .

الثاني: هو أَنَّ فعل التَّعَجَّب إنما يتعدَّى إلى الأسماء فتتصب فيه ، نحو: ما أحسن زيداً ، ولم يقع في شيء منه موضع المفرد جملة فيكون في موضع نصب ، فكذا لا يجوز أن يكون " أحسن زيداً " في قولك: ما كان أحسن زيداً ، في موضع نصب<sup>١</sup> ، والسِّيرافي في أحد رأيه يذكر " أنها تكون زائدة كائنا قلت: " ما أحسن زيداً " ، ثم أدخلت " كان " لتدل على الماضي ، وفي " كان " ضمير الكون<sup>٢</sup> و ابن يعيش في شرحه للمفصل يقول: " اعلم أنه قد تدخل كان في باب التعجب زائدة على معنى إلغائها عن العمل وإرادة معناها ، وهو الدلالة على الزمان ، وذلك نحو قولك: ما كان أحسن زيداً إذا أُريد أنَّ الحسن كان فيما مضى ، فما مبتدأة على ما كانت عليه ، وأحسن زيداً الخبر ، وكان ملغاة عن العمل مفيدة للزمان الماضي ، كما تقول: من كان ضرب زيداً ، تريد من ضرب زيداً<sup>٣</sup> .

والرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب يبيِّن هذا الأمر بشكلٍ لا لبس فيه ، ويستبعد كلام السِّيرافي فيقول: " ويُفصلُ بكان وحدَها بين " ما " وأفعل ، وهي مزيدةٌ على ما ذكرنا في باب كان ، وقال السِّيرافي: " كان " خبر " ما " وفيها ضميره ، وأحسن زيداً ، خبر " كان " وفيه بُعْدٌ ؛ لأنَّ " كان " ليس على صيغة التعجب وفعل التَّعَجَّب لا بدَّ أن يكونَ على " أَفْعَل " ، وفائدة الفصل بكان في نحو: " ما كان أحسن زيداً " أنه كان في الماضي حُسْنٌ واقعٌ دائمٌ ، إلاَّ أنه لم يتصل بزمان التَّكَلُّم ، بل كان دائماً قبله " ٤ .

١ - المسائل المشككة " البغداديات " ، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، ت ٣٧٧ ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ص ٥٠ .

٢ - شرح كتاب سيبويه ، تأليف أبي سعيد السِّيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ت ٣٦٨ ، تحقيق: أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١ / ٣٥٩ .

٣ - شرح المفصل للزمخشري ، تأليف ، موفق السديين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، ت ٦٤٣ ، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٧ / ١٥٠ .

٤ - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، تحقيق ، د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط ١ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، ٢ / ١٠٩٤ .

وأما مَنْ لم يقل بزيادتها من النحويين ، فمنهم السيرافي في أحد قوليهِ ، حيث يجعلها الناقصة ، فيقول فيها : " أنْ تجعل " ما " مبتدأة ، وتجعل في كان ضميراً من " ما " ، وهو اسم كان ، وتجعل " أحسنَ " خبر كان ، كقولك : " زيدٌ كان ضرب عمرأ " ١ ، وحكى ذلك أبو القاسم الزّجاجي في كتابه الجمل أيضاً " ٢ .

والبطليوسي يذكر اختلاف النحويين في هذه المسألة ، ثم إنّه يفضّل رأي من قال بزيادتها ، وينسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي ، ويرفض رأي أبي القاسم الزّجاجي ، والسيرافي اللذين لم يقولوا بزيادتها وهذا أظهرُ ما يبين تأثر علماء النّحو في الأندلس بأراء أبي علي الفارسي ، وتبنيهم آراءه دون غيره .

---

١- انظر شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السّيرافي ، ١ / ٣٥٩ .

٢- انظر كتاب الجمل في النّحو ، ص ١٠٣ .

## باب في كسر همزة " إن "

لقد اختلف علماء النحو في مواطن كسر همزة " إن " ، فحصرها بعضهم في مواطن محددة ، وزاد غيرهم على هذه المواطن أماكن أخرى إلى حد جعلهم إيّاها تُكسر في كلّ موضع يصلح أن يقع فيه الفعل ، و الابتداء جميعاً ، وممن تطرّق إلى هذه المسألة أبو القاسم الزجاجي بقوله : اعلم أن " إن " تُكسر في أربعة مواضع ، وهي في سائر ذلك مفتوحة .

ثم يفصل الزجاجي في هذه المواضع الأربعة ، فيقول : تُكسر في الابتداء ، كقولك : " إنَّ زيداً قائمٌ " و " إنَّ أخاك شاخصٌ " ، و تكسر إذا كان في خبرها " اللام " ، كقولك : " ظننت أنَّ زيداً قائمٌ " تفتحها لوقوع الفعل عليها ؛ لأنّها مفعولةٌ بـ " ظننتُ " ، ثم تدخل اللام فتقول : " ظننتُ إنَّ زيداً قائمٌ " ثم يستطرّد في ذكر عدة أمثلة إلى أن يقول : " وتُكسر " إنَّ " أيضاً بعد القسم ، كقولك : " والله إنَّ زيداً قائمٌ " ، و " تالله إنَّ أخاك منطلقٌ " إلى أن يصل إلى رابع المواضع التي تُكسر فيها ، فيقول : والموضع الرابع الذي تُكسر فيه " إنَّ " هو بعد القول ، كقولك : " قال زيدٌ : إنَّ عمرأ مُنطلقٌ " ، و " قلتُ : إنَّ أخاك شاخصٌ " <sup>١</sup> .

يذكر ابن السّيد البطليوسي رأي الزجاجي في هذه المسألة ، ولكنّه يرفضه ، ويعدّ ما ذكره أبو القاسم من مواضع كسر همزة إنَّ شيئاً لا يجب أن يُعول عليه ، ويستدلّ على كلامه بورود " إنَّ " مكسورة في أماكن غير تلك التي ذكرها الزجاجي ، وهي : كسرّها بعد " ألا " التي يُراد بها استفتاح الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ ﴾ <sup>٢</sup> ، و كسرّها بعد " حتّى " تقول : " قد قاله القوم حتّى إنَّ زيداً يقوله " ، ويذكر البطليوسي أنّ سيبويه يُجيز كسر همزة " إنَّ " و فتحها بعد " أما " بقوله : تقول : " أما إنّه ذاهب " ، و " أما أنّه منطلقٌ " <sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> - انظر كتاب الجمل في النحو ، ص ٥٧ - ٥٨ .

<sup>٢</sup> - سورة البقرة ، الآية ١٣ .

<sup>٣</sup> - انظر الكتاب ، ٣ / ١٢٢ .

و تُكسر بعد " إذا " تقول : " مررتُ به فإذا إنّه يقولُ كذا " ، وتُكسر " أن " بعد " الواو " التي يُراد بها الحال ، تقول : " رأيته شاباً ، وإنّه يومئذٍ يفخر " كأنك قلت : " رأيته شاباً ، وهذه حاله " <sup>١</sup> .

ثم يذكر ابن السّيد قول ابن السراج في أصوله حيث يقول : " ألف " " إن " تكسر في كلّ موضع يصلح أن يقع فيه الفعل ، والابتداء جميعاً ، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما ، لم يجر كسرها <sup>٢</sup> ، وكذلك قال أبو علي الفارسي في الإيضاح <sup>٣</sup> ، وهذا أشبه بأن يكون أصلاً يستمر عليه القياس ممّا قاله أبو القاسم " <sup>٤</sup> .

### مناقشة المسألة

في هذه المسألة يذكر أبو القاسم الرّجائي مواطن كسر همزة " إن " الأربعة ، غير أن البطليوسي يرفض رأي الرّجائي ويرى أنّه لا يمكن التعويل عليه ، ثمّ نراه يرجح رأي أبي علي الفارسي الذي وافق فيه رأي شيخه ابن السّراج بقوله : " وأما المكسورة ، فإنّها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل فإنّ اختصّ الموضع بالاسم دون الفعل ، والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة " <sup>٥</sup> .

وينتهي البطليوسي إلى أنّ ما ذهب إليه الفارسي و شيخه ، ابن السّراج يمكن أن يكون أصلاً يستمر القياس عليه .

يمكن القول : إنّ حكم البطليوسي علي رأي الرّجائي القائل بكسر " إن " في أربعة مواضع فقط بأنّه غير صالح لئبني عليه هو حكمٌ صحيح ؛ لأنّ في كلام العرب مواطن أخرى تُكسر فيها ، ولم يذكرها الرّجائي وقد ذكرها ابن السّيد البطليوسي في معرض ردّه على أبي القاسم .

١ - انظر الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص ١٩٤ .

٢ - الأصول في النحو ، ١ / ٢٦٢ .

٣ - انظر الإيضاح العضدي ، ص ١٢٩ .

٤ - انظر كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص ١٩٥ .

٥ - الإيضاح العضدي ، ص ١٢٩ .

نَخلصُ في هذه المسألة إلى أنَّ اجتهاد ابن السيّد البطليوسي في إثبات عدم صحة التّحويل على ما ذهب إليه الزّجاجي ، و تبنيه رأي أبي علي الفارسي الذي تبع فيه رأي شيخه ابن السّراج دون غيرهما من النّحويين ، و عدّه كلامهما أشبه بأن يكون أصلاً يستمرُّ القياس عليه لهو أبينُّ دليل على تأثر ابن السيّد البطليوسي بآراء أبي علي الفارسي ، و تفضيله آراءه على آراء غيره من النّحاة .

## مسألة في المرفوع بعد " مُذ "

جاء في لسان العرب في مادة " مُنذُ " : " قد اختلفتِ العربُ في " مُذْ و مُنذُ " ، فبعضُهم يخفضُ بمُذْ ما مضى ، و ما لم يمضِ ، وبعضُهم يرفعُ بمُنذُ ما مضى ، و ما لم يمضِ ، و الكلام أنْ يخفضَ بمذ ما لم يمضِ ، و يرفع ما مضى ، و يخفض بمُنذُ ما لم يمضِ ، و ما مضى ، وهو المجتمع عليه ، وقد أجمعت العرب على ضم الدال من " مُنذُ " إذا كان بعدها مُتحرّك أو ساكن ، كقولك : لم أره مُنذُ يوم ، و مُنذُ اليوم ، وعلى إسكان " مُذْ " إذا كان بعدها مُتحرّك ، و تحريكها بالضم ، و الكسر إذا كانت بعدها ألف وصل ، ومثله الأزهري ، فقال : كقولك لم أره مُذْ يومان ، ولم أره مُذْ اليوم ، وسُئِلَ بعضُ العرب : لِمَ خَفَضُوا بِمُنذُ و رَفَعُوا بِمُذْ ؟ فقال : " لأنَّ مُنذُ كانت في الأصلِ من إذ كان كذا و كذا ، و كَثُرَ استعمالها في الكلام ، فحذفتُ الهمزة ، و ضُمَّتُ الميم ، و خَفَضُوا بها على الأصل " . قال : " و أمّا مُذْ فإنَّهم لَمَّا حَذَفُوا مِنْهَا النُّونَ ذَهَبَتْ أَلِفُهَا خَافِضَةً ، و ضَمُّوا الميم منها ليكون أَمْتَنَ لها ، و رَفَعُوا بها ما مضى مع سكون الدال ليفرّقوا بها ما مضى ، و ما لم يمضِ " <sup>١</sup> .

وفي رفع الاسم بعد " مُذْ " قال ابن السّيد البطليوسي : " ذكر أبو القاسم في هذا الباب : " ما رأيته مُذْ يومان ، و مذ شهران ، و مذ عامان ، و مُذْ عشرة أيام " ، ثم قال : ترفع ذلك كلّهُ ؛ لأنّه ماضٍ بالابتداء و خبره " مُذْ " ، و التّقدير : بيني وبين لقائه يومان " <sup>٢</sup> .

ثم يشرح البطليوسي كلام أبي القاسم بقوله : " الذي قاله أبو القاسم قد قاله بعض النّحويين ، وليس

١ - لسان العرب ، لابن منظور ، ٤ / ٣٧٨٣ .

٢ - انظر الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص ٢٤٣ ، و الجمل في النّحو ص ١٤٠ .

بقولٍ مختار ، والمختار ما قال : أبو بكر ابن السّراج<sup>١</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>٢</sup> ، وأبو الفتح بن جني<sup>٣</sup> وهو أنّ تكون " مُذٌ " في هذه المسائل في موضع رفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر كأنّه لما قال : رأيته سئل : كم الأمد الذي انقطعت فيه الرّؤية ؟ أو توقع أنّ يُسأل عن ذلك فقال : أمد ذلك ، أو مدّته يومان أو شهران ، أو عامان ، أو نحو ذلك " <sup>٤</sup> .

### مناقشة المسألة

يذكر ابن السيّد البطليوسي في هذه المسألة أنّ أبا القاسم الزّجاجي يرى أنّ " مُذٌ " هي الخبر ، و " شهران ، وعامان ، وعشرة أيام " مرفوعة ؛ لأنّها ماض بالابتداء ، لكنّ ابن السيّد يرفض ما ذهب إليه أبو القاسم ويختار رأي ابن السّراج ، والفارسي ، وابن جنّي الذين يرون أنّ " مُذٌ " في موضع رفع بالابتداء ، و ما بعدها هو الخبر .

تُعَدّ هذه المسألة من المسائل الّتي وقع فيها خلاف بين النّحويين إذ جاء عند أبي حيان الأندلسي أنّ في رفع الاسم بعد " مُذٌ " مذاهباً ، هي :

المذهب الأول : هو مذهب الكوفيين ، واختاره ابنُ مضاء ، و السّهيلي<sup>٥</sup> ، وابن مالك<sup>٦</sup> ، وهو أنّ يكون فاعلاً بفعل محذوف تقديره : مُذٌ مضى يومان ، أو كان يومان ، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملةً واحدةً .

١ - انظر الأصول في النّحو لابن السّراج ، ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ .

٢ - انظر الإيضاح العضدي ، ص ٢٦١

٣ - انظر مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق ، د . حسين أحمد بوعباس ، ط ١ ، ٢٠١٠ ، ص ٤٤٣ .

٤ - انظر الحلّ في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

٥ - انظر رأي السّهيلي في الجنى الدّاني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : الدّكتور فخر الدّين قبّابة ، و الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، ص ٥٠١ .

٦ - انظر شرح التّسهيل لابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن عبد الله الطّائي الجبّاني الأندلسي ، ت ٦٧٢ هـ ، تحقيق : الدّكتور عبد الرّحمن السيّد و الدّكتور محمد بدوي المختون ، ط ١ ، ١٩٩٠ م ، ٢ / ٢١٧ .

المذهبُ الثَّاني : أنَّه مرفوع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف ، وهو قول لبعض الكوفيين ، وتقديره : ما رأيته من الزَّمان الذي هو يومان ، وعلى هذا المذهب الكلامُ جملةً واحدة<sup>١</sup> .

المذهبُ الثَّالثُ : أنَّه مرفوعٌ على أنَّه خبر "لَمُدَّ" و "مُنْذُ" ، وهما مبتدآن ، وتقديرهما في المذكور الأمد ، وفي المعرفة أول الوقت ، وهو قول المبرِّد<sup>٢</sup> ، وابن السَّراج<sup>٣</sup> ، والفارسي<sup>٤</sup> ، فإذا قلت : ما رأيته مُدَّ يومان ، فالتَّقدير : أمدُ انقطاع الرُّؤية يومان ، وفي ما رأيته مُدَّ يوم الجمعة : أولُ انقطاع الرُّؤية يوم الجمعة .

المذهبُ الرَّابِعُ : أنَّه مرفوع على الابتداء : و "مُدَّ" و "مُنْذُ" الخبر ، وهما منصوبان على الظرفية كما كانا إذا أضيفا إلى جملة ، وهو مذهب الأخفش ، والزَّجاج ، وطائفة من البصريين<sup>٥</sup> .

مما سبق نرى أنَّ ابن السَّيد البطليوسي قد اختار في هذه المسألة رأي أبي علي الفارسي ، الذي تبَّع فيه رأي أستاذه ، ابن السَّراج القائل : إنَّ "مُدَّ" في موضع رفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر على رأي علماء النُّحو الذين قالوا بخلاف ذلك ، وهذا يدلُّ على مدى تأثر ابن السَّيد البطليوسي بأبي علي الفارسي و بآرائه .

---

١ - ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب ، لأبي حيَّان الأندلسي ، ت ٧٤٥ هـ ، تحقيق ، د رجب عثمان محمد ، مراجعة : الدكتور رمضان عبد التَّواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م ، ٣ / ١٤١٨ .

٢ - انظر المقتضب ، ٣ / ٣٠ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٣ / ٢٢٠ .

٣ - انظر الأصول في النُّحو ، ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ .

٤ - انظر الإيضاح العضدي ، ص ٢٦١ .

٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ٣ / ١٤١٨ .

## مسألة في " السّين و سوف "

إنّ " السّين و سوف " حرفان من حروف الاستقبال ، وقيل في " سوف " : دلالة على زيادة تنفيس ، ومنه سوّفته ، كما قيل : من أمين أمن ، ويقال سف أفل<sup>١</sup> .

وفي شرح حروف الاستقبال يقول ابن يعيش : " هذه الحروف موضوعة للاستقبال ، أي أنّها تفيد الاستقبال وتقصّر الفعل بعدها عليه ، فمن ذلك " السّين و سوف ، ومعناها التنفيس في الزّمان " ، فإذا دخلا على فعلٍ مضارعٍ خلّصاه للاستقبال ، وأزالا عنه الشّيعاء الذي كان فيه ، كما يفعل الألف واللام بالاسم إلّا أنّ سوف أشدّ تراخياً في الاستقبال من السّين ، وأبلغ تنفيساً ، وقد ذهب قومٌ إلى أنّ السّين منقصةٌ من سوف ، حذفوا الواو والفاء منها لكثرة الاستعمال ، وهو رأي الكوفيين ، وحكوا فيها لغاتٍ ، قالوا : سو أفل بحذف الفاء وحدها ، و قالوا : سف أفل بحذف الواو وحدها ، والذي عليه أصحابنا أنّهما كلمتان مختلفتا الأصل ، وإنّ توافقاً في بعض حروفهما ، ولذلك تختلف دلالتهما ، فسوف أكثر تنفيساً من السّين ، ولذلك يُقال : سوّفته إذا أطلت المعاد كأنّك اشتقت من لفظ سوف فعلاً ، كما اشتقت من لفظ أمين فعلاً ، فقلت أمنت على دعائه ولو كان أصلهما واحداً ، لكان معناه واحداً مع أنّ القياس يأبى الحذف في الحروف ، وأمّا سو أفل ، وسف أفل ، فحكاية يُفْرَدُ بها بعض الكوفيين مع قلّتها<sup>٢</sup> .

ولقد تطرّق السّهيلي في هذه المسألة إلى عدم عمل " السّين و سوف " في الفعل المستقبل مع استبدادهما به من دون الاسم ، فقال : " وأمّا المسألة الموعود بها في أوّل الفصل التي شُبّهت فيها " السّين " بالحروف الملحقة بالأصل ، فهو أنّ يقال : لمْ لمْ تعمل " السين " و " سوف " في الفعل المستقبل ، وقد استبدت به دون الاسم ، وشأن الحروف المستبدّة بالأفعال أو بالأسماء دون الأفعال أن تكون عاملة ؟ .

١ - انظر شرح المفصل ١٤٨ / ٨ .

٢ - المصدر السابق ١٤٨ / ٨ .

فإنّ الجواب أنّها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال ، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبهتها ، وإن لم تكن مثلها في اتصالها ، ولحوقها بالأصل ، كما أشبهت حال الألف ، واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها وتعريف الاسم بها ، وإن لم تكن ملحقة بحروف الأصل ، فلمّا لم تعمل تلك الأسماء مع اختصاصها بها لم تعمل هذه الأفعال مع استبدالها بها والله أعلم ، وقد رأيت هذا التعليل للفارسي في بعض كتبه " <sup>١</sup> ، ولابن السراج <sup>٢</sup> أيضاً " <sup>٣</sup> .

### مناقشة المسألة

يناقش السّهيلي في هذه المسألة عدم عمل " السّين ، وسوف " في الفعل المستقبل ، وقد استبدّت به دون الاسم مع العلم أنّ شأن الحروف المستبدّة بالأفعال ، أو بالأسماء من دون الأفعال أن تكون عاملة ، ثم إنّ السّهيلي يُجيب عن هذه المسألة بأنّها فاصلة للفعل المستقبل عن فعل الحال ، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبهتها ، وإن لم تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالأصل ، كما أشبهت حال الألف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها ، وتعريف الاسم بها ولمّا لم تعمل هذه الأسماء مع اختصاصها بها لم تعمل تلك الأفعال مع استبدالها بها .

لقد تطرّق المبرد إلى هذه المسألة بقوله : " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ، وزعم الخليل أنّها كلمة بمنزلة " قد " تنفصل بنفسها ، وأنّها في الأسماء بمنزلة " سوف " في الأفعال ؛ لأنّك إذا قلّت : جاءني رجلٌ ، فقد ذكرت منكوراً ، فإذا أدخلت الألف واللام صار معهوداً ، وإذا قلّت : زيدٌ يأكلُ

١ - انظر المسائل المنثورة ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق ، د . شريف عبد الكريم النّجار ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م ، ص ١٤٣ .

٢ - الأصول في النّحو ، ١ / ٥٦ .

٣ - انظر نتائج الفكر في النّحو لأبي القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السّهيلي ت ٥٨١ هـ ، حققه وعلّق عليه الشيخ عادل أحمد الموجود و الشيخ علي محمّد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ص ٩٥ .

فأنت مبهمٌ على السّامع ، لا يدري أهو في حالٍ أكلٍ أم يوقّع ذلك في المستقبل ؟ فإذا قلت : سيأكلُ أو سوف يأكلُ ، فقد أبنتَ أنّه مستقبلٌ ، ولو احتاج شاعرٌ إلى فصلِ الألف واللام لاستقام ذلك ، وكان جائزاً للضرورة ، كما يجوز مثله في " سوف " ، و " قلما " ، و " قد " ، ونحوها من الحروف التي تكون أصلاً<sup>١</sup> إنّ السّهيلي في هذه المسألة يُبرهن على عدم عمل " السين وسوف " بالفعل المستقبل بحجة منطقية لا تخالف أصول القياس في العربيّة ، وينسب تلك الحجة التي تنبأها إلى أبي علي الفارسي ، وإلى ابن السّراج دون غيرهما من النحويين ، أمثال المبرّد ، والسّيرافي الذي ذكر في شرحه كتاب سيبويه أنّ " السّين ، وسوف " من الفعل المستقبل كمنزلة الألف ، واللام في تلخيص الفعل المستقبل وقصره عليه كقصر الألف واللام للاسم المذكور على شيء بعينه ، ووجه آخر أنّ السّين ، وسوف هما إثبات " لن " و " لن " نقيضتهما ، ولا يفصل بين " لن " وما تدخل عليه ، فكذلك السين ، وسوف " <sup>٢</sup> .

وما اختيار السّهيلي تعليل أبي علي الفارسي إلّا لشدة تأثر السّهيلي به ، وبشيخه ابن السّراج .

---

١ - المقتضب ، ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

٢ - انظر شرح كتاب سيبويه ، للسّيرافي ، ٣ / ٣٢٥ .

## مسألة في باب المفعول الذي لم يسم فاعله

إنَّ المقصود بالمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو نائب الفاعل ، أي الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه ، وقد يكون ابن مالك أول من استعمل هذه العبارة " نائب الفاعل " بقوله :<sup>١</sup>

ينوبُ مفعولٌ به عن فاعل فيما له كَنِيلَ خَيْرٌ نائِلِ

و يمكن أن يُحذف الفاعل لأغراضٍ بلاغية مختلفة ، مثل اختلاف السَّجعة أو للعلم بالفاعل أو للجهل به أو للتَّعظيم أو للتَّحقير أو غير ذلك .

أمَّا ما يقوم مقام الفاعل ، فهي أشياء ذكر بعضها أبو حيان بقوله : " والذي يقوم مقام الفاعل أشياء مُتَّفَقٌ عليها ، ومختلفٌ فيها ، والمتَّفَقُ عليه أربعةٌ :

أحدها : المفعول به ، نحو : ضُربَ زيدٌ ، ثمَّ الفعل إمَّا أن يكون تاماً أو ناقصاً من باب أفعال المقاربة ، فلا نعلم أحداً أجاز بناءه للمفعول إلَّا الكسائي ، والفراء<sup>٢</sup> أجازا " جُعِلَ يَفْعُلُ " في جُعِلَ زيدٌ يَفْعُلُ ، والخلافُ فيه كالخلاف الآتي في كَيْنَ يَقَامُ ، وإن كان من غيره جامداً ، فكذلك أو متصرفاً ، نحو : كان ، فذهب سيبويه ، والسيرافي ، والكوفيون ، والكسائي ، والفراء ، وهشام إلى جواز ذلك ، وذهب الفارسي إلى المنع<sup>٣</sup> ، وهو الذي نختاره<sup>٤</sup> .

١ - شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك ، ص ١٦٧ .

٢ - انظر رأي الكسائي ، والفراء في شرح التَّسهيل لابن مالك ، ١٢٩ / ٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد للإمام بهاء الدِّين ابن عقيل ، تحقيق د . محمد كامل بركات ، ط ١ ، ١٩٨٢ م ، ٤٠٠ / ١ .

٣ - انظر المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق الدكتور محمد الشَّاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني - القاهرة ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

٤ - ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب ، ٣ / ١٣٢٥ .

## مناقشة المسألة

يذكر أبو حيان في هذه المسألة اتفاق النحويين ، و اختلافهم فيما يقوم مقام الفاعل ، فيذكر اتفاقهم في نيابة المفعول به عن الفاعل ، واختلافهم في بناء الفعل الناقص للمفعول ، ثم يختار رأي الفارسي الذي رفض بناء الفعل الناقص للمفعول بقوله : " ومن الأفعال التي لا تُبنى للمفعول به الأفعال الدالة على الزمان و حده ، نحو " كان " و بابها ، وإنما لم يقم معها مقام الفاعل ؛ لأن أصل الكلام بها الابتداء و الخبر " <sup>١</sup>

ولقد تطرق إلى هذه المسألة عددٌ من كبار علماء النحو ، منهم السيرافي بقوله : " الوجه الذي يصح منه " مَكُونٌ " أن تحذف الاسم و الخبر جميعاً ، وتصوغ كان لمصدرها ، و ذلك المصدر ينوبُ مناب الاسم و الخبر ، ويكون الاسم و الخبر تفسيراً له ، فتقول : " كَيْنَ الكونُ زيدٌ مُنْطَلِقٌ " ، فالكون اسم ما لم يُسمَّ فاعله لكَيْنَ ، وزيدٌ مُنْطَلِقٌ ، جملة هي تفسير الكون ، ألا ترى أنه لو قال : قائل : هل كان زيدٌ مُنْطَلِقاً ؟ لقلت : " قد كان ذاك " ، وإنما تريد : قد كان ذلك الكونُ ، فيفهم المخاطبُ بذلك أن زيدا مُنْطَلِقٌ ، وكذلك إذا قلت : " كان زيدٌ مُنْطَلِقاً كوناً " ، ثم نقله إلى ما لم يُسمَّ فاعله ، أقمت الكون مقام الفاعل ، وجعلت الجملة تفسيراً للكون ، فقلت : " كَيْنَ الكونُ زيدٌ مُنْطَلِقٌ " ، ويجوز إضمار الكون لدلالة الفعل عليه ، إذ كان مصدراً فتقول : " كَيْنَ زيدٌ مُنْطَلِقٌ " و " مَكُونٌ زيدٌ مُنْطَلِقٌ " . وكان الفراء يُجيزُ " كَيْنَ " أخوك " في " كان زيدٌ أخاك " ، و يزعم أنه ليس من كلام العرب ، ولكن على القياس " <sup>٢</sup> .

وقد ذكر ابنُ مالك أن الكسائي والفراء أجازا بناء الفعل الناقص "كان" للمفعول بقوله : " و أجاز هو " أي الكسائي " والفراء في كان زيدٌ يقومُ ، و جعلَ عمرو يفعلُ كَيْنَ يَقَامُ ، و جُعِلَ يفعلُ ، و المسند إليه ضمير المجهول عند الكسائي ، و مُستغنى عنه عند الفراء " <sup>٣</sup> .

١ - المسائل البصريات ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

٢ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ١ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

٣ - شرح السهيل لابن مالك ، ٢ / ١٣٠ .

وأما ابن عقيل، فقد قال فيها شارحاً كلام ابن مالك : " ولا يجوز كين يُقام ، ولا جُعِلَ تَفَعَّلُ خلافاً له -أي للكسائي - وللفرّاء ، فيجوز عندهما في : كان زيدٌ يقومُ ، كينَ يُقامُ ، ببناء كلٍّ من الفعلين ، وكذلك في جَعَلَ زيدٌ يفعلُ " جُعِلَ يُفَعَّلُ " ببنايهما ، ثم قيلَ في كلٍّ من الفعلين : ضميرٌ مجهولٌ ، وقيلَ : لا تقدير فيهما ، بل ترك من الأول ، فلزم تركه من الثاني ؛ لأنّهما فعلاّن لاسمٍ واحدٍ ، و جعلَ هذه من أفعال المقاربة ، فلها حكمُ كان ؛ لأنّها من أخواتها ، ولا يجوز شيء من ذلك عند البصريين <sup>١</sup> .

لا شك أنّ هذه المسألة هي من المسائل الخلافية التي وقع فيها خلاف بين النحويين ، فكثيرٌ منهم ذهبوا إلى جواز بناء الفعل الناقص للمفعول ، أمثال السّيرافي ، والكسائي ، والفرّاء ، وغيرهم .

غير أنّ أبا حيان الأندلسي اختار رأي أبي علي الفارسي المخالف لأرائهم ، وأبو حيان من كبار علماء النّحو في الأندلس ، وهو باختياره رأي أبي علي الفارسي دون رأي غيره يُظهر لنا الأثر الكبير الذي خلفه أبو علي الفارسي في نحاة الأندلس الذين اقتفوا أثره في كثير من المسائل الخلافية .

---

١ - المساعد على تسهيل الفوائد ، ١ / ٤ .

## مسألة في باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

ذكر ابن السيّد البطليوسي أنّ أبا القاسم قال في هذه المسألة: "إلا أنّها غير متصرّفة ، فلا يجوز تقديم أخبارها عليها ، ولا على أسمائها . لا يجوز" إنّ قائمٌ زيداً "، ولا " زيداً إنّ قائمٌ " ، ولا ما أشبه ذلك ممّا جاز في باب " كان " ؛ لأنّها متصرّفة . تقول : كان يكون ، فهو كائن و مكون ، كما تقول : " ضرب يضرب ، فهو ضارب ومضروب " <sup>١</sup> .

قال المفسّر : "هذا الذي قاله كلّ صحيح إلّا قوله " مكون " فإنّ سيبويه ذكره في كتابه <sup>٢</sup> ، وتعقّبه النّاس عليه وقالوا : لا يجوز أن يَنبني " مَكون " من " كان " ؛ لأنّ " مفعولاً " لا يُبنى إلّا من كل فعل يصح أن يُصاغ لِمَا لم يُسمَّ فاعله ، ولا يجوز نقل " كان " لِمَا لم يُسمَّ فاعله بأن يُقام خبرها مقام اسمها لأنّك إذا قلت : " كان زيدٌ أخاك " ، فزيد وأخوك لا يستغني أحدهما عن الآخر؛ لأنّهما بمنزلة المبتدأ والخبر فلا يجوز أن تحذف زيداً فيبقى الخبر منفرداً .

قال ابن جنّي : سألتُ أبا علي عن قول سيبويه : " فهو كائن ومَكون " فلم يجيبني بشيء ، وقال : يمرون عليها وهم معرضون .

قال : فقلت له : أتقول : إنّ سيبويه يُجيز أن يبنّي كان للمفعول ؟ ، فقال : لا ، فقلت : فما نعمل بهذا الذي ورد ؟ فقال : لا أدري ، قلت : أتقول : إنّ خطأ وقع في النسخة ، فقال : لا ، ثمّ قال : ليس كلّ الداء يعالجه الطبيب ، وذكر ابن جنّي أنّ أبا علي كان يقول : إنّما أراد سيبويه تصرّف الفعل ، و أنّه ليس جامداً كالحرف ، وقال : هذا قدر بما أراده ، ولم يثبت بهذا جواز بناء " كان " للمفعول ، ولا فساد ، هذه هي حكاية ابن جنّي عن الفارسي في هذه المسألة " <sup>٣</sup> .

١ - الجمل في النحو للزجاجي ، ص ٥٢ .

٢ - الكتاب ١ / ٤٦ .

٣ - انظر الحل في إصلاح الخل من كتاب الجمل ص ١٧٩ ، و انظر حكاية ابن جنّي عن الفارسي في شرح ابن عقيل ، ١ / ٢٦٩

## مناقشة المسألة

يذكر البطليوسي في هذه المسألة أنَّ أبا القاسم لا يُجيز تقديم أخبار إنَّ و أخواتها عليها ، ولا على أسمائها لعدم تصرّفها ، و يوافقه البطليوسي على ذلك ، ولكنّه يعترض عليه في قوله : كان يكون ، فهو كائن و مكون ، فلا يجوز أن يُبنى مكون من كان ؛ لأنّ مفعولا لا يُبنى إلّا من كل فعل يصح أن يُصاغ لما لم يُسمّ فاعله ، وفي هذا الأمر ينقل البطليوسي محاورّة بين ابن جنّي و أستاذه الفارسي عن قول سيبويه : " فهو كائن و مكون " ويظهر ارتباك ابن جنّي والفارسي في تأويل ما ذهب إليه سيبويه ، فالفارسي لا يقرّ بإجازة سيبويه بناء كان للمفعول ، وفي نفس الوقت لا يُقرّ بوقوع خطأ في النسخ ، غير أنّ الفارسي يعلل ما ذهب إليه سيبويه بأنّ سيبويه أراد تصرّف الفعل ، وأنّه ليس جامداً مثل الحرف . لقد ذكرث اختلاف التّحويين في بناء اسم المفعول من " كان " في مسألة سابقة ، غير أنني أعود لذكرها لورودها عند عالم آخر من علماء الأندلس ذكر فيها رأي أبي علي الفارسي بشكلٍ مختلفٍ ، فقد قال سيبويه في كتابه : " فهو كائنٌ و مكوّنٌ ، كما تقول ضاربٌ و مضروبٌ " <sup>١</sup> .

وقد بيّن السّيرافي مقصد سيبويه في " مكوّنٌ " بحسب ما فهم من عبارته فقال : " الوجه الذي يصحّ منه " مكوّنٌ " أنّ تحذف الاسم والخبر جميعاً ، وتصوغ كان لمصدرها ، وذلك المصدر ينوب مناب الاسم والخبر ، ويكون الاسم والخبر تفسيراً له ، فتقول : " كَيْنَ الكونُ زيدٌ مُنطلقٌ " ، فالكون اسم ما لم يُسمّ فاعله لكَيْنَ ، وزيدٌ مُنطلقٌ ، جملةٌ هي تفسير الكون ، ألا ترى أنّه لو قال : قائل : " هل كان زيدٌ منطلقاً " ، لقلت : " قد كان ذاك " ، وإنّما تريد : قد كان ذلك الكونُ ، فيفهم المخاطب بذلك أنّ زيداً منطلقٌ ، وكذلك إذا قلت : " كان زيدٌ منطلقاً كوناً " ، ثمّ نقلته إلى ما لم يُسمّ فاعله ، أقمت الكون مقام الفاعل ، وجعلت الجملة تفسيراً للكون ، فقلت : " كَيْنَ الكونُ زيدٌ مُنطلقٌ " <sup>٢</sup> .

١ - الكتاب ، ٤٦ / ١ .

٢ - شرح كتاب سيبويه للسّيرافي ، ٣٠١ / ١ - ٣٠٢ .

لكنّ البطليوسي يخطئ السيرافي فيما ذهب إليه من فهم عبارة سيبويه بقوله : " هذا الذي ذهب إليه السيرافي غلط ؛ لأنّ " كان " الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين ، إنّما تدلّ على الزّمان وحده ، ولو كان لها مصدر لم تُسمّ ناقصة ، فلا يجوز أن تقول : كان زيدٌ منطلقاً كوناً ، كما زعم ، ولكن الذي يمكن أن يُحمّل عليه قول سيبويه أن يكون أراد " كان " التامة فعل صحيح يجري مجرى الفعل الصحيح " <sup>١</sup> .

من هذه المحاورّة التي نقلها البطليوسي عن الفارسي وابن جنّي ، يظهر لنا اهتمام البطليوسي بآراء الفارسي ، وتأثره بها ، ولا سيّما أنّ البطليوسي خطأ السيرافي فيها ، ووافق أبا علي الفارسي في موضع آخر لم يذكره في هذه المسألة ، هو ما ذكره الفارسي من أنّ : " من الأفعال التي لا تُبنى للمفعول به الأفعال الدالة على الزّمان وحده ، نحو : " كان " وبابها " <sup>٢</sup> .

---

١- انظر الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص ١٠٢ .  
٢ - انظر المسائل البصريّات ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

## الآراء الصّرفيّة

### مسألة في " شواذ التصريف "

لا شكَّ أنَّ النّحو والصّرف هما شطرا العربيّة اللذان لا يفترقان ، فإذا كان النّحو يتناول كلمات اللّغة العربيّة من حيث البناء والإعراب ، فالصّرف يتناولها من حيث التّعيرات والتّبدلات التي تُصيب بُنيّتها ، وقد قال ابن جُنيّ : " و هذا القبيل من العلم أعني التّصريف يحتاج إليه جميع أهل العربيّة أتمّ حاجةٍ ، و بهم إليه أشدُّ فاقّةٍ ؛ لأنّه ميزانُ العربيّة ، وبه تُعرف أصولُ كلام العرب من الرّوائد الدّاخلّة عليها ، ولا يوصلُ إلى معرفة الاشتقاق إلّا به " <sup>١</sup> .

وقال ابنُ عُصفور فيه : " الصّرف أشرفُ شطري العربيّة وأغمضها ، فالذي يُبينُ شرفه احتياجُ جميع المشتغلين باللّغة العربيّة من نحويٍّ ولُغويٍّ إليه أيّما حاجةٍ ؛ لأنّه ميزانُ العربيّة " <sup>٢</sup> .

وفي فضلِ الصّرف قال أبو حيّان الأندلسي : " إنّ علمَ التّصريف يُلطف إدراكه على ذوي الأفهام ، ويَشرفُ المُتخلّي به على سائر الأنام ، إذ هو أشرفُ شطري اللسان العربيّ ، وأجملُ ذخيرةِ الفاضلِ النّحويّ " <sup>٣</sup> .

لما سبق من ذكر فضلِ الصّرف في العربيّة ، فإنَّ أثرَ أبي علي الفارسي لم يقتصر في نحاة الأندلس على نقلهم الكثير من آرائه النّحوية ، و اللّغوية ، وموافقتها أو الاعتراض عليها ، بل كان لآرائه في الصّرف نصيبٌ وافرٌ من اهتمامهم أيضاً ، وما هذه المسائل إلّا أنموذجٌ من هذا الأثر ، فقد نقل ابن السيّد البطليوسي أنّ ابن قتيبة قال في هذا الباب : " لم نجد ياءً بعدها واو غير مهموزة في الأسماء إلّا في " يوم " <sup>٤</sup> ، ثمّ يقول ابنُ السيّد : قال أبو علي الفارسي في مسائله الحَلَبية : " لم تجئ العين ياءً ، واللام واواً في اسم ولا

١ - المُنصف شرح الإمام أبي الفتح عُثمان بن جُنيّ لكتاب التّصريف ، للإمام أبي عُثمان المازني النّحوي البصري ، تحقيق ، إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ ، ٢ / ١ .

٢ - الممتع في التّصريف ، لابن عُصفور الإشبيلي ، ت ٦٦٩ هـ ، تحقيق ، د . فخر الدّين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ط ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م ، ٢٧ / ١ .

٣ - المُبدع في التّصريف ، لأبي حيّان النّحوي الأندلسي ، تحقيق ، د . عبد الحميد السيّد طَلَب ، جامعة الكويت ، مكتبة دار العروبة للنشر و التّوزيع ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ٤٥ .

٤ - أدب الكتاب ، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ت ٢٧٦ هـ ، تحقيق محمد الدّالي ، مؤسسة الرّسالة ، ط ٢ ، ص ٦٠٦ .

فعل ، فأما حيوة لاسم العلم والحيوان ، فالواو فيهما بدل من ياء ، وقد جاء عكس هذا كثير ، نحو " طويت ، و  
لويت و رويت " ، و جاءت الواو فاءً ، والياء عيناً في ويل ، و ويح ، و ويس ، وعكس هذا قولهم : يوم .  
قال : وقرأت بخط محمد بن يزيد ، " يوح " في اسم الشمس <sup>١</sup> .  
قال البطليوسي : المشهور في اسم الشمس " بوح " بالباء المعجمة بواحدة ، وكذلك حكى أبو علي البغدادي  
في البارع ، وحكى أبو عمر المطرز : يوح ، كالذي حكاه الفارسي عن محمد بن يزيد ، ويروى أن أبا العلاء  
المعري لما قال <sup>٢</sup> :

ويوشع ردّ يوحاً بعض يوم      و أنت متى سمرت ردت يوحا

اعترض في ذلك ببغداد ، ونسب إلى التصحيف ، واحتج عليه بكتاب الألفاظ ليعقوب <sup>٣</sup> ، فقال لهم : هذه  
النسخ التي تقرأونها مغيرة ، غيرها شيوكم ، ولكن أخرجوا ما في الخزانة من النسخ العتيقة ، فأخرجوا  
النسخ القديمة ، فوجدوها مقيدة ، كما قال <sup>٤</sup> .

### مناقشة المسألة

يعرض البطليوسي في هذه المسألة قول ابن قتيبة بعدم مجيء الواو غير مهموزة بعد ياء في الأسماء إلا  
في " يوم " ، ثم يذكر أن أبا علي الفارسي قال : إن العين لم تجيء ياءً ، واللام واواً في اسم ولا فعل  
ويخرج مجيء الواو غير مهموزة بعد الياء في " حيوة " على أن الواو فيها بدل من الياء ، ويذكر أنها  
وردت معكوسة كثيراً ، نحو : طويت – و لويت ، ثم يذكر أن الواو جاءت فاءً ، والياء عيناً في " ويل  
و ويح ، و ويس " وعكس هذا قولهم : " يوم " و يذكر أنه قرأ بخط المبرد " يوح " .  
يعلق البطليوسي على كلام الفارسي بأن المشهور في اسم الشمس " بوح " بالباء المعجمة ، وليس بالياء

١ - المسائل الحليبيات ، صنعه أبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١  
١٤٠٧ - ١٩٨٧ ، ص ٩ - ١٠ .

٢ - البيت من الوافر ، انظر سقط الزند ، لأبي العلاء المعري ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٧٦ - ١٩٥٧ م ، ص ٧٩ .

٣ - كتاب الألفاظ ، تأليف أبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ، رواية أبي العباس أحمد بن يحيى النحوي المعروف بثعلب ، ص  
٢٨٣

٤ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، ٢ / ٣٣٦ .

ويستدل على ذلك بقول أبي علي البغدادي صاحب البارع ، ويذكر أنّ أبا عُمر المطرّز حكاها " يُوح " مثل ما نقل الفارسي عن المبرد ، ويؤكد صحّة ما ذهب إليه أبو علي الفارسي بقول المعري : إنّها " يُوح " وليست " بُوح " بالباء ، واحتجّ عليه بكتاب الألفاظ لابن السكيت الذي ذكرها فيه " يُوح " على ما قال المعري ، و أبو علي الفارسي .

لقد تطرّق عدد من العلماء إلى مسألة عدم مجيء العين ياءً ، واللام واواً ، منهم سيبويه الذي رأى أنّ العرب كرهوا أن تكون الواو ساكنةً ، وقبلها ياء ، وذلك كراهية اجتماع ما يستقلون <sup>١</sup> . وابن السراج ذكر أنّ " حَيَوَان " جاء على ما لا يستعمل . ليس في الكلام فعلٌ يستعمل موضع عينه ياءً ولا مةً واواً ، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً ، وعلى ذلك " حَيَوَة " ، ثمّ يذكر ابنُ السراج أنّ الخليل كان يقول : " حَيَوَان " قلبوا فيه الياء واواً لئلا تجتمع ياءان استقلالاً للحرفين من جنسٍ واحدٍ يلتقيان <sup>٢</sup> . أمّا ابن جني ، فيقول : " وأما " حَيَوَة " و " الحَيَوَان " ، فيمنع من حمّله على الظاهر أنّنا لا نعرف في الكلام ما عينه ياءً ولا مةً واواً ، فلا بدّ أن تكون الواو بدلاً من ياء لضربٍ من الاتساع مع استئصال التضعيف في الياء ، ولمعنى العلمية في " حَيَوَة " ، وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتّى دعاهم ذلك التّغيير في حَاحِيْتُ ، و هَاهِيْتُ ، وعَاعِيْتُ ، كان إبدال اللام في الحَيَوَان ليختلف الحرفان أولى ، وأحجى <sup>٣</sup> . و عند ابن سيده في المحكم : أنّ " حَيَوَة " اسم رجلٍ ، قُلبت الياء واواً فيه لضربٍ من التّوسّع ، وكراهيةً لتضعيف الياء ، إضافةً إلى ذلك أنّ " حَيَوَة " علَمٌ ، والأعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها ، و " حَيَوَان " اسمٌ ، والقول فيه مثل القول في " حَيَوَة " <sup>٤</sup> .

١ - انظر الكتاب ، ٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠ .

٢ - الأصول في التّحو ، ٣ / ٣٨٥ .

٣ - الخصائص ، ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

٤ - انظر المحكم و المحيط الأعظم ، ٣ / ٣٩٧ .

ويذكر السيوطي في المزهر، أنَّ أبا علي الفارسي أنكر مجيء فاء الكلمة "ياء"، وعينها "واو" إلا في "يُوح"، ويؤكد أنَّ أكثر النحويين على إبدال واو "حيوان" من "ياء"، وكذلك "حيوة"<sup>١</sup>. وهذا الذي أكده السيوطي، هو ما ذهب إليه الفارسي، ومن سبقه، أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي وابن السراج، ومن جاء بعده، أمثال ابن جنِّي، وابن سيده، وغيرهم.

لا ريب أنَّ أبا علي الفارسي لم ينفرد بقوله: إنَّ العينَ لم تجيء ياءً، واللام واواً في اسم ولا فعلٍ وأنَّ الواو في كلمتي "حيوة وحيوان" بدل من الياء التي قلبت كراهية الثقل، بل سار في كلامه على سنن من سبقه من النحويين، وقد قال مقالته عدد من النحاة الذين جاؤوا بعده، وما ذكر البطلاني رأياً الفارسي في هذه المسألة منفرداً من دون أن يذكر كلام من سبقه من النحاة، أمثال الخليل، وابن السراج ومن جاء بعده، أمثال ابن جنِّي، وابن سيده اللذين ذكرا ما ذكره الفارسي فيها، وما تتبع ابن السَّيد كلام الفارسي في "يُوح"، وذكر ما جاء خلافه من أقوال العلماء، مثل قول البغدادي في البارع، وذكر ما جاء موافقاً كلام الفارسي مثل قول أبي عمر المطرّز، والمبرّد، والمعرّي إلا دليل على أهمية أبي علي الفارسي العلميّة عند ابن السَّيد البطلاني الذي اهتمّ بأراء أبي علي، وقام بنقلها، والتعليق عليها.

<sup>١</sup> - انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه، و ضبطه، و صححه، محمّد أحمد جاد المولى بك، و محمّد أبو الفضل إبراهيم، و علي محمّد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ٤٣ / ٢.

## مسألة في تصغير اسم الإشارة "أولاء"

جاء في لسان العرب: "التصغير للاسم والنعت يكون تحقيراً، ويكون شفقةً، ويكون تخصيصاً"<sup>١</sup>. وفي شرح شافية ابن الحاجب: "واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار، كما في التنثية و الجمع وغير ذلك، إذ قولهم رُجُل أخف من رجل صغير، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة"<sup>٢</sup>. ولقد تطرّق أبو حيّان الأندلسي إلى تصغير اسم الإشارة "أولاء"، فقال: "ولا يُصَغَّرُ في الأسماء المتوغلة في البناء إلا أسماء الإشارة غير المكانية، و"الذي"، و"التي" من الموصولات، وتنثيتها و جمعها، وعَمَرَوِيه، فإنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَمْ تُعَرَّبْ قَطْ، وتقدّم كيفية تصغيره، فتقول: في ذا: ذِيَا، وفي "تا" تَيَا، وفي التنثية: ذَيَان، وتَيَان، وفي الجمع بالياء في الأولى: أَلْيَا، و أَلْيَاء في أَلَاء، ولها من الأحكام ما لها حالة التّكبير.

ومذهب المبرّد<sup>٣</sup>: أن أصلَ همزة "ألاء" "ياء" قُلِبَتْ هَمْزَةً، وعند الزّجاج: أصلُها أَلِفٌ، قُلِبَتْ هَمْزَةً وعند الفارسي<sup>٤</sup> الهمزة أصلٌ لَيْسَتْ منقلبة من ياء ولا أَلِف، بل ذلك ممّا فاؤهُ ولأَمّه همزة كأشياء قيل: وهو الصّحيح<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> - لسان العرب ، ١ / ٢١٩٨ .

<sup>٢</sup> - شرح شافية ابن الحاجب ، تأليف رضي الدّين محمّد بن الحسن الإِسْتِراباذي النّحوي ، ت ٦٨٦ هـ ، مع شرح شواهد ، لعبد القاهر البغدادي ، ت ١٠٩٣ هـ ، تحقيق : محمّد نور الحسن ، محمّد الزّفراف ، محمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ١ / ١٩٢ .

<sup>٣</sup> - انظر المقتضب ، ٢ / ٢٨٨ .

<sup>٤</sup> - انظر رأي الزّجاج في شرح شافية ابن الحاجب ، ١ / ٢٨٧ .

<sup>٥</sup> - انظر التكملة ص ٢١٠ .

<sup>٦</sup> - ارتشاف الضّرْب من لسان العرب ، ص ٣٩٢ .

## مناقشة المسألة

يذكر أبو حيّان في هذه المسألة أنّه لا يُصَغَّر في الأسماء الموعلة في البناء إلا أسماء الإشارة غير المكانية وبعض الأسماء الموصولة ، مثل " الذي و التي " في تثنيتهما ، وجمعها ، وكلمة " عَمْرَوِيّه " ثمّ يذكر تصغير بعض أسماء الإشارة غير المكانية إلى أن يصل إلى " ألاء " ، فيذكر أنّ المبرّد جعل أصل همزة " ألاء " ياءً ، والزّجاج يعدّ أصل الهمزة ألفاً فُلبت همزةً ، ثمّ يذكر أنّه قيل إنّ الصّحيح ما ذهب إليه الفارسي من أنّ الهمزة في كلمة " ألاء " أصلٌ ، وليست منقلبةً من ياء ولا من ألف ، بل إنّ ذلك ممّا فاءوه ولامه همزة ، مثل " أشياء " .

لقد ذكر سيبويه في هذه المسألة أنّ مَنْ مَدَّ " ألاء " يقول : " أليّا " ، وأنّهم ألحقوا الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهمة من الأسماء ، كما فعلوا ذلك في آخر ذا و أوله . و أولاك ، و أولائك هما " أولا و أولاء " ، كما أنّ ذاك هو ذا ، إلّا أنّك زدت الكاف للمخاطبة .

أمّا السّيرافي ، فقد ذكر أنّ أبا العباس المبرّد ، وأبا إسحاق الزّجاج قد اختلفا في تصغير " أولاء " بقوله : قال أبو العباس : " أدخلوا الألف التي تُزاد في تصغير المبهمة قبل آخره ضرورة ، وذلك أنّهم لو أدخلوها في آخر المصغّر لوقع اللبس بين " أليّ " المقصور الذي تقديره " هُدَى " ، و تصغيره " أليّا " يا فتى وذلك أنّهم إذا صغّروا الممدود ، لزمهم أن يدخلوا ياء التّصغير بعد اللام ، ويقلبوا الألف التي قبل الهمزة ويكسروها ، فتتقلب الهمزة ياءً ، فيصير " أليّي " ، كما تقول في " غراب " : " غريب " ، ثمّ تُحذف إحدى الياءات ، كما حُذف من تصغير " عطاء " ، ثمّ تدخل الألف فتصير " أليّا " على لفظ المقصور فترك هذا ، وأدخل الألف قبل آخره بين الياء المشدّدة ، والياء المنقلبة من الهمزة ، فصار " أليّاي " ، وفُلبت الياء فيها همزة ؛ لأنّ قبلها ألفاً ، وممّا يُحتجّ في ذلك أيضاً أنّ " أولاء " وزنه " فُعَال " ، فإذا أدخلنا

الألف التي تدخل في المبهمة طرفاً صارت " فُعَالاً " ، وإذا صَغَرْنَا سقطت الألف ؛ لأنها خامسة ، كما تسقط في " حُبَارَى " ، وإذا قَدَمْنَا صارت رابعة فلم تسقط ؛ لأنَّ ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعه من حروف المد واللين ، لم تسقط ، ومما يُحتجُّ به لأبي العباس أنَّه ، إذا دخلت الألف قبل آخره ، صار بمنزلة " حَمَرَاء " ؛ لأنَّ الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل الهمزة للطرف ، و " حَمَرَاء " إذا صَغُرَ لم يُحذف منه شيء ، و أما أبو إسحاق فإنه يُقدِّر أنَّ الهمزة في " أولاء " ألف في الأصل <sup>١</sup> .

وكذلك فإنَّ الرضي الإستراباذي قد تطرق لهذه المسألة ، وقال : إنَّ تصغير " أولاء " بالمد على " أَلْيَاء " ثم ذكر رأي المبرِّد الذي ذكره السيرافي ، وفَصَّلَ في رأي الزَّجاج فيها بقوله : لكنَّه يُقدِّر - أي الزَّجاج - همزة " أولاء " في الأصل ألفاً ، ولا دليل عليه ، قال : فإذا دخلت ياء التَّصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأولى الَّذي كان بعد لام " أولاء " ، والثَّاني أصل الهمزة على ما ادَّعى ، والثَّالث ألفُ العوض ، فينقلب الأول ياءً ، كما في حمار ، ويبقى الأخيران ، فيجعل الأخير همزةً ، كما في " حمراء و صفراء " ، فتكسر كما كانت في المكبر <sup>٢</sup> .

لا شكَّ أنَّ هذه المسألة كانت موضع خلافٍ بين عددٍ من علماء النُّحو ، وقد ذكر أبو حيَّان ، و السيرافي والرضي الإستراباذي ذلك ، غير أنَّ تتبَّع أبي حيَّان الأندلسي رأي أبي علي الفارسي فيها ، و ذكره أنَّه قيل : إنَّ مقالة الفارسي هي الصَّحيحة دون مقالة المبرِّد أو الزَّجاج ، ومن غير أنَّ يعترض على هذه المقولة لأدلِّ دليلٍ على قيمة أبي علي الفارسي العلميَّة عند أبي حيَّان الأندلسي .

١ - انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ٤ / ٢٢٧ .

٢ - انظر شرح شافعية ابن الحاجب ، ١ / ٢٨٧ .

## مسألة في تصغير كلمة "مطايا"

لقد كان تصغير "مطايا" مثار اختلاف بين علماء النحو ، فقد صغروها على "مُطَيَّ" على تقديرين مختلفين يذكرهما أبو حيان الأندلسي بقوله : " وفي "مَطَايَا" علم مذكر "مُطَيَّ" على تقديرين مختلفين هما في قبائل علماء الخليل<sup>١</sup> يقول : قُبَيْلٌ ، ولك أن تُعَوِّضَ ، فنَقُولُ : قُبَيْلٌ ، ويونس<sup>٢</sup> : قُبَيْلٌ ، فعلى قول الخليل تُحَذَفُ الألف التي قبل الياء ، وعلى قول يونس تُحَذَفُ الياء التي بين الألفين ؛ لأنهما كالهزمة من قَبَائِلَ ، وَجَوَزَ الفارسي<sup>٣</sup> ، الوجهين<sup>٤</sup> .

### مناقشة المسألة

في هذه المسألة يذكر أبو حيان : أن "مَطَايَا" اسم علم لمذكر في تصغيرها تكون على "مُطَيَّ" بتضعيف الياء ، وهي على تقديرين مختلفين "علماً" في قبائل ، ثم يذكر أن الخليل جعله على "قُبَيْلٌ" وجعل العوض على "قُبَيْلٌ" ، أما يونس فجعلها على "قُبَيْلٌ" فالخليل حذف الألف الأولى قبل الياء ويونس حذف الياء التي بين الألفين ، أما أبو علي الفارسي ، فقد جَوَزَ الوجهين .

لقد ذكر سيبويه هذه المسألة في كتابه ، فقال : " وإذا حَقَّرْتَ مَطَايَا اسم رجل ، قلت : مُطَيَّ ، والمحذوف الألف التي بعد الطاء ، كما فعلت ذلك بقبائل كأنك حَقَّرْتَ مَطِيَّاً ، ومن حذف الهزمة في قبائل فإنه

<sup>١</sup> - انظر قول الخليل و يونس في الكتاب ، ٣ / ٤٣٩

<sup>٢</sup> - يونس بن حبيب ، بارغ في النحو من كتاب أبي عمرو بن العلاء ، روى عنه سيبويه و الكسائي و الفراء ، ت ١٨٢ هـ ، انظر أخبار النحويين البصريين ، تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله الليثافي ، ت ٣٦٨ هـ ، تحقيق طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ط ١ ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ ، ص ٢٢ ، و البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة ص ٣٢٣ .

<sup>٣</sup> - التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ، تأليف ، أبي الحسن بن أحمد الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق ، د . حسن شاذلي فرهود ، الناشر ، جامعة الرياض ، سنة النشر ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ص ٢٠٥ ، و التعليقة على كتاب سيبويه التعليقة على كتاب سيبويه ، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الغفار ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق ، د . عوض بن حمد القوزي ، ط ١ ، ١٤١ هـ - ١٩٩٠ م ، ٣ / ٣٥٢ .

<sup>٤</sup> - ارتشاف الصَّرب من لسان العرب ، ١ / ٣٩٦ .

ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين ، فيصير كأنه حَقَر " مَطَاء " ، وفي كلا القولين يكون على مثال فُعَيْلٍ ؛ لأنك لو حَقَرْتَ مَطَاءً ، لكان على مثال فُعَيْلٍ ، ولو حَقَرْتَ مَطِيًّا ، لكان كذلك " ١ .

وابن السراج يذكر قول الخليل ، ويونس في " قبائل " ، ويفضّل قول الخليل ؛ لأنه يرى أن حذف الساكن أولى من حذف المتحرّك ، وبقاء الهمزة أدل على المُصَغَّر ٢ .

وكذلك فإن الرّضي الإستراباذي ، يبسط القول في هذه المسألة ، فيقول : " وأما نحو قبائل و عجائز علماً ، فسيبويه و الخليل اختارا حذف الألف لضعفها ، ويونس اختار حذف الهمزة لقربها من الطّرف فإذا صَغُرَتْ على هذا مَطَايا قلت : " مُطَيٌّ " ، بياء مشددة على القولين : أما الخليل ، فإنه يحذف الألف التي بعد الطّاء ، فيصير مطيا ، فتدخل ياء التّصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء ، فتقلب الألف لكسرة ما قبلها ياءً ، فيجتمع ثلاثُ يآت ، كما في تصغير عطاء ، فتحذف الثّالثة نَسِيًّا ، وأما يونس فيحذف الياء التي هي بدل من الهمزة ، فيبقى ألفان بعد الطّاء ، فتدخل ياء التّصغير قبل الأولى ، فتقلب الأولى ياءً مكسورةً ، كما في حمار ، فتقلب الثّانية أيضاً ياءً لكسرة ما قبلها ، فيصير مثل تصغير عطاء ، فيحذف ثالثة اليآت ، ولا يُقال ههنا مُطَيٌّ بالهمزة ، كما قال الخليل في " رسائل " : " رُسَيْلٌ " ؛ لأنّ هذه الهمزة لم تثبت قط في الجمع ثبوت همزة " رسائل " ، بل تجعل الياء الزائدة همزة ، وتقلب الهمزة بلا فصل ياءً مفتوحة " ٣ .

من تتبّع كلام أبي حيّان في هذه المسألة نجد أنه ذكر كلام أبي علي الفارسي مع كلام كبار علماء النّحو الأوائل من دون أن يذكر رأي من عاصر الفارسي من العلماء أو رأي من جاء بعده ، وما ذلك إلا لقيمة أبي علي الفارسي العلمية عند أبي حيّان الأندلسي ، والتي تتجلّى لنا من خلال الشواهد ، والآراء التي يذكرها أبو حيّان عن الفارسي .

١ - الكتاب ٣ / ٤٧٣ .

٢ - الأصول في النّحو ، ٣ / ٤٧ .

٣ - شرح شافية ابن الحاجب ، ١ / ٢٥٨ .

## مسألة في إمالة " خاف و طاب "

قال أبو حيان الأندلسي في هذه المسألة : " وانقلاب الألف عن عَيْنِ ياء أو واو في فعلٍ ثلاثي، إذا أُسْنِدَ إلى ضميرٍ متكلمٍ أو مخاطبٍ ، ذَهَبَتْ عَيْنُهُ ، وانكسرتْ فَاوُهُ ، وذلك ، نحو : " طَابَ و جَاءَ " ، و شَاءَ مِمَّا هو على فَعَلٍ " بفتح العين " و هَابَ ، و خَافَ " مِمَّا هو بكسرِها ، فالإمالةُ لبعض الحجازيين يوافقون بني تميم ، وعامتهم فَرَّقَ بين ذوات الواو ، نحو : خَافَ فَلَمْ يُمِلْ ، و بين ذواتِ الياء ، نحو : طَابَ ، و هَابَ فأَمَالَ ، و بعضُ النَّحَاةِ يُعَبِّرُ عَنْ هَذَا بِالْإِمَالَةِ لِكُسْرَةِ تَعَرُّضٍ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ .

و قال الفارسي : و أَمَالُوا خَافَ و طَابَ مَعَ الْمُسْتَعْلِيِّ <sup>١</sup> طَلَبًا لِلْكَسْرِ فِي خِفْتُ <sup>٢</sup> ، و قال ابن هشام الخضراوي <sup>٣</sup> : الْأَوَّلَى أَنَّ " طَابَ " الْإِمَالَةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ ، وَفِي " خَافَ " ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ مَكْسُورَةٌ أَرَادُوا أَنْ يَدْلُوا عَلَى الْيَاءِ وَالْكَسْرِ " <sup>٤</sup> .

### مناقشة المسألة

يذكر أبو حيان في هذه المسألة أَنَّ الْأَلْفَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنْ عَيْنِ الْفَعْلِ الثَّلَاثِيِّ يَاءً أَوْ وَاوًا تُحذفُ ، وَتُكسرُ فَاوُهُ عند إسناده إلى ضميرٍ متكلمٍ أو مخاطبٍ ، نحو : " طَابَ " جاء على فَعَلٍ بفتح العين و " خاف " بكسر العين ثم يذكر أَنَّ عَامَّةَ الْحِجَازِيِّينَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ ذَوَاتِ الْوَاوِ نَحْوَ : خَافَ فَلَمْ يُمِلْ ، وَبَيْنَ ذَوَاتِ الْيَاءِ ، نَحْوَ : طَابَ ، فَأَمَالَ ، وَيُورِدُ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ يُعَبِّرُونَ عَنْ هَذَا بِالْإِمَالَةِ لِكُسْرَةِ تَعَرُّضٍ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَهَذَا يَسْتَعْرِضُ قَوْلَ الْفَارِسِيِّ : إِنَّهُمْ أَمَالُوا خَافَ ، وَ طَابَ مَعَ الْمُسْتَعْلِيِّ طَلَبًا لِلْكَسْرِ فِي خِفْتُ ، وَ قَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيِّ .

١ - أراد الفارسي بحروف الاستعلاء المجموعة في قولك : خص ضغط قظ.

٢ - التكملة ، ص ٥٣٤ .

٣ - انظر رأي هشام الخضراوي في : المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ٢٨٣ ، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٣ / ٧٦٦ .

٤ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ٢ / ٥٣١ .

جاء في مادة "مِيل" المَيْلُ : العُدُولُ إلى الشَّيْءِ ، والإقبالُ عليه <sup>١</sup> . و عند ابن السَّراج في الأصول  
" معنى الإمالة أنْ تُمِيلَ الألفُ ، نحو الياءُ ، والفتحةُ نحو الكسرة " <sup>٢</sup> .

ولقد ذُكرتْ هذه المسألةُ عندَ عددٍ من كبار علماء النُّحو ، أمثال سيبويه الَّذي يقول فيها :  
" ولا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً إلّا ما كان منكسر الأول ، وذلك نحو : " خَاف " ، وقال في موضع  
آخر من الباب نفسه : " وكذلك خَاف ؛ لأنّه يروم الكسرة الَّتِي فِي خِفْتُ ، كما نَحَا نحوَ الياء " <sup>٣</sup> .  
وابن السَّراج في شرحه أسباب الإمالة يوردُ : " أنْ من أسباب الإمالة ما يُمَالُ ؛ لأنَّ الحرف الَّذِي  
قبل الألف تُكسر في حَالٍ ، أعني في " فَعَلْتُ " ، وذلك نحو : خَاف ، و طَابَ ، وهَابَ ، وهي لغةٌ  
لبعض أهلِ الحجاز ، فأمالوا ؛ لأنَّهم يقولون : خِفْتُ ، و طُبْتُ ، و هِبْتُ ، وأمّا العامَّةُ فلا يُميلون " <sup>٤</sup> .  
وقال في موضع آخر من الأصول : " فأما ما كان الألف منقلباً مِنْ ياء ، فإنَّ مَنْ يُمِيلُ يُمِيلُ على كُلِّ  
حَالٍ ، وإنَّ وليها المُستعْلي ، نحو : سِقاء ، ومِغْطاء ، وكذلك " خَاف " ؛ لأنَّه يروم الكسرة الَّتِي فِي " خِفْتُ " <sup>٥</sup> .  
و الأشموني في شرح ألفية ابن مالك : يعدد أسباب الإمالة بقوله : " إنَّها قسمان : لفظيٌّ ومعنوي  
فاللفظي : الياءُ والكسرةُ ، و المعنوي : الدَّلالة على ياء أو كسرة . و جملة أسباب إمالة الألف على  
ما ذكره المصنّف ستّة ، الأولُ : انقلاّبُها عن الياء ، والثَّاني : مألُها إلى الياء ، والثَّالث : كونُها بدلَ عين  
ما يُقَالُ فيه : فِلْتُ ، والرَّابع : ياء قبلها أو بعدها ، والخامس : كسرة قبلها أو بعدها ، والسادس : التَّناسب  
وهذه الأسبابُ كلّها راجعة إلى الياء والكسرة ، واختلفت في أيَّهما أقوى ، فذهب الأكثرون إلى أنَّ الكسرة  
أقوى من الياء ، وأدعى إلى الإمالة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنَّه قال في الياء : لأنَّها بمنزلة الكسرة  
فجعل الكسرة أصلاً " <sup>٦</sup> .

١ - لسان العرب ، ٤ / ٣٨١٣ .

٢ - الأصول في النُّحو ، ٣ / ١٦٠ .

٣ - الكتاب ، ٤ / ١١٩ - ١٢٩ .

٤ - الأصول في النُّحو ، ٣ / ١٦٢ .

٥ - المصدر السابق ، ٣ / ١٦٥ .

٦ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٣ / ٧٦٣ .

ثم يشرح الأشموني الأسباب التي ذكرها إلى أن يصل إلى السبب الثالث ، فيقول : " و أشار - أي ابن مالك - إلى السبب الثالث بقوله : " وهكذا بدل عَيْنِ الفعلِ إنْ يُؤْلَ إلى فَلْتُ " أي تُمالُ الألف أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعلٍ تكسرُ فاؤه حين يُسندُ إلى تاء الضمير، سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة كماضي " خَفَ ، وَكَذَ " ، وهو خَافَ وَكَادَ ، أم عن ياء، نحو : ماضي بَعُ وَدِنُ ، و هو باع و دَانَ، فَإِنَّكَ تقولُ فيها : خَفْتُ وَكَدْتُ ، وَبَعْتُ ، وَدِنْتُ ، فيصيران في اللفظ على فَلْتُ ، والأصلُ فَعَلْتُ فحذفت العين ، وحركت الفاء بحركتها " ١ .

وفي اختلاف بعض علماء النحويين في سبب إمالة خاف و طاب ، يقول الأشموني : " اختلف في سبب إمالة نحو : خَافَ و طابَ ، فقال السيرافي وغيره : إنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسي . قال : - أي الفارسي - " وأمالوا " خاف و طاب " مع المستعلي طلباً للكسر في خَفْتُ ، وقال ابن هشام الخضراوي : " الأولى أن الإمالة في " طاب " ؛ لأن الألف فيه منقلبة عن ياء ، وفي " خاف " ؛ لأن العين مكسورة ، أرادوا الدلالة على الياء و الكسرة " ٢ .

لا شك أن هذه المسألة هي من المسائل التي تطرق إليها بعض كبار علماء النحو في عصور مختلفة فبسطوا القول فيها ، ولاسيما أبو حيان الأندلسي ، والأشموني الذي فصل في أسباب الإمالة ، وفي اختلاف العلماء في سبب إمالة الفعلين خاف و طاب ذاكراً كلام أبي علي الفارسي، وكلام غيره من العلماء ، أمثال السيرافي ، وابن هشام الخضراوي ، وما استشهاد أبي حيان بكلام الفارسي في هذه المسألة من دون أن يذكر رأي من سبقه من النحاة فيها إلا دليلاً على قيمة أبي علي الفارسي العلمية عنده ، وإن لم يكن قد وافق الفارسي أو خالفه ، بل نقل كلامه على وجه الاستشهاد .

١ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٣ / ٧٦٥ .

٢ - المصدر السابق ، ٣ / ٧٦٦ .

## الآراء اللغوية

لطالما كان أبو علي الفارسي العالم واللغوي الذي لا يُجارى، ويشهد له بذلك ما خلفه من إرثٍ، ونتاجٍ نحويٍّ وصرفيٍّ ولغويٍّ ، ولقد ترك أثراً كبيراً في الخلفين من بعده ، ولا سيّما في علماء الأندلس في القرون الهجرية التي يُعنى البحث بدراساتها ، وفي هذا الفصل سأقوم بتتبع الأثر اللغوي لأبي علي الفارسي لدى عدد من أبرز علماء النحو واللغة في القرون الهجرية المذكورة ، ولعلّ أهم ما يفسّر لنا قلة آراء أبي علي الفارسي اللغوية في القرون الهجرية التي يُعنى البحث بها ، هي أنّ ابن سيده المتوفى في القرن الخامس الهجري قد استغرق جُلَّ آراء أبي علي الفارسي في كتابيه المخصص والمحكم اللذين جمعا بين دفتيهما الكثير من آراء الفارسي اللغوية ، ولهذا فإنّ معظم النحويين الأندلسيين الذين جاؤوا بعد ابن سيده قد استقوا آراءه اللغوية من هذين الكتابين .

### مسألة في ما جاء على " أفعل "

قال البطليوسي :

"عن سيبويه : لم يأتِ على أفعل إلا قليلاً في الأسماء . قالوا : أُبْلِمَ ، وأُصْبِعَ ، ولم يأتِ وصفاً<sup>١</sup> ، ثم يقول البطليوسي : كذا قال سيبويه ، وقد وجدناهم قالوا : لبِنُ أُمُهْج<sup>٢</sup> ، وأُمُهْجَان ، وأُمُهْج . وهو مِنَ المَحْض الرّقيق قبل أن يحمض ، ولم يَحْضُرْ ، وَيَكُون الشَّحْمُ "<sup>٣</sup> .

قال الرّاجز<sup>٤</sup> :

جارية شَمَّتْ شَبَاباً عِلْجاً      في جَرٍّ مَنْ لَمْ يَكُ عنها مُلْفَجاً  
يُطْعَمُهَا اللَّحْمَ وَشَحْماً أُمُهْجاً

١ - الكتاب ٤ / ٢٤٣ .

٢ - لسان العرب ٤ / ٣٧٩٢

٣ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لأبي محمّد عبد الله بن السيّد البطليوسي ، ت ٥٢١ هـ ، تحقيق ، الأستاذ مصطفى السّقا ، و الدكتور حامد عبد المجيد ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٩٦ م ، ٢ / ٣٣٢ .

٤ - البيتان من الرّجز ، و قد ذكر ابن جني الثاني منهما و نسبهما لأبي زيد في الخصائص ، ٣ / ١٩٤ .

قال ابنُ جنِّي : " قلتُ لأبي علي الفارسي وقت قراءتي عليه : يكون أمُهَجُ محذوفاً من أمُهوج ، مقصوراً منه فقَبِل ذلك ، ولم يَأْبِه ، وقال كذلك : وقد يجوز أن يكون أمُهَجُ في الأصل اسماً غير صفة ، إلا أنه وصف به ، لما فيه من معنى الصَّفَاء ، والرِّقَّة ، كما يوصف بالأسماء الضَّامنة لمعنى الأوصاف ، كما أنشد أبو عُثْمان مِن قول الرَّاجِز <sup>١</sup> :

مُنْبَرَة العُرْقوبِ إشفَى المَرْفِقِ

فوصف بإشفَى ، وهو اسم لما فيه من معنى الجِدَّة " <sup>٢</sup> .

### مناقشة المسألة

يذكر البطليوسي إحدى المسائل اللغوية التي ورد لها ذكر عند سيبويه ، وهي أنه لم يأتِ على " أفْعَل " إلا قليلٌ في الأسماء ، نحو : " أبلَمُ وأصْبُع " ، ولم يأتِ وصفاً ، ثم يورد محاورَةً دارت بين ابن جنِّي وأستاذه أبي علي الفارسي في إمكانية أن يكون " أمُهَجُ " محذوفاً من أمُهوج ، ويظهر موافقة الفارسي لابن جنِّي في قوله ، ثم يُقدِّم ابن جنِّي تخريجاً آخر ، هو أن يكون " أمُهَجُ " في الأصل اسماً غير صفة ، إلا أنه وصِف به لما فيه من معنى الصَّفَاء والرِّقَّة ، ويستدلّ على صحة ما ذهب إليه بقول الرَّاجِز " منْبَرَة العُرْقوبِ إشفَى المَرْفِقِ " ، وهو شاهد على الوصف بالاسم " إشفَى " .

قال ابنُ منظور في لسان العرب : " الأمُهَجُ و الأمُهْجَانُ : كلُّه اللبن الخالص من الماء " ، وقال أيضاً : " شَحْمُ أمُهْجٍ بالضم ، أي رقيق . ابن سيده : شَحْمُ أمُهْجٍ نيءٌ ، وهو من الأمثلة التي لم يذكرها سيبويه . قال ابن جنِّي : قد حُطِرَ في الصِّفَةِ أفْعَلٌ ، وقد يكون محذوفاً من أمُهوج كأُسْكوب

<sup>١</sup> - البيت من الرَّجَز ، وهو من دون نسبة في الخصائص ، ٣ / ١٩٥ .

<sup>٢</sup> - المصدر السابق ٣ / ١٩٥ .

قال وجدْتُ بخطَّ أبي علي عن الفراء : لَبْنٌ أُمُهْجٌ ، فيكون أُمُهْجٌ هذا مقصوراً ، هذا قول ابن جنِّي " <sup>١</sup>  
و جاء عند ابن سيده في المخصص : " وحكى ابن جنِّي عن أبي زيد لَبْنٌ أُمُهْجٌ ، قال : وأفعل في  
الصفات عَزِيزٌ جداً <sup>٢</sup> .

و قال السيوطي في أفعل : " وأفعل أصبَحُ ، ولم يجيئنا إلا اسماً ؛ فأما أفعل في الصفة ، فعزیزٌ جداً على  
خلاف في إثباته ، و الصحيح إثباته ، حكى أبو زيد لبن أُمُهْج <sup>٣</sup> .

من خلال سرد البطليوسي محاورَة ابن جنِّي لأستاذه الفارسي ، وإظهار موافقة أبي علي الفارسي على  
ما قاله ابن جنِّي نستطيع أن ندرك تلك القيمة العلميّة التي تركها أبو علي الفارسي في علماء النّحو  
واللغة في الأندلس ، ولا سيّما ابن السّيد البطليوسي الذي ذكر رأي أبي علي الفارسي و تلميذه ابن جنِّي  
في هذه المسألة دون رأي مَنْ عاصرهما من النّحاة .

---

١- لسان العرب لابن منظور ، ٤ / ٣٧٩٢ ، كلام ابن سيده الذي نقله ابن منظور من المحكم والمحيط الأعظم ٤ / ١٨٠- ١٨١ .  
٢ - المخصص ، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل النّحوي اللّغوي الأندلسي ، المعروف بابن سيده ، ت ٤٥٨ هـ ، دار الكتب العلميّة  
بيروت - لبنان ، ٥ / ٤١ .  
٣ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ١٠٢ .

## مسألة في " فَعْلَى "

جاء عند أبي حيّان الأندلسي : " فَعْلَى " لِظَرْبَانٍ <sup>١</sup> ، وَ حَجَل . قالوا : " ظَرْبَى وَ حَجَلَى " ، وقال الأصمعي : الحَجَلَى لغةٌ في الحَجَل ، وقال الفارسي : حَجَلَى جَمْعُ حَجَلٍ <sup>٢</sup> . قال : وهو الذَّكر ، والأنثى حَجَلَةٌ ، وقيل : الحَجَلَةُ تقعُ على الذَّكر والأنثى <sup>٣</sup> .

## مناقشة المسألة

يذكر أبو حيّان في هذه المسألة أنّ العرب قالت : ظَرْبَى وَ حَجَلَى ، وأنّ الأصمعي قال : الحَجَلَى لغة في الحَجَل : ثمّ يورد قول الفارسي في هذه المسألة : " حَجَلَى جمع حَجَل " ، ثمّ يعقب أبو حيّان بقوله : وهو الذَّكر ، والأنثى حَجَلَةٌ ، وقيل : الحَجَلَةُ تقع على الذَّكر والأنثى .

قال ابن سيده في المخصص : " الحَجَلَى اسم جمع كالقصباء ، والطَّرَفاء ، وليست بجمع ؛ لأنّ فَعْلَى ليست من أبنية الجمع الطائفي ، الحَجَلَةُ طائرٌ وردي أحمرُ الرِّجلين ، والمنقار أسفعُ الخدين ، تحت جناحيه في جَنْبه مثل ما في جناح اليعقوب و الذَّكر أحسنُ من الأنثى <sup>٤</sup> .

وقال أيضاً : " زعم سيبويه أنّ فَعْلَى لا يكون صِفَةً إلّا أن تُلحق تاء التأنيث ، نحو : رجلٌ عِرْهَاءٌ و امرأةٌ سِغْلَاءٌ ، وحكى أحمد بن يحيى الكلمة بلا هاء ، فهو من هذا الوجه خلاف قول سيبويه ، وأمّا فَعْلَى الَّتِي تَكُونُ جَمْعاً ، فما علمته جاء إلّا في حرفين . قالوا في جَمْع " حَجَلٍ " : حَجَلَى ، قال الشاعر <sup>٥</sup> :

ارْحَمِ أَصْيَبَيْتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ  
حَجَلَى تَدْرَجُ فِي الشَّرِيَّةِ وَقَعَّ

١ - الظَّرْبَانِ ، و هي الطرابي ، الطَّاء مكسورة ، و الزَّاء جزم ، و الباء مفتوحة ، و كلاهما جماع ، و هي دابة تشبه القرد ، لسان العرب ٢٤٥٠ / ٣ .

٢ - التَّكْمَلَةُ لأبي علي الفارسي ، ص ١٠٤ .

٣ - ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب ، ص ٤٤٣ .

٤ - المخصص ، ١٥٦ / ٨ .

٥ - البيت من البحر الكامل ، وهو غير منسوب في المخصص ٩٠ / ١٦ .

إلى أن يقول ابن سيده : " وجميع ما ذكرته في هذا الباب من فصلٍ مُقدّم أو قادم ، فهو مذهب الفارسي ، و هكذا ذكره في كتابيه الإيضاح و الإغفال " <sup>١</sup> .

وفي لسان العرب : " الظَّرَبَى على فعلى جمع مثل حَجَلَى جمع حَجَلٍ ، قال الفرزدق <sup>٢</sup> :

و ما جعل الظَّرَبَى القِصَارُ أنوفها إلى الطَّم من موج البحار الخضارم

وربما مُدّ و جُمع على ظرابيّ ، مثل حَرْباء و حَرَابِيٍّ كأنه جمع ظَرْباء " <sup>٣</sup> .

وفي شرح شافية ابن الحاجب : " وفِعْلَى كَجِجْلَى ، وهو شاذ لم يأت منه إلا هذا ، وقال الأصمعي :

" بل هو لغة في الحَجَل ، الصحيح أنه جَمْعٌ " .

يقول الشّارح : قول المؤلف : " وهو شاذ لم يأت منه إلا هذا " إن أراد به أن هذا الوزن من الجموع

غريب نادر لم يرد عليه سوى هذه الكلمة ، فغير مُسلّم ؛ لأنّه قد ورد عليها ظَرْبَى في جمع ظَرْبان ، و

هو ذُويّة منتنة الرّيح ، و إن أراد أنّه لم يأت من فَعَلٍ - بفتح الفاء والعين - اسم جمع على فعلى

سوى حَجَلٍ و حَجَلَى ، فهو كلام مستقيم لا غبار عليه ، ومن العلماء من ذهب إلى أن حَجَلَى اسم للجمع " <sup>٤</sup> .

يظهر لنا جلياً تأثر أبي حيان الأندلسي بأبي علي الفارسي من خلال تتبّعه آراءه ، والاستشهاد بها من دون

أن يذكر آراء التّحويين الذين ذكروا هذه المسألة ، أو ذكر المعاجم اللغوية التي ذكرتها مستشهداً بكلام أبي

علي الفارسي ، ولا سيّما ابن سيده .

١- المخصص ، ١٦ / ٩٠ .

٢ - البيت من البحر الطّويل ، ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ص ٦٢١ .

٣- لسان العرب ٣ / ٢٤٥٠ .

٤- شرح شافية ابن الحاجب ، ٢ / ٩٧ .

## مسألة في قول العرب : " سمعتُ لغاتهم "

نقل أبو حيان في هذه المسألة قول صاحب التسهيل ابن مالك <sup>١</sup> ، فقال : وقوله : " وليس الواردُ من ذلك واحداً مردود اللام ، خلافاً لأبي علي . ذهب أبو علي إلى أنَّ قولهم : " سمعتُ لغاتهم " بفتح التاء إنما هو مفرد رُدَّت إليه اللام ، وليس بجمع ، و أصله لُغَوَة ، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً <sup>٢</sup> . و رُدَّ ذلك بأنّه لم يُسمع في لغة المحذوفة اللام رُدُّ اللام ، فتقول فيه لُغَاةٌ ، و بقول العرب : رأيتُ بناتك ، بفتح التاء ، وهذا نصٌّ في الجمعيّة . ورَدَّ المصنّف ذلك بأنّه يؤدي إلى الاشتراك بين المفرد والجمع ، و بأنّ هذه التاء عوضٌ من اللام المحذوفة ، فلو رُدَّتْ لكان فيه جمع بين عوض و مُعَوِّض منه وذلك ممنوع <sup>٣</sup> .

قال أبو حيان : وما رَدَّ به المصنّف لا يصلح أن يُرَدَّ به ؛ لأنّه أجاز هو أن يكون فُلكٌ مشتركاً بين المفرد والجمع ، فكذلك هذا ، ودعواه أن التاء عوض من اللام المحذوفة ، فلو رُدَّ ، لكان فيه جمع بين العوض والمعوِّض عنه ، ليس كذلك ؛ لأنّه إذا رُدَّت اللام ، لم تكن التاء إذ ذاك عوضاً من اللام المحذوفة ، بل تكون التاء فيه دالة على الأفراد كحالها في قناة و حَصاة ، فكما لا يقال في تاء قَنَاة إنّها عوض ، فكذلك تاء لُغَاة لا تكون عوضاً ، فلا يكون في ذلك جمعٌ بين العوض والمعوِّض منه <sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> - هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، الإمام بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائي الدمشقي الشافعي النحوي بن النحوي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ١ / ٢٢٥ .

<sup>٢</sup> - شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ، ألفه أبو علي الفارسي ، ت ٣٧٧هـ ، حققه ، د . حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، دار العلوم و الثقافة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

<sup>٣</sup> - شرح التسهيل ، ١ / ٨٥ .

<sup>٤</sup> - التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، ألفه أبو حيان الأندلسي ، حققه ، أ . د . حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١هـ - ١٩٩٦ م ، ١ / ٣٣٧ .

## مناقشة المسألة

يعرض أبو حيان في هذه المسألة اعتراض ابن مالك على رأي من آراء أبي علي الفارسي اللغوية وهو أنّ أبا علي عدّ "لُغَاتِهِمْ" بفتح التاء مفرداً ، رُدّت إليه اللام ، وليس جمعاً ، وأصله "لُغَوَةٌ" ثمّ يناقش الأدلة التي قدّمها ابن مالك في اعتراضه على رأي الفارسي ، ويجتهد في إثبات بطلان ما ذهب إليه ابن مالك من تخطئة أبي علي بأدلة تثبت صحة مقالة أبي علي .

جاء في لسان العرب : "اللغة اللّسنُ ، وَحَدُّهَا أَنَّهَا أصوات يُعَبَّرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أغراضهم ، وهي فُعْلَةٌ من لَعَوْتُ أي تكلمت ، أصلها لُغَوَةٌ ككُرَةٍ ، وقُلَّةٍ ، وثُبَّةٍ كلّها لاماتها واوات ، وقيل : أصلها لغِيّ أو لُغَوٌ ، و الهاء عوضٌ ، و جمعها لُغَيٌّ ، مثل : بُرّة ، و بُرَيٌّ ، وفي المحكم : الجمعُ لُغَاتٌ و لُغُونٌ . قال ثعلب : قال أبو عمرو لأبي خير : يا أبا خيرة سمعتُ لُغَاتِهِمْ ، فقال أبو خيرة : وسمعتُ لُغَاتِهِمْ ، فقال أبو عمرو : يا أبا خيرة أريدُ أَكُنُفَ منك جُلُداً ، جِلْدُكَ قَذْرُقٌ ، ولم يكن أبو عمرو سمعها ، و مَنْ قَالَ : لُغَاتِهِمْ ، بفتح التاء شبَّهها بالتاء التي يوقف عليها بالهاء ، و النسبة إليها لُغَوِيٌّ و لا تَقُلْ لُغَوِيٌّ " <sup>١</sup> .

ولقد ذكر الفراء هذه المسألة فقال : " وقال أبو الجراح في كلامه : ما مِنْ قَوْمٍ إِلَّا و قد سمعنا لُغَاتِهِمْ . ثم قال الفراء : رجع أبو الجراح في كلامه عن قول : لُغَاتِهِمْ ، ولا يجوز ذلك في الصّالحات و الأخوات لأنها تامة لم يُنقص من واحداه شيء ، وما كان مِنْ حرف نُقِصَ مِنْ أوله ، مثل زنة ، و لدة ، و دِيَّة فإِنَّه لا يُقاس على هذا ؛ لأنَّ نقصه من أوله لا مِنْ لَامِهِ ، فما كان منه مؤنثاً ، أو مذكراً ، فأجره على التّام مثل الصّالحين ، والصّالحات ، تقول : رأيت لداتِكَ و لِدِيكَ ، ولا تقل لِدِينِكَ ، ولا لداتِكَ إِلَّا أَنْ يغلط بها " <sup>٢</sup> .

أما ابن جنّي ، فيقول : " و أمّا ثُبَاة ففُعْلَةٌ من الثبّة ، و أمّا بناتهِ ففُعْلَةٌ ، كقناة ؛ كما أنّ ثُبَاة ، وسمعتُ لغاتِهِمْ إنّما واحدة ؛ كرُطْبَةٍ . هذا كلّهُ إنّ كان ما رووه - من فتح هذه التّاء - صحيحاً و مسموعاً من

١- لسان العرب ، ٤ / ٣٥٨٥ .

٢ - معاني القرآن للفراء ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، ت ٢٠٧ هـ ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ، مصر- القاهرة ، ط ١ ، ٢٠ / ٣٣٤ .

فصيح يؤخذ بلغته ، ولم يُجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة ، إلا شيئاً قاسه أبو عثمان ، فقال : أقول : لا مسلمات لك - بفتح التاء - قال : لأن الفتحة الآن ليست لـ " مسلمات " وحدها ، وإنما هي لها و " لا " قبلها ، وإنما يُمتنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة في آخرها لها وحدها ، فإذا كانت لها ولغيرها ، فقد زال طريق ذلك الحظ الذي كان عليها ، وتقول على هذا : لا سِمَاتٍ بَابِكَ - بفتح التاء - على ما مضى ، و غيره يقول : لا سِمَاتٍ بها - بكسر التاء - على كل حال ، وفي هذه مسألة لأبي علي - رحمه الله - طويلة حسنة <sup>١</sup> .

وقال الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب : " وجاء في بعض اللغات فيما لم يُردّ فيه المحذوف : فتحُ التاء حالة النَّصب ، قالوا : سمعتُ لغاتهم ، وجاء في الشاذ ﴿ فأنفروا ثباتاً ﴾ <sup>٢</sup> ، ولعل ذلك لأجل تَوَهُّمهم تاء الجمع عوضاً من اللام كالتاء في الواحد ، و كالواو والنون في : كرون ، وثبون ، وقال أبو علي : بل هي تاء الواحد . و الألف قبلها هي اللام المردودة ، فمعنى سمعتُ لغاتهم : سمعتُ لغتهم قال : وذلك ؛ لأنّ سيبويه قال : إنّ تاء الجمع لا يفتح في موضع ، وفيما قال نظر ، إذ المعنى في سمعتُ لغاتهم ، وقوله : فأنفروا ثباتاً الجمع ، و حكى الكوفيون في غير محذوف اللام استأصل الله عِرْقَاتَهُم بفتح التاء . وكسرهما أشهر ، فإمّا أن يقال : إنّ مفرد ، والألف للإلحاق بדרهم أو يقال : إنّ جمع فُتِحَتْ تاؤه شاذاً ، فالعِرْقُ إذن كالبيان ، مذكر له جمع مُكسّر ، وهو العروق ، جُمِعَ بالألف ، و التاء مثله <sup>٣</sup> .

أما الأشموني ، فقد قال في شرحه على ألفية ابن مالك : " وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشام فيما حذفت لامه ، ومنه قول بعض العرب : سمعتُ لغاتهم ، ومحلّ هذا القول ما لم يُردّ إليه المحذوف فإن رُدّ إليه نُصِبَ بالكسرة ، كسنوات و عضوات <sup>٤</sup> .

١ - الخصائص ، ٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

٢ - سورة النساء / ٧١ .

٣ - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، ٢ / ٦٩١ .

٤ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ١ / ٦٥ .

لا شك أنّ هذه المسألة لم يرد فيها اتفاق بين النّحويين ، فمنهم من عدّ " لغاتهم " مفرداً رُدّ إليها اللام ، وليس بجمع ، أمثال الفارسي ، وابن جنّي الذي أكّد أنّ ما رَووه من فتح التاء صحيحاً ومسموعاً ، وفصيحا يؤخذ بلغته ، والكوفيون الذين ذكرهم الأشموني ممن يُجيز نصب التاء بالفتحة مُطلقاً ، وهشام الذي أجاز ذلك فيما حذف لأمه ، ومنهم من أنكر أن تكون التاء في " سمعتُ لغاتهم " مفتوحةً ، أمثال الفراء ، وابن مالك الذي خطّأ الفارسي في تعليقه فتح تاء " لغاتهم " .

وما اجتهد أبي حيّان في تقديم حجج ، وأدلة لردّ ما احتجّ به ابن مالك على الفارسي إلاّ دليلٌ على تأثر أبي حيّان الأندلسي بأبي علي الفارسي ، ولا سيّما أنّ هناك من قال مقالة الفارسي ، ولم يحتج لهم أبو حيّان .

## الفصل الثالث

الآراء النحوية التي خالف فيها علماء النحو في الأندلس أبا علي الفارسي في القرون  
الهجرية الثلاثة السادس، والسابع ، والثامن .

مخالفتهم له المصطلحات في الأسماء

### مسألة في تعريف النحو وحده

لقد حاول بعض علماء النحو وضع تعريف يحدّ النحو ، وقد التقى حدّهم له بنقاط مختلفة ، غير أنّ بعضهم ، أمثال ابن الطّراوة لم يرتضِ حدّ أبي علي الفارسي ، فنقل تعريفه ، واعترض عليه بقوله :  
" النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب " <sup>١</sup> ، والصّواب : تسديد الذّهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة " <sup>٢</sup> .

### مناقشة المسألة

يرفض ابنُ الطّراوة في هذه المسألة تعريف أبي علي الفارسي ، وحده علم النحو من غير دليل ، ثمّ يقمّ تعريفاً يرتضيه كحدّ للنحو ، وللوقوف على صحة اعتراض ابن الطّراوة على حدّ أبي علي الفارسي لابدّ من استقراء ما جاء حول هذه المسألة ، حيث ذكر ابنُ منظور في مادة " نحا " النحو: إعرابُ الكلام العربي ، و النحو : القصد و الطّريق إلى أن يقول ابنُ منظور : " و هو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوثُ نحواً ، كقولك : قصدت قصداً ، ثمّ خُصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أنّ الفقه في الأصل مصدر فقّهت الشّيء أي عرفته " <sup>٣</sup> .

١- التّكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ، ص ٣ .  
٢ - رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي ، ت ٥٢٨ هـ ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، ص ١٠٣ .  
٣- لسان العرب ، ٤ / ٣٨٦٧

النحو اصطلاحاً: هو علمٌ بقوانين يُعرف بها أحوالُ التراكيب العربية من الإعراب ، والبناء ، وغيرهما<sup>١</sup> .  
لعلَّ أقدم تعريف اصطلاحى للنحو هو تعريف ابن السراج الذي عرّفه بقوله : " النحو إنّما أريد به  
أنْ ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب ، وهو علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب  
حتّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة " <sup>٢</sup> .

أمّا ابنُ جنيّ ، فقد عرّفه بقوله : " هو انتحاء سمّت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالنّثنية  
والجمع ، والتّحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنّسب ، والتّركيب ، وغير ذلك ليلحق مَنْ ليس من أهل  
اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها " <sup>٣</sup> .  
وكذلك ابنُ عصفور ، فقد عرّفه وحدّه بقوله : " علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام  
العرب ، الموصلة إلى معرفة أجزائه التي تأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبين حقيقة الكلام  
وتبيين أجزائه التي يأتلف منها ، وتبيين أحكامها " <sup>٤</sup> .

وفي تعريف ابن النّاظم في شرحه على ألفية ابن مالك ما نصّه : " وفي اصطلاحنا : عبارة عن العلم  
بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب ، أعني أحكام الكلم في ذواتها أو فيما يعرض لها بالتركيب  
لتأدية أصل المعاني من الكيفية ، والتّقديم ، والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم ، وفي  
الحدو عليه " <sup>٥</sup> .

١ - معجم التّعريفات ، ص ٢٠٢ .

٢ - الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، ١ / ٣٥ .

٣ - الخصائص ، ١ / ٣٤ .

٤ - المُقرب ، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، ت ٦٦٩ هـ ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري و عبد الله الجبوري ،  
ط ١ ، ١٩٧٢ ، ١ / ٤٥ .

٥ - شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك ، ص ٤ .

وأما الشاطبي ، فقد قدّم لنا النّحو بالمعنى اللغوي ، والاصطلاحي ، فقال : " وأصل النّحو في اللغة القصد ، وهو ضدّ اللحن الذي هو العُدول عن القصد والصّواب ، والنّحو قصد إليه ، وهو في الاصطلاح: علمٌ بالأحوال و الأشكال التي بها تدلُّ ألفاظ العرب على المعاني ، ويعني بالأحوال وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركّبة ، ويعني بالأشكال ما يعرض في أحد طرفي اللفظ أو وسطه أو جملته من الآثار والتّغييرات التي بها تدلُّ ألفاظ العرب على المعاني .

بعد إيراد تعريف عدد من كبار علماء النّحو من عصورٍ مختلفةٍ ، فإنّني لا أجد أنّ علماء النّحو قد اتّفقوا على تعريفٍ واحدٍ ، بل أرى أنّ أكثر علماء النّحو حدّوا علم النّحو من منظورين :

الأول : هو أنّ النّحو علم له ضوابط مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وبهذا المنظور نجد تعريف الفارسي القائل : النّحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب .

الثاني : الهدف من علم النّحو هو تسديد الذّهن إلى كلام العرب للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة وهو تعريف ابن الطراوة .

إذن تعريف الفارسي غير كافٍ لحدّ علم النّحو ؛ لأنّ استقراء كلام العرب ، واستنباط القواعد منه لابدّ أن يحقق الغاية المرجوة منه ، وهي تسديد الذّهن نحو كلام العرب ، وكذلك إنّ تعريف ابن الطّراوة وحده غير كافٍ ؛ لأنّ تسديد الذّهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة لا يكون إلّا بعد استقراء كلام العرب ، والاعتماد على مقاييس مستنبطة ، ومستخرجة منه .

اعتماداً على ما سبق لا أرى تعارضاً بين تعريف أبي علي الفارسي وبين تعريف ابن الطّراوة ، بل أرى أنّ كلاهما يكمل الآخر ، ويجمعهما تعريف ابن السّراج أستاذ أبي علي الفارسي بقوله :

<sup>١</sup> - المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي ، ت ٧٩٠ هـ ، تحقيق ، الدكتور عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ٢٠٠٧ م ، ١ / ١٧ .

" النَّحو إنما أريد به أنْ ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب ، وهو علْمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة " <sup>١</sup> .

فابن السّراج بيّن في تعريفه الهدف من النّحو ، وكذلك بيّن من أين يُستنبط ويُستخرج ، لذا فإنّي أوافقُ ابن السراج في تعريفه وحدّه النّحو أكثر من أبي علي الفارسي وابن الطّراوة .

---

<sup>١</sup> - الأصول في النّحو ، ١ / ٣٥

## مسألة في " الكلم : اسم ، وفعل ، وحرف "

لقد فرّق علماء النّحو بين الكلام ، والكلم ، والكلمة . من ذلك ما جاء عند السيوطي :

الكلام هو : قول مفيدٌ ، وهو: ما يحسن سكوت المتكلم عليه .

الكلم هو : المركّب من ثلاثٍ ، وإن لم يُفد ، وهو اسم جنس لـ " كلمة " ، لا جمع كثرة ، ولا قلة .

الكلمة : " أحسن حدودها قولٌ مفردٌ مستقلٌ أو منويٌّ معه " <sup>١</sup> .

والمسألة التي بين أيدينا تُظهر لنا خلافاً في " الكلم " بين علمين كبيرين من علماء النّحو ، هما : أبو

علي الفارسي ، وابن الطّراوة .

قال ابن الطّراوة في هذه المسألة : " قال الإمام ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، المعروف

بسيبويه - رحمه الله - : " الكلم : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرف " <sup>٢</sup> ، وقال مؤلف كتاب الإيضاح : " الكلم : يأتلف من

ثلاثة أشياء : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرف " <sup>٣</sup> ، فما زعمه سيبويه منقسماً إلى ثلاثة ، زعمه المؤلف ملتئماً من

ثلاثة ، وهذا نقض الأول ضرورةً ، إلا أنّ ما زعمه سيبويه معقولٌ مقولٌ ، وما زعمه المؤلف لا مقولٌ

ولا معقولٌ . تقول ما الشيء الذي ينقسم إليه الكلم ؟ فيقول : الاسمُ ، والفعلُ ، والحرفُ ؟ ثمّ تقول : ما الشيء

الذي ينقسم منه الاسمُ ، و الفعلُ ، و الحرفُ ؟ فيقول : الكلمُ ، فيدور كلّ واحدٍ منهما على صاحبه ، فهذا

معقولٌ مقولٌ ، وإذا قلت : ما الشيء الذي يأتلف من الاسم ، والفعل ، والحرف ؟ فيقول : الكلام ، ولا

يقول : الكلم ؛ لأنّ الكلم منقسمٌ إلى غيره ، لا مؤتلفٌ من غيره ، فلا يكون الشيء الواحد في الحال الواحدة

منقسماً مؤتلفاً ، ولهذا لا تقول : ما الشيء الذي يأتلف منه الكلم ؟ ؛ لأنّه جامعٌ هذه الثلاثة لا مجموعها ، فهذا

١ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ١ / ٤٢ - ٤٧ - ١٩ .

٢ - الكتاب لسيبويه ، ١ / ١٢ .

٣ - كتاب الإيضاح العضد ، ص ٦ .

لا معقول ، ولا مقول ، فإن انتلفت هذه الثلاثة على نظام ، نحو قولك : قد قام زيد ، كان كلاماً مفيداً مقولاً ، لا  
كلاماً ، وإن انتلفت على غير نظام ، نحو قولك : " قام قد زيد " ، كان كلاماً غير مفيد لا كلاماً ، فالصواب ما  
قاله سيبويه — رحمه الله — فإن زعم أن الرواية في الكتاب إنما هي الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء ، فالحمل  
بإذنه ؛ لأن من الكلام ما يفضل هذا الحصر عنه ، ومنه ما يقع دونه ، فمن ذلك : " زيد قائم " كلام مفيد  
خالٍ من فعلٍ ، وحرفٍ ، وهو أكثر الكلام ؛ لأنه الأول بالقوة ، يليه في الرتبة " زيد يقوم " ، اسمٌ ، وفعل  
خالٍ من حرفٍ ، وأقل منه لم يقدّم زيد ؛ لأن ما قبله كالبيسط له ؛ ولأنه نفي لا يقع إلا بعد إيجاب .  
إلى أن يقول ابن الطراوة : " وكذلك قولهم : الكلام ينقسم إلى ثلاثة : اسمٍ ، وفعلٍ ، وحرفٍ إنما ينقسم الكلام  
إلى ثلاثة : الدعاء ، والسؤال ، والخبر ، وكل واحد من هذه الثلاثة إذا وصفته كلام ، ولو انقسم الكلام إلى اسمٍ  
وفعلٍ ، وحرفٍ ، وجب أن يكون قولنا : " رجل على جدته كلاماً ، وكذلك " قصد " و " لم " ، و " الباء  
الزائدة " ، ونحوها " ، وهذا خلف ، وإنما كل واحد من هذه كلمة ، لا كلام " ٢ .

١ — رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، ص ١٧ - ١٨ - ١٩ .

٢ — المصدر السابق ، ص ١٨ - ١٩ .

## مناقشة المسألة

في هذه المسألة يعرض ابنُ الطراوة رأي كلٍّ من الفارسي، وسيبويه، ثمَّ ينتصر لرأي سيبويه، ويحاول أن يُضعف رأي الفارسي بشتّى الحجج، والبراهين زاعماً أنَّ كلام الفارسي غيرُ صحيح.

في الجزء الأول من المسألة حاول ابنُ الطراوة جاهداً إثبات خطأ الفارسي في أنّه لا يجوز أن يقال إنَّ الكَلِمَ يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف، وأخذ يثبت صحة كلام سيبويه، غير أنَّ جميع ما أثبتته من عدم صحة قول الفارسي: "الكَلِمُ يأتلف من اسم، وفعل، وحرف"، وما قدّمه من أدلة وبراهين يُردّ ويسقط عند العودة إلى كلام الفارسي في إيضاحه، والذي يظهر فيه أنَّ الفارسي لم يقل: الكَلِمُ يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف، بل قال: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف" <sup>١</sup> ويبدو أنَّ ابن الطراوة شكَّ بعبارته المنسوبة إلى الفارسي من أنَّ الكَلِمَ قد يكون الكلام، غير أنّه حمل الأمر على ذات الشيء فيما لو كان قول الفارسي كلاماً لا كَلِماً، وراح يثبت خطأ الفارسي المزعوم بحجج، و أدلة غير تلك التي ساقها سابقاً، ولكنَّ ما قدّمه ابن الطراوة في كلا الحالين مدحوضٌ بما ورد عن كبار النحاة، أمثال ابن السراج الذي قال في أصوله: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف" <sup>٢</sup> و المبرّد في مقتضبه <sup>٣</sup>، والرّجاسي في الجمل <sup>٤</sup>، وكذلك تلامذته، أمثال ابن جني في اللمع <sup>٥</sup>.

---

١ - الإيضاح العضدي، ص ٦.

٢ - الأصول في النحو، ١ / ٣٦.

٣ - المقتضب، ١٤١ / ١.

٤ - كتاب الجمل في النحو، ص ١.

٥ - شرح اللمع في النحو، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢، تأليف أبي الحسن علي بن الحسين الباقرلي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم، ت ٥٤٣، دراسة وتحقيق الدكتور محمد خليل مراد الحربي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ص ٦٠.

ولم نجد ابن الطراوة يعترض على تقسيمهم ، ولذا فأبو علي ليس بدعاً فيما قاله ، بل هو على سنن من سبقه وقد قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي : " قال أبو القاسم الزجاجي : أقسام الكلام ثلاثة ، ثم يُفسر ابن أبي الربيع كلام الزجاجي ، فيقول : الأقسام جمع قسم ، والقسم يُراد به النوع ، ويُراد الجزء " <sup>١</sup> قال يعقوب في الإصلاح : " القسم الخط والنصيب ، تقول هذا قسمك ، وهذا قسمي " <sup>٢</sup> ثم يتابع ابن الربيع بقوله : " والكلام يطلق بإطلاقين : أحدهما وهو الأشهر فيه أن يُراد به اللفظ المركب المقيد بالوضع .

والثاني : أن يُراد به كل لفظة وضعت لمعنى ، وسميت كلاماً ؛ لأنها مبدأ الكلام ، فإذا أخذنا الكلام على الإطلاق الأول، كان " أقسام " بمعنى أجزاء ، ولا يصح أن يكون بمعنى أنواع ؛ لأن نوع الشيء ينطلق عليه اسم ذلك الشيء ، فتقول : الإنسان نوع من الحيوان ، وإن أخذنا الكلام على الإطلاق الثاني كان " أقسام " بمعنى أنواع ؛ لأن الفعل يكون منه الكلام إذا ضم إلى الاسم ، وكذلك الحرف يكون منه كلام إذا ضم إلى الاسم أو إلى الاسم والفعل ، وإطلاق الكلام على اللفظة الموضوعية لمعنى صحيح ، ومستعمل عند أئمة الصنعة ، والأشهر في الكلام أن يطلق على اللفظ المركب " <sup>٣</sup> .

نرى أن ابن الربيع لا يقيّد مفهوم الكلام بما قيده ، وضيّقه ابن الطراوة ، فيفصل في مفهوم " الكلام " ثم يخلص إلى أن إطلاق الكلام على اللفظة الموضوعية لمعنى صحيح ، ومستعمل عند النحاة ، ولكن الأشهر أن يكون استخدام الكلام على اللفظ المركب المقيد بالوضع ، وبهذا يسلم قول الفارسي ، والذي جرى فيه على سنن عدد من النحاة السابقين له ، وقد قال مقالته عدد ممن جاء بعده من النحاة الذين اعتمدوا المفهوم نفسه .

١ - البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي ، ت ٦٨٨ هـ ، تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبتي ، السفر الأول ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م ، ص ١٥٧ - ١٥٨

٢ - إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت ٢٤٤ هـ ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون ، دار المعارف ، بمصر ، ص ٩.

٣ - البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، ص ١٥٧ - ١٥٨ .

غير أننا نجد من أئمة النّحو من جعل أقسام الكلمة : اسماً ، وفِعْلاً ، وحرفاً ، ولم يعتمدْ مصطلحَ الكَلِم ، ولا الكلام ، وعلى هذا كان جمهور من النّحاة المتأخرين ، منهم الزمخشري بقوله : " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم ، والفعل ، والحرف <sup>١</sup> ، وابن الحاجب الذي يقول في الكافية : " الكلمة : لفظٌ وضعٌ لمعنى مُفرد ، وهي : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ " <sup>٢</sup> ، وابن مالك بقوله : " الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا أو منويٍّ معه ، كذلك وهي : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ " <sup>٣</sup> .

مما تقدّم نستطيع أن نقول : إنّ الاختلاف في المصطلح الذي يعني الأقسام نفسها " الاسم ، والفعل ، و الحرف " سواء أكان مصطلح " الكلام أم الكَلِم أم الكلمة " ؟ لا يعني صوابَ مصطلح ، و تخطئة آخر بدليل استخدام المصطلحات الثلاثة من قِبَل كبار علماء النّحو ، وكلّهم ثقةٌ وأعلام في النّحو واللغة ، ولهذا لا أرى أنّ ابن الطّراوة محقٌّ في اعتراضه على الفارسي في هذه المسألة ، ولا سيّما أنّ الفارسي لم يكن بدعاً في كلامه ، بل جرى فيه على سنن علماء كبار ، أمثال ابن السّراج ، والمبرّد ، وغيرهم من علماء النّحو ممّن شهد لهم بعلو الكعب في النّحو ، واللغة .

١ - شرح المفصل للزمخشري ، ص ٧٠ .

٢ - الكافية في علم النّحو و الشافية في علمي التّصريف والخط ، تأليف ابن الحاجب ، جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسكندراني المالكي ، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ص ١١ .

٣ - شرح التّسهيل ، لابن مالك ، ١ / ٣ .

## مسألة في حدّ الاسم

لم يتفق النحويون على حدّ واحدٍ للاسم ، بل إنّ معظمهم قدّم حدّاً اعتقد أنّه الحدّ الأفضل والأشمل له من ذلك ما ذكره البطليوسي في هذه المسألة بقوله : " قال أبو القاسم الزجاجي - رحمه الله - : أقسام الكلام ثلاثة : اسمٌ ، و فعلٌ ، وحرف جاء لمعنى ، فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض " <sup>١</sup> .

ثمّ يعلّق البطليوسي بقوله : " أمّا تقسيمه الكلام ثلاثة أقسام فصحيح ، لا اعتراض فيه لمعتري ، وأمّا تحديد الاسم بأنّه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، فإنّه لا يصحّ على الإطلاق ؛ لأنّا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا يدخل عليه حرف خافض ، وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب ما لا يقع إلّا في النداء خاصة ، ولا يستعمل في غيره فمن ذلك قول العرب : " يا هناء أقبل " لا يُستعمل إلّا في النداء خاصة . لا يقال : " جاءني هناء " ، ولا " رأيت هناء " ، ولا " مررت بهناء " ؛ لأنّه للنداء خاصة ، وكذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً وذلك نحو أسماء الاستفهام ، والأسماء التي يُجازى بها ، وكذلك " جَيْر " ، و " عوض " ، و " لعمرك " ، و " ايمن الله " ، ونحو ذلك كلّها خارجة عن هذا التحديد ، ومثل هذا لا يسمّى حدّاً <sup>٢</sup> ، وإنّما يسمّى رسماً <sup>٣</sup> .

لأنّ الحدّ إنّما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به ، ولذلك سمّاه المتكلمون الجامع المانع ، أرادوا بقولهم " الجامع " أنّه يجمع المحدود حتّى لا يشذّ منه شيء ، وأرادوا بقولهم : المانع أنّه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه ، أو يخرج منه شيء هو منه " <sup>٤</sup> .

١ - كتاب الجمل في النحو ، ص ١ .

٢ - الحدّ : الفصل بين الشيئين لنلا يختلط أحدهما بالآخر أو لنلا يتعدّى أحدهما على الآخر ، وجمعه خُدود ، لسان العرب ١ / ٧٦٤

٣ - الرسم : الأثر الباقي من الدار بعد أن عَفَتْ ، وفي علم المنطق : تعريف الشيء بخصائصه ، المعجم الوسيط ، ط ٤ ، ١٤٢٥ م ، مكتبة الشروق الدولية ، ص ٣٤٥ .

٤ - كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص ٥٩ - ٦٠ .

ثم إنَّ البطليوسي يذكر بعد ذلك أنَّ أكثر التَّحويين المتقدمين حدَّوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه و يوردُ حدَّ بعضهم بقوله : " فأما أبو العباس المبرِّد ، فإنَّه قال في مقتضبه : " كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك ، فليس باسم " <sup>١</sup> ، وحكى عنه علي بن سليمان الأخفش أنَّه قال : " الاسم ما أخبر عنه " <sup>٢</sup> ، وهو قول أبي علي في الإيضاح <sup>٣</sup> ، وأما أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة ، فقد قال : " إذا وجدته يحسن له الفعل ، والصفة ، نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ، ثمَّ وجدته أيضاً يُثنى ويُجمع ، نحو : " زيد وزيدان " ، " وزيدون " ، ثمَّ وجدته أيضاً يمتنع من التصرف ، علمت أنَّه اسم ، وقال أيضاً : " ما يحسن فيه ينفعني ويضرُّني ، فهو اسم " <sup>٤</sup> .

وأما أبو بكر بن السَّراج ، فقال : " الاسم ما دلَّ على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً ، وغير شخص " <sup>٥</sup> ، وأما أبو إسحاق الرِّجاج ، فقال : " الاسم صوتٌ متقطَّعٌ مفهومٌ دالٌّ على معنى غير دال على زمان ولا مكان " <sup>٦</sup> ، وأما السَّيرافي ، فقال : " الاسم ما دلَّ على معنى غير مقترن بزمان محصل " <sup>٧</sup>

---

١ - كتاب المقتضب ، ١ / ١٤١ .

٢ - أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر ، توفي ٣١٥ هـ ، انظر وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزَّمان لأبي العباس شمس الدِّين أحمد بن محمَّد بن أبي بكر بن خلكان ، ت ٦٨١ هـ ، حققه د. إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، ٣ / ٣٠١ .

٣ - الإيضاح العضدي ، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، ص ٦ .

٤ - انظر رأي الأخفش في كتاب الصَّاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها ، تأليف الإمام العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، علَّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ص ٤٨ - ٤٩ .

٥ - الأصول في النحو ، ١ / ٣٦ .

٦ - انظر رأي الرِّجاج في كتاب الصَّاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها ، ص ٤٩ .

٧ - شرح كتاب سيبويه ، للسَّيرافي ، ١ / ١٥ .

وأما الكسائي ، فقد فقال : " الاسم ما وصِفَ " <sup>١</sup> ، وأما الفراء ، فقال : " الاسم ما احتمل التثوين أو الإضافة أو الألف واللام " <sup>٢</sup> ، وأما هشام الضرير ، وهو من مشايخ الكوفيين ، فقال : " الاسم ما دخلت عليه الباء . تقول : مررت بمضروب ، ولا تقول : مررت ببيضرب ، ولا بضرب " ، وروي عنه أيضاً أنه قال : " الاسم ما يؤدي عن معنى ، ولا يؤدي عن زمان ولا مكان " <sup>٣</sup> .

وقال أبو علي الفارسي في الإيضاح : " ما جاز الإخبار عنه فهو اسم " <sup>٤</sup> .

ثم يقول البطليوسي : " وجميع ما ذكره من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حدّاً للاسم ، وإنما هو رسم وتقريب ؛ لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود كما ذكرنا ، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض .

فما يفسد به تحديد أبي العباس ، وتحديد الأخفش ، والكسائي ، والفارسي ، والفراء ، وهشام ، هو ما ذكرناه في فساد قول أبي القاسم الزجاجي ؛ لأننا نجد من الأسماء ، كما تقدّم ما لا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا يدخل عليه حرف جر ، ولا يكون مخبراً عنه ، ولا خبراً ، ونجد منها ما لا يجوز أن يُثَنَّى ، ولا يُجمع ، ولا يُصغر ، ولا يُوصف ، نحو الأسماء التي تستعمل في القسم ، نحو : جبر ، وعوض ، و ايمن الله " <sup>٥</sup> .

ثم إننا نجد البطليوسي يستطرد في ذكر ما يبطل حدّ التحويين للاسم إلى أن يصل إلى الحد الذي يرتضيه فيقول : " وأشبه الأقوال بأن يكون حدّاً أن يُقال : الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفردٌ غيرٌ مقترن بزمانٍ محصلٍ يمكن أن يُفهم بنفسه ؛ لأنّ حكم الحد أن يكون مركباً من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره ، ومن فصوله التي ينفصلُ بها عن كل ما يقع تحته ذلك الجنس " ، فقولنا : كلمة لفظة تجمع

١ - انظر رأي الكسائي في كتاب الصّاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها ، ص ٤٨ .

٢ - انظر رأي الفراء في المصدر السابق ، ص ٤٨ .

٣ - هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النّحو الكوفي ، ت ٢٠٩ هـ ، انظر بغية الوعاة ، ٢ / ٣٢٨ .

٤ - الإيضاح العضدي ، ص ٦ .

٥ - الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص ٦٠ .

الاسم ، والفعل ، والحرف ، فهي كالجنس لها ، وقولنا تدل على معنى في نفسها فصل يخلص الاسم من الحرف ، وقولنا غير مقترن بزمان محصل ، فصل يخلص الاسم من الفعل ، واشترط فيها الافراد لئلا يلتبس بالجمال<sup>١</sup> .

### مناقشة المسألة

يذكر البطليوسي في هذه المسألة حدّ أبي القاسم الزجاجي للاسم ، ثمّ يستعرض حدّ كبار النحويين له مع رفضها ؛ لأنّ حدّهم لم يستغرق الاسم المحدود بشكل كامل ، فحدّهم له لم يكن جامعاً ولا مانعاً ، ومن بين النحاة الذين رفض البطليوسي حدّهم أبو علي الفارسي الذي حدّ الاسم بقوله : " هو ما جاز الإخبار عنه "<sup>٢</sup> ونرى البطليوسي يؤكد على فساد حدّ الفارسي وحدّ النحاة الذين ذكرهم بالأدلة والبراهين التي قدّمها كإثبات على فساد حدّ أبي القاسم ، و بعد ذلك يستخلص حدّاً يرتضيه ، ثمّ يشرع في تفسيره تفسيراً يظهر أنّه استطاع أن يستغرق الاسم في حدّه له أكثر ممّن سبقه من النحويين .

الحدّ : " الفصل بين الشئيين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدّى أحدهما على الآخر ، وجمعه حدود وفصل ما بين كل شيئين حدّ بينهما ، ومنتهى كل شيء : حدّه "<sup>٣</sup> .

الظاهر من كلام البطليوسي في اعتراضه على حدّ الزجاجي ، وعلى النحاة من ورائه في حدّهم الاسم ومن خلال الحجج ، والأدلة التي ساقها ليؤكد كلامه أنّه حمل كلام الزجاجي على ظاهره ، ففهم من عبارة الزجاجي أنّ الاسم لا يأتي إلا فاعلاً أو مفعولاً أو اسماً مجروراً ، فأخذ بالاستدلال على أنّ من الأسماء

١ - الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص ٦٤ .

٢ - الإيضاح العضدي ، ص ٦٤ .

٣ - لسان العرب ، ١ / ٧٦٤ .

ما لا يكون إلا في النداء خاصة مثل " يا هناه أقبل " <sup>١</sup> " غير أن الصّواب أن النداء هو في أصله مفعولاً به وبهذا يكون استدلاله بالنداء غير صحيح .

ولقد عدّه ابن هشام في باب المنادى بقوله : " و منه المنادى ، أي : ومن المفعول به المنادى ، وذلك قولك " يا عبد الله " ، أصله أدعو عبد الله ، فحُذِفَ الفعلُ ، وأُنِيبَ " يا " <sup>٢</sup> .

والبطليوسي يحكم على حدّ الفارسي بالحكم نفسه الذي حكم به على حدّ الزجاجي ، ويدلل على فساد رأيه بالأدلة ذاتها ، وإنني وإن كنت قد ذهبت إلى أنّه يجب التّدقيق أكثر في كلام الزجاجي إلا أنّني أوافق البطليوسي بعدم استغراق حدّ الفارسي للاسم بشكل كامل ، فلم يكن حدّ الفارسي حدّاً جامعاً ، ولا مانعاً فالحدّ الجامع يجب أن يجمع كلّ خصائص الاسم ، والمانع يجب أن يمنع كل ما سواه من الدّخول فيه فليس كل ما جاز الإخبار عنه هو اسم ، وأجد نفسي موافقاً للبطليوسي في حدّه الاسم ، والذي حاول فيه أن يسدّ ثغرات من ذكرهم من النحاة الذين حدّوا الاسم ، ولقد فصل في حدّه بشكل جعل من الحدّ الذي ارتضاه أكثر الحدود استغراقاً للاسم ، كما أنّه جامعٌ ومانعٌ أكثر من أي حدّ سبق ذكره عند علماء النّحو الذين ذكرهم البطليوسي في هذه المسألة ، ومن بينهم الفارسي .

---

١ - يقال في النداء خاصة : يا هناه ، بزيادة هاء في آخره تصير تاء في الوصل ، معناه يا فلان ، انظر لسان العرب ٤ / ٤١٧٤

٢ - شرح قطر النّدى وبل الصّدّى ، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري ، ت ٧٦١ هـ ، تحقيق : محمد محي الدّين عبد الحميد ، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة : الحادية عشرة ١٣٨٣ / ١٩٦٣ م ، ص ٢٠٢ .

## مسألة في بناء الاسم

الاسم في العربية مُعَرَّبٌ و مَبْنِيٌّ ، والمُعَرَّبُ و المَبْنِيَّ اسمان مُشْتَقَّان من الإعراب و البناء، و لذا فمن الواجب التَّعْرِيفُ بمصطلحي الإعراب و البناء قبل الخوض في هذه المسألة ، قال ابن مالك في الإعراب : " الإعرابُ ما جِئ به لبيان مقتضى العاملِ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ وهو في الاسم أصلٌ لوجوب قبوله بصيغةٍ واحدةٍ معاني مختلفةٍ .

و يُكْمَل ابنُ مالك شارحاً تعريفه السابق : الإعرابُ في اللغة التَّبْيِينُ . يُقَالُ : أَعْرَبَ فلانٌ عَمَّا في نفسه إذا بَيَّنَّه ، وهو عند المحققين من التَّحْوِيلِ عبارة عن المَجْعُولِ آخر الكلمة مُبَيَّنّاً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركةٍ أو سكونٍ أو ما يقوم مقامهما ، و ذلك المَجْعُولُ قد يتغيَّر لتغيُّر مدلوله ، وهو الأكثر ، كالضَّمَّةِ ، و الفتحةِ ، و الكسرةِ في ، نحو : ضربَ زيدٌ غلامَ عمرو "¹.

أما البناءُ : " فهو لزومُ آخر الكلمة ضرباً واحداً من السَّكُونِ أو الحركة ، لا لشيء أحدثَ ذلك من العوامل ، و كأنَّهم إنَّما سَمَوْا بناءً ؛ لأنَّه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغيَّر تغيُّر الإعراب سَمِيَ بناءً "²

وفي مسألة بناء الاسم قال أبو حيان : " وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّه لا موجب للبناء إلَّا الشَّبه بالحرف أو تَضَمُّنُ معناه ، ولا يجوز أن يُبنى عنده اسم لوقوعه موقع اسم مبني ؛ لأنَّ الأسماء ليس أصلها البناء ، فلا يحمل عليها غيرها لوقوعها موقعها ، ولا يجوز عنده أيضاً أن تُبنى الأسماء لوقوعها موقع فعلٍ ؛ لأنَّ الأسماء إذا أشبهت الأفعال ، فإنَّما يحصل فيها أنَّها تمتنع الصَّرف ، لا أن تُبنى "³ .

واعتذرَ عن بناء الاسم المنادى بأنَّه وقع موقع ضمير المخاطب ، والغالب عليه الحرفية ، فكأنَّه بُني لوقوعه موقع الحرف ، و الدَّليل على أنَّ الغالب عليه الحرفية أنَّه إذا كان اسماً ، كان فيه معنى الخطاب

١ - شرح التَّسهيل ، ١ / ٣٣ .

٢ - لسان العرب ، ١ / ٣٦٨ .

٣ - انظر الإيضاح العضدي ، ص ١٢ ، و المسائل العسكرية في النَّحو العربي لأبي علي الفارسي ، دراسة و تحقيق . أ د . علي جابر المنصوري ، ط ٢ ، ٢٠٠٠م ، ص ١١٥ - ١١٦ .

وذلك هو الذي اختصّ الحرف بإعطائه ، وقد يتجرد لمعنى الحرفية ، ألا ترى أنّك تقول ضربت فتكون التاء اسماً ، وتعطى الخطاب ، وقد تتجرد للخطاب في ، نحو أنت ، فتكون حرفاً ، وأمّا أسماء الأفعال ، نحو دَرَاكِ ، فبنيت لتضمّنها معنى الحرف ، وهو لام الأمر ؛ ألا ترى أنّ دَرَاكِ في معنى لِنُدْرِكَ ، وأمّا شَتَّانَ و وَشَكَانَ ، وسَرَعَانَ ، فبنيت – وإن لم تتضمن – ؛ لأنّ الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر ولا تجيء بمعنى الخبر إلّا قليلاً ، فعوملت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر " ١ إلى أن يقول أبو حيان : " هذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهبٌ شديدُ التّعسف ، كثير التّكلف ، وهو مع ذلك فاسدٌ بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني ، وإن لم يشبه الحرف ، ولا تضمّن معناه ، وكل ما اعتذر عنه فإنّه بنى فيه على الحمل على الغالب ، وسامح نفسه في ذلك ، وكان يُتحمّل ما قال لو أدّى ما فرّ منه إلى شيء مستحيل ، ولا يبعد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء أن يُحكم لها بحكم ما حلّت محلّه " ٢ .

#### مناقشة المسألة

يظهر من كلام أبي حيان أنّ أبا علي لا يرى موجباً لبناء الاسم إلا الشّبه بالحرف ، ولا يُجيز بناء الاسم لوقوعه موقع اسم مبني ، كما أنّ الشّبه بالفعل لا يوجب بناءه أيضاً ، بل يمنعه من الصّرف فقط ، وأنّ أبا علي قد خرّج بناء المنادى بأنّه وقع موقع الضمير المخاطب ، والغالب عليه الحرفية ، وأنّه إذا كان اسماً كان فيه معنى الخطاب ، وهو ما اختصّ الحرف بإعطائه ، وخرّج بناء أسماء الأفعال ، نحو " دَرَاكِ " لتضمّنها معنى الحرف ، وهو لام الأمر ، ويرى أبو حيان أنّ ما ذهب إليه أبو علي فاسدٌ بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني ، وإن لم يشبه الحرف ، كما يرى أنّ تخريج أبي علي كان يُتحمّل فيما لو أدّى ما فرّ منه إلى شيء مستحيل ، وأنّه لا يبعد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء .

١ – التّذييل و التكميل في شرح كتاب التّسهيل ، ١ / ١٣٣ .

٢ – المصدر السابق ، ١ / ١٣٣ .

لقد تطرّق إلى هذه المسألة عددٌ من كبار علماء النّحو ، أمثال سيبويه بقوله : " وأما الفتحُ ، و الكسرُ والضّمُّ ، والوقفُ ، فلأسماء غير المتمكّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعلٍ ممّا جاء لمعنى ليس غيرُ ، نحو : سَوَّف ، وَقَدْ ، وللأفعال التي لم تَجْر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء و لا أفعال ، ولم تجيء إلّا لمعنى ، فالفتحُ في الأسماء قولهم : حيثُ وأينَ وكيف ، والكسرُ فيها ، نحو : أولاءِ و حذارِ و بدادِ ، و الضّمُّ ، نحو : حيثُ ، وقيلُ ، و بعدُ ، والوقفُ ، نحو : مَنْ ، وكمْ ، و قطْ ، و إذْ " ١ .

و السّيرافي في شرح كلام سيبويه السّابق يقول : " فهي للأسماء المبنية عندهم ، يعني المشابهة عندهم الحروف التي جاءت لمعنى ليس غيرُ ... إلى أن يقول : اعلم أنّ الأسماء المبنية كلّها لا يخرج بناؤها من أن يكون لمشابهة الحروف ، ومضارعتها أو للتعلّيق بها ، وملاستها أو لوقوع المبنيّ موقع فعلٍ مبنيٍّ أو لخروجه عمّا عليه نظائره ، و خلافه لبابِ أشكّاله " ٢ .

أمّا ابن السّراج ، فيوردُ فيها : " واعلم أنّ الإعراب عندهم إنّما حقُّه أن يكون للأسماء دون الأفعال ، و الحروف ، وأنّ السّكون والبناء حقُّهما أن يكونا لكل فعلٍ أو حرفٍ ، وأنّ البناء الذي وقع في الأسماء عارضٌ فيها لعله ، وأنّ الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلية إنّما دخل لعله ، فالعلةُ التي بُنيت لها الأسماء هي : وقوعها موقع الحروف ، ومضارعتها لها " ٣

وابن يعيش كذلك ممّن تطرّق لهذه المسألة ، فأورد تعريفاً للاسم المبني بقوله : " فالمبني من الأسماء هو الخارج من التّمكن إلى شبه الحروفِ أو الأفعالِ " ٤ .

ثمّ عدّد الأسباب الموجبة لبناء الاسم وشرحها بقوله : " تضمّن معنى الحروف ، ومشابهة الحرفِ ، و الوقوع موقع الفعلِ المبني ، فكلُّ مبني من الأسماء ، فإنّما سببُ بنائه ما ذكر أو راجعٌ إلى ما ذكر فأينَ ، و كيف ، ونظائرها بُنيتا لتضمّنهما معنى الحرف ، والأسماء المضمرّة ، و الموصولة ، و نظائرها

١- الكتاب ، ١٥ / ١ .

٢- شرح كتاب سيبويه للسّيرافي ١ / ٤٩ - ٥٠ .

٣ - الأصول في النّحو ١ / ٥٠ .

٤ - شرح المفصل ، ٣ / ٨٠ .

مبنية لمضارعة الحرف ، والفرق بين ما تضمّن معنى الحرف وما ضارعه أنّ مضارعة الحرف إنّما هي مشابهة بينهما في خاصة من خواص الحرف ، والمُرَاد بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص على ما سيذكر في موضعه ، وتضمّنه معنى الحرف أنّ يُتَوَى مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي حتّى كأنّه موجودٌ فيه ، و كأنّ الاسم وعاءٌ لذلك الحرف ، ولذلك قيل تضمّن معناه إذ كلّ شيء اشتمل على شيء فقد صار متضمّنًا له ، ألا ترى أنّ أين وكيف يفيدان الاستفهام ، كما تفيد الهزمة في قولك : أفي الدار زيدٌ ؟ ، ونزال و تراك ، ونحوهما من أسماء الأسماء بُنِيَا ؛ لأنّهما وقعا موقع انزل و اترك ، فهذه أصول علل البناء " ١ .

لا شك أنّ ما ذهب إليه أبو علي من أسباب بناء الاسم لم يكن بدعاً فيه ، بل جرى فيه على سنن كبار النحاة السابقين له ، أمثال سيبويه ، والسيرافي ، وابن السراج ، وغيرهم ، وقد قال مقالته عدد ممّن جاء بعده أمثال ابن يعيش و ابن عقيل الذي أورد في شرحه ألفية ابن مالك أنّ ابن مالك قد حصر علّة البناء في الشبه بالحرف ، و ذكر أنّ ما ذهب إليه ابن مالك قريب ممّا ذهب إليه أبو علي الفارسي ، وهو نفس ما ذهب إليه سيبويه ٢ .

و أبو حيّان لا يُنكر أنّ الفارسي ذكر من علل بناء الاسم الشبه بالحرف أو تضمّن معناه ، لكنّه أنكر عليه عدم ذكره بناء الاسم لوقوعه موقع الفعل ، و وقوع الاسم المعرب موقع اسم مبني ، والحقيقة أنّ ما اعترض به أبو حيّان على أبي علي من عدم بناء الاسم لوقوعه موقع الفعل ، هو اعتراضٌ صحيحٌ بدليل ذكر هذه العلّة عند كبار علماء النحو الذين سبق ذكرهم ، وكذلك فإنّ ما احتجّ به أبو حيّان على الفارسي من أنّ الاسم المعرب يُبنى لإضافته إلى اسم مبني هو احتجاجٌ صحيحٌ لورود هذه الحجّة عند بعض علماء النحو الثقات ، أمثال المبرّد الذي قال : " زعم سيبويه أنّ العرب إذا ضمت عربياً إلى عربي

---

١ - شرح المفصل ، ٣ / ٨٠ .

٢ - شرح ابن عقيل ، ١ / ٢٨ .

مما يلزمه البناء ألزمته أخفّ الحركات ، و هي الفتحة ، فقالوا : خمسة عشر يا فتى ، و هو جارى  
بَيَّتَ بَيَّتَ يا فتى " <sup>١</sup> .

و كذلك فإن ابن السراج قد ذكر أنّ أبا العباس المبرد ذهب إلى أنّ السبب في بناء الظرف " الآن " هو أنّه وقع في أول أحواله بالألف واللام ، و سبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولاً ، ثم يُعرّف بهما ، فلمّا خالف سائر إخوته من الأسماء ، و خرج إلى غير بابهِ بُني <sup>٢</sup> ، وهذه علّة أخرى لبناء الاسم لم يذكرها أبو علي و لا أبو حيّان .

لكلّ ما تقدّم في هذه المسألة فإنّني أرى أنّ اعتراض أبي حيّان علي الفارسي هو اعتراضٌ صحيح ؛ لأنّ كلام أبي حيّان أشملُ بذكر عللِ بناءِ الاسم ، كما أنّ كلام أبي علي لم يشمل كلّ عللِ بناء الاسم التي اتّفق عليها جمهور النّحاة ، و هي أنّ الاسم يُبنى ، إمّا لمشابهة الحرف أو لتضمّن معناه أو لوقوعه موقع الفعل المبني .

---

١ - المقتضب ، ٣ / ١٨٢ .

٢ - انظر رأي المبرد في الأصول في التّحو ، ٢ / ١٣٧ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين ، تأليف الإمام كمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد ، الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ ، مديرية الكتب والمطبوعات ، ١٩٨٨ م - ١٩٨٩ م ، مطابع الروضة التّمودجية - حمص ، ص ٤١١ ، ٤١٢ .

## مسألة في البديل

البديل هو واحد من جملة التّوابع في اللغة العربية ، ولقد عرّفه ابن مالك بقوله <sup>١</sup> :

التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمّى بدلا

وللبدل أقسامٌ أربعةٌ هي :

- بدل كل من كل ، وهو المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى ، كقولك : مررتُ بأخيك زيد.

- وبدل بعض من كل ، كقولك : أكلتُ الرّغيف نصفه .

- وبدل الاشتمال ، وهو ما يدلُّ على معنى في متبوعه أو يستلزم معنى في متبوعه ، كقولك : أعجبنى

زيدٌ حُسْنُهُ ، و لابدّ في بدل الاشتمال من رعاية أمرين :

أحدهما : إمكان فهم معناه مع الحذف ، كما في قولك : أعجبنى زيدٌ علْمُهُ و أدبُهُ ، فإنّ ذكرَ زيدٍ يشتمل

على علْمِهِ ، وأدبِهِ اشتمالاً يُفهمُ معناه في الحذف .

و الأمر الآخر : حُسْنُ الكلام على تقدير حذفه ، و من ثمّ امتنع ، نحو : أسرجتُ زيداَ فرسهُ ؛ لأنّه و إنّ فهم

معناه في الحذف لا يحسنُ استعمال مثله ، وإنّ جاء شيءٌ منه حُمِلَ على الإضراب أو الغلط ، والغالب في

بدل البعض ، والاشتمال مُصاحبة ضميرٍ عائِدٍ على المُبدل منه ، و قد يخلون عنه .

- والبديل المبين للمبدل منه ، بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه ، و هو نوعان :

الأول : بدل الإضراب ، و هو : ما يذكر متبوعه بقصد ، و يُسمّى بدل البداء ، مثاله قولك : أكلتُ تمراً

زبيباً ، أخبرتُ أولاً بأكل التّمَر ، ثمّ أضربتُ عنه ، و جعلته في حكم المتروك ذكره ، و أبدلتُ منه

الزّبيب ، على حدِّ العطفِ بـ " بل " إذا قلتُ : أكلتُ تمراً ، بل زبيباً .

والثاني : بدل الغلط والنسيان ، وهو : ما لا يريد المتكلّم ذكر متبوعه ، بل يجري لسانه عليه من غير قصدٍ

كقولك : لقيتُ رجلاً حماراً ، أردتُ أن تقولَ : لقيتُ حماراً ، فغلطتُ أو نسيتُ ، فقلتُ : رجلاً ، ثمّ تذكرتُ

فأبدلتُ منه الحمار <sup>٢</sup>

١ - شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك ، تأليف ابن النّاطم أبي عبد الله بدر الدّين محمّد ابن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك ، ت ٦٨٦ هـ ، تحقيق محمّد باسل عيون السّود ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ص ٣٩٣ .

٢ - انظر المصدر السابق ، ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

لقد اعترض السّهيلي في هذه المسألة على أبي علي الفارسي الذي عدّ كلمة " النَّار " من قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾<sup>١</sup> بدل اشتمال بقوله : " والعجبُ كلُّ العجبِ مِنْ إِمَامِ صِنْعَةِ النَّحْوِ فِي زَمَانِهِ ، وَفَارِسِ هَذَا الشَّأْنِ ، وَمَالِكِ عَنَانِهِ ، يَقُولُ فِي كِتَابِ " الْإِيضَاحِ " <sup>٢</sup> فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾<sup>٣</sup> إِنَّهَا بَدَلُ مِنْ " الْأُخْدُودِ " بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ ، وَالنَّارِ جَوْهَرٌ<sup>٤</sup> ، وَلَيْسَتْ بَعْرَضٌ<sup>٥</sup> ، ثُمَّ لَيْسَتْ مِضَافَةٌ إِلَى ضَمِيرِ الْأُخْدُودِ ، وَلَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ ، وَذَهَلُ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ هَذَا ، وَتَرَكَ مَا هُوَ أَصَحُّ فِي الْمَعْنَى ، وَأَلْيَقُ بِصِنَاعَةِ النَّحْوِ ، وَهُوَ حَذْفُ الْمِضَافِ وَإِقَامَةُ الْمِضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَأَنَّهُ قَالَ : " قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ، أَخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ " ، فَيَكُونُ مِنْ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُمَا لَعَيْنٌ وَاحِدَةٌ ، كَمَا قَالَ :

" رَضِيعِي لِبَانِ ثَدِي أُمُّ تَحَالَفَا " <sup>٦</sup> .

وفي رواية الخفض ، أراد : لبان ثدي أم ، فحذف المضاف إيجازاً ، واختصاراً " <sup>٧</sup> .

### مناقشة المسألة

يناقش السّهيلي في هذه المسألة رأي الفارسي في كون النار بدل اشتمال من الأخدود ، ويرفض رأيه ، ثم يدلل على أنَّ النَّارَ ليست من بدل الاشتمال ، بل هي من باب حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه وبالتالي فهو من بدل الشيء من الشيء ، ثم يستشهد ببيت من شعر الأعشى يثبت ما ذهب إليه .

١ - سورة البروج ، الآية ٤ - ٥ .

٢ - الإيضاح العضدي ، ص ٢٨٤ .

٣ - سورة البروج ، الآية ٤ - ٥ .

٤ - الجوهر : جوهر الشيء : حقيقته وذاته ، في الفلسفة : ما قام بنفسه ، ويقال له العَرَضُ ، وهو ما يقوم بغيره ، انظر المعجم الوسيط ص ١٤٩ ، والمعجم الفلسفي ، جمهورية مصر العربية ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م ، ص ٦٤ .

٥ - المصدر السابق : العَرَضُ ، في علم المنطق ما قام بغيره ، ضد الجوهر ، كالبياض ، والطول ، والقصر ، وفي الطب : ما يحسه المريض من الظواهر الدالة على المرض ، ص ٥٩٤ .

٦ - البيت على البحر الطويل ، وعجزه " بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ " ، انظر ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح و تعليق الدكتور محمد حسين ، الناشر : مكتبة الآداب بالجاميزات ، المطبعة النموذجية ، ص ٢٢٥ .

٧ - نتائج الفكر في النحو ، ص ٢٤٠ .

لا شك أنَّ السهيلي تأثر بأستاذه ابن الطراوة الذي اعترض على الفارسي في هذه المسألة بقوله : " وقال في البذل - أي الفارسي - في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ قِيلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ \* النَّارُ ذَاتُ الْوَقُودِ ﴾ <sup>١</sup> ، لأنَّ الأخدودَ مشتملٌ على النَّارِ <sup>٢</sup> ، وهو قولٌ باردٌ جدًّا ، جعلَ اشتمالَهُ عليه قطعاً على إبدالِهِ منه دونَ ضميرِ يعودُ إليه منه ، وإنَّما هو بدلٌ منه ، بدلُ الشَّيء الذي هو هو ، لأنَّ الأخدود إذا تُركتْ فيها النَّارُ تُسمَّى ناراً كالحطب والفحم ، وغيره ممَّا يتلبَّس به النَّارُ ؛ لأنَّها لا توجدُ إلَّا به ، ولا تتخيَّر عنه " <sup>٣</sup> .

غير أنَّ أبا علي لم يكن بدعاً في قوله : " النَّار " بدل اشتمال ، فقد سبقه ابن السَّراج إلى ذلك ، وتبعه على ذلك عدد من النُّحاة ، أمثال ابن عصفور الذي يرى أنَّ " النار " من قبيل بدل الاشتمال ، ويُعلِّل ذلك بأنَّ " النَّار " بدلٌ مِنَ الأخدود ؛ لأنَّه يجوز أن تقولَ : " قِيلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ " وأنتَ تعني " النَّار " ؛ ولأنَّه قد علِّمَ إنَّما كان ذلك من أجل النَّار التي اتَّخذوها في الأخدود لإحراق المؤمنين و المؤمنات ، لا الأخدود نفسه <sup>٤</sup> .

وابن هشام الذي عدَّ " النَّار " من الآية الكريمة بدلاً من الأخدود ، والضَّميرُ العائدُ إلى المبدل منه مُقدَّرٌ أي " النَّار فيه " ، وقيل : الأصلُ " ناره " ، ثمَّ نابَتْ " أل " عن الضَّميرِ . وكذلك فإنَّ مفسِّرين عدَّة قد عدَّوا " النَّار " في الآية الكريمة من باب بدل الاشتمال على ما ذكر أبو علي الفارسي ، ومن هؤلاء الطَّبْرسي في مَجْمع البيان <sup>٥</sup> ، و الزَّمخشري في الكشَّاف <sup>٦</sup> ، و ابن عطية في المُحرر الوجيز <sup>٧</sup> .

١ - سورة البروج ، الآية ٤ - ٥

٢ - انظر الإيضاح العضدي ، ص ٢٨٤ .

٣ - الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، ص ٩٥ .

٤ - انظر شرح جمل الزَّجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي ، ت ٦٦٩ هـ ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشُّعار ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ٢٥٣ / ٣ .

٥ - انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري المصري ، ت ٧٩١ هـ ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ٤٠٤ / ٣ .

٦ - انظر مَجْمع البيان في تفسير القرآن ، تأليف أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، دار المرتضى ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، ٢٤٠ / ١٠ .

٧ - انظر تفسير الكشَّاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التَّأويل ، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عُمر الزَّمخشري الخوارزمي ت ٥٣٨ هـ ، خرَّج أحاديثه و علَّق عليه خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ، ص ١١٩٢ .

٨ - انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، ت ٥٤٦ هـ ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، ٥ / ٤٦٢ .

والقرطبي في تفسيره <sup>١</sup>، وأبو حيان في البحر المحيط في أحد قوليه <sup>٢</sup>، والألوسي بقوله: "النار" بدل اشتغال من الأخدود، والرباطُ مقدّر أي فيه أو أقيم إلى مقام الضمير أو لأنّه معلوم اتّصاله به فلا يحتاجُ لرباطٍ " <sup>٣</sup>.

إذن بعد ذكر آراء عدد من النحاة والمفسرين في هذه المسألة والتي وافقوا فيها أبا علي الفارسي، فإنني أرجح رأي أبي علي الفارسي على رأي السهيلي الذي تبع فيه رأي أستاذه ابن الطراوة، ولا سيما أنّه لا يشترط في بدل الاشتغال وجود ضمير ظاهر يعود على المبدل منه شرطاً لازماً على ما ذكر السهيلي، بل إنّ وجوده على الغالب، وقد يخلو منه على ما ذكر ابن الناظم، فيقدّر بحسب ما ذكر ابن هشام، والألوسي.

---

١- انظر الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط٢، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، ٢٨٥ / ١٩.

٢- البحر المحيط، تأليف أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق، د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ٦٣١ / ٨.

٣ - انظر تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة محمود شكري الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٨٩ / ٣٠.

## مسألة في تعريف الاستثناء المنقطع

لقد ورد مصطلح الاستثناء عند كثيرٍ من أئمة النحوي، حيث أطلقوه على أحد أبواب النحو، و أرادوا به إخراج ما بعد إلّا ممّا قبلها، أي إخراج المستثنى ممّا دخل فيه من حكم المستثنى منه وللاستثناء أدوات يتّم بها إخراج المُستثنى ممّا دخل فيه من حكم المُستثنى منه، وهذه الأدوات هي: حرف الاستثناء "إلّا"، وما في معناها من الأسماء، والأفعال، فما جاء من الأسماء التي بمعنى "إلّا": "غير"، وسوى"، وما جاء من الأفعال ممّا فيه معنى "إلّا": "لا يكون وليس، و عدا، و خلا"، و ما فيه معنى "إلّا" من حروف الإضافة وليس باسمٍ "حاشا" و"خلا" في بعض اللغات<sup>١</sup>.

أمّا أنواع الاستثناء، فهي ثلاثة: الاستثناء المتّصل، و الاستثناء المنقطع، و الاستثناء المفرّغ. فالمتّصل و المنقطع يجب أن يتوفّر فيهما أركان الاستثناء الثلاثة: الأداة، و المستثنى منه، و المستثنى، و يأتي الاستثناء فيهما من الموجب و المنفي، أمّا الاستثناء المفرّغ، فهو ما حُذف منه المستثنى منه<sup>٢</sup>.

وقد اختلف بعض النحويين في تعريف الاستثناء المنقطع و حدّه، من ذلك ما أخذه أبو حيّان الأندلسي على أبي علي الفارسي بقوله: "وذهب أبو علي إلى أنّ الاستثناء المنقطع ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، أي لا يكون المستثنى من آحاد جنس المستثنى منه"<sup>٣</sup>، وردّ ذلك بقوله: ﴿لا يذوقون فيها الموت إلّا الموتة الأولى﴾<sup>٤</sup>

١ - انظر الكتاب لسبويه، ٣٠٩ / ٢، و شرح كتاب سبويه للسيرافي، ٤٧ / ٣.  
٢ - انظر كتاب الاستثناء في التّراث النّحوي و البلاغي، د. كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ص ١٥٠ - ١٥٢.  
٣ - الإيضاح العضدي، ص ٢١١.  
٤ - سورة النّخان، الآية ٥٦.

فهذا من جنس المستثنى ، وهو منقطع ، وبقولك : رأيت زيدا إلّا وجهه ، فالوجه ليس من جنس زيد لأنه ليس من آحاد جنسه . وهو مع ذلك استثناء متّصل باتفاق من النّحويين ، والصّحيح أن يقال : الاستثناء المنقطع هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه ، أو يكون بعضه إلّا أن معنى العامل غير متوجّه عليه " <sup>١</sup>

### مناقشة المسألة

في هذه المسألة يخالف أبو حيان أبا علي الفارسي في تعريف الاستثناء المنقطع ، ويدلل على صحّة اعتراضه بأدلة من القرآن الكريم ، ومن كلام العرب ، ثمّ يضع تعريفاً يبطل فيه جعل الجنسيّة فيصلاً للحكم على الاستثناء أنّه منقطع ، ويجعل عدم كون المستثنى بعضاً من المستثنى منه أو أنّه بعض منه غير أن معنى العامل غير متوجّه إليه هو الفيصل في الحكم على الاستثناء أنّه منقطع . وللنظر في صواب اعتراض أبي حيان على تعريف أبي علي الفارسي لابدّ من العودة إلى ما جاء عند بعض أئمّة التّحوفي هذه المسألة ، حيث يقول سيبويه في كتابه : " هذا باب يُختار فيه النّصب ؛ لأنّ الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الجّاز ، وذلك قولك : " ما فيها أحدٌ إلّا حماراً ، جاؤوا به على معنى ، ولكن حماراً ، وعمل فيه كعمل العشرين في الدّرهّم ، و أمّا بنو تميم ، فيقولون : " لا أحدٌ فيها إلّا حمارٌ ، أرادوا ليس فيها إلّا حمارٌ ، ولكنّه ذكر أحداً توكيداً ؛ لأنّ يُعلم أن ليس فيها آدمي ، ثمّ أبدل فكأنّه قال : ليس فيها إلّا حمارٌ " <sup>٢</sup> .

١ - التّذييل و التّكميل في شرح التّسهيل ، ٨ / ١٦٧ .

٢ - الكتاب لسيبويه ، ٢ / ٣١٩ .

أما السّيرافي فيرى أنّ الاستثناء المنقطع يكون إذا كان ما بعد "إلا" ليس جزءاً ممّا قبله ، نحو قولك : " ما في الدّار إنسان إلا حماراً " أو " إلا حمارٌ " ، و يرى كذلك أنّ هذا الاستثناء يجري مجرى " لكن " <sup>١</sup> .

و ابن السّراج يوافق السّيرافي في مقالته السابقة بقوله : " و اعلم أنّ من الاستثناء ما يكون مُنقطعاً من الأول ، و ليس ببعض له ، وهذا الذي يكون " إلا " فيه بمعنى لكن <sup>٢</sup> .

و كذلك يذكر ابن السّراج أنّ " إلا " في تأويل " لكن " إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين ، و في معنى " سوى " عند الكوفيين ، و أنّ الاختيار فيه التّصّب في كلّ وجه ، و أنّ " إلا " ضارعت " لكن " لأنّ " لكن " للاستدراك بعد النّفي ، فأنت توجب بها للتّاني ما نفيت عن الأول فمن هنا تشابهها <sup>٣</sup> .

أما المبرّد، فقد قال في هذه المسألة : " هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله ، و ذلك قولك : ما جاءني أحدٌ إلا حماراً ، و ما في القوم أحدٌ إلا دابةٌ ، فوجه هذا وحده التّصّب و ذلك ؛ لأنّ التّاني ليس من نوع الأول ، فيبدّل منه ، فتصّبّه بأصل الاستثناء على معنى و لكن " <sup>٤</sup> .

و ممّن تطرّق إلى هذه المسألة الزّجاجي في الجمل بقوله : " إذا كان المستثنى من غير جنس الأول، كان منقطعاً منه ، و كان منصوباً ، كقولك : " ما في الدّار أحدٌ إلا حماراً " ، و " ما فيها أحدٌ إلا ثوراً " و يذكر أنّ بني تميم يُبدلون مثل هذا مجازاً ، فيقولون : " ما في الدّار أحدٌ إلا حمارٌ " ، بالرفع " <sup>٥</sup> .

و كذلك ابن عقيل في شرحه لألفيّة ابن مالك ، يقول : " إمّا أن يكون الاستثناء متّصلاً ، أو مُنقطعاً ، والمراد بالمتّصل : أن يكون المُستثنى بعضاً ممّا قبله ، و بالمنقطع : ألا يكون بعضاً ممّا قبله " <sup>٦</sup> .

و أمّا الرّضي ، فيقول فيها : " فالمُستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدّد الأوّل قبل الاستثناء مُنقطعٌ سواءً كان من جنس المتعدّد ، كقولك : جاءني القومُ إلا زيداً ، أو لم يكن ، نحو : جاءني القومُ إلا حماراً " <sup>٧</sup> .

١ - انظر شرح كتاب سيبويه ، للسّيرافي ، ٦٤ / ٣ .

٢ - الأصول في النّحو ، ٢٨٩ ١ .

٣ - انظر المصدر السابق ، ٢٩٠ / ١ .

٤ - المُقتضب ، ٤١٢ / ٤ .

٥ - انظر الجمل في النّحو ، للزّجاجي ، ص ٢٣٥ .

٦ - شرح ابن عقيل ، ٢١٢ / ٢ .

٧ - انظر شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب ، ٧١٧ / ١ .

إذن بعد ذكر آراء عدد من أئمة النحو في مسألة الاستثناء المنقطع ممّن جاؤوا قبل عصر أبي علي الفارسي و ممّن عاصروه ،وممّن جاؤوا بعده ، يتبيّن لنا أنّ أبا علي الفارسي لم يكن بدعاً في رأيه ، بل توافق رأيه مع رأي علماء كبار ، أمثال سيبويه ، والمُبرّد ، والزّجاجي ، و كذلك فإنّ أبا حيّان لم يكن بدعا في رأيه أيضاً ، فقد سبقه إليه من أئمة النّحو ، السيرافي ، و ابن السّراج ، و ابن عقيل .

لكلّ ما سبق في هذه المسألة فإنّ القطع بصواب اعتراض أبي حيّان على رأي الفارسي أمرٌ غير جائز غير أنّي أميلُ إلى رأي أبي حيّان في أنّ الاستثناء المنقطع هو أنّ لا يكون المستثنى بعضُ المستثنى منه ، ولا ألزمه بما ألزمه الفارسي من وجوب كون المستثنى من جنس المستثنى منه لسببين :

الأول : وجود علماء كبار ، أمثال : السيرافي ، و ابن السّراج ، وابن عقيل توافق رأيهم مع رأي أبي حيّان ولم يشترطوا أنّ يكون المستثنى من جنس المستثنى منه .

والثّاني : هو ما ردّ به أبو حيّان مقالة أبي علي الفارسي بقوله تعالى : " لا يذوقون فيها الموتَ إلّا الموتة الأولى " <sup>١</sup> ؛ لأنّ الموتة من جنس الموت ، وهو مع ذلك استثناء منقطع .

وهذا هو ما ذهب إليه الرّضي ، إذ لم يشترط أنّ يكون المستثنى من جنس المستثنى منه مع اشتراطه ألا يدخل المستثنى في المتعدد قبل إلّا ، أي لا يكون جزءاً ممّا جاء قبل إلّا .

---

١ - سورة الدّخان ، الآية ٥٦ .

## مسألة في " لا سيّما "

" لا سيّما " تركيبٌ قديمٌ ، وقد كان مثار بحثٍ عند كثيرٍ من عماء النّحو ، منهم السيوطي الذي ذكر أنّ أصلَ " سيّ " " سيّ " ، وعينه واو ساكنه قلبت ياء لسكونها ، وأدغمت في الياء .  
ويروي السيوطي تخفيف الياء من " لا سيّما " عن الأخفش ، وابن الأعرابي <sup>١</sup> ، وآخرون ، ويروي منع التّخفيف عن ابن عصفور ، وذلك حذراً من بقاء الاسم المعرب على حرفين .  
ومن لغات العرب في سين " سيّما " أنّهم أبدلوا السين تاءً ، فقالوا : " لا تيّما " كما قالوا في النّاس : النّات ، وقُرئ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ ﴾ <sup>٢</sup> ، و أبدلوا أيضاً " لا " تاءً ، فقالوا : " تا سيّما " ، كما قالوا : قام زيدٌ تا بل عمرو ، أي : لا بل عمرو <sup>٣</sup> .

أمّا إعراب " سيّ " ، فقد اختلف علماء النّحو فيها ، حيثُ اعترض أبو حيّان الأندلسي على أبي علي الفارسي في إعرابها بقوله : " وزعم أبو علي في " الهيّيات " أنّ قولك : قام القوم لا سيّما زيدٍ ، ليست " لا " عاملةً التّصب في " سيّ " ، بل " سيّ " منصوب على الحال من الجملة السابقة ، ولم تتكرر " لا " وإن كان قياسها أنّ تتكرر ، ذلك كما تقول : جاء زيدٌ لا ضاحكاً ولا باكياً ، وكأنّنه قال : قام القوم غير مماتلين زيداً في القيام ، وما ذهب إليه فاسد لجواز دخول الواو على " لا " ، فتقول : قام القوم ولا سيّما زيدٍ ، ولو كان منصوباً على الحال لم يجز دخول الواو عليه ، كما لا يجوز : جاء زيدٌ ، ولا ضاحكاً ، ولا باكياً " <sup>٤</sup> .

١ - ابن الأعرابي ، هو أبو عبد الله محمّد بن زياد الكوفي ، لغوي ، ونحويّ ، و راوية لأشعار القبائل ، عالمٌ بالأنساب ، سمع من المُفضّل الضّبيّ الدّواوين و صحّحها ، و أخذ عن الكساني ، و ابن السكيت ، و ثعلب ، و عن الأصمعي ، ت ٢٣١ هـ ، له تصانيف منها ، النّوادر ، و تاريخ القبائل ، و معاني الشّعر ، و تفسير الأمثال ، و صفة الزّرع ، انظر ترجمته في وفيات الأعيان و أنباء الزّمان ، ٤ / ٣٠٦ ، و معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٤ / ٢٥٣٠ ، وبغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة ، ١ / ١٠٥ .

٢ - سورة النّاس ، الآية ١ .

٣ - انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٢ / ٢١٩ .

٤ - التّنزيل و التّكميل في شرح التّسهيل ، ٨ / ٣٦٥ .

## مناقشة المسألة

يعترض أبو حيان في هذه المسألة على أبي علي الفارسي في إعراب " لا سيّما " ، حيث يذهب أبو علي إلى أنّ " لا " مهملة غير عاملة النّصب في " سيّ " ، و " سيّ " منصوب على الحال ، ويرى أبو حيان أنّ ما ذهب إليه الفارسي غير صحيح لجواز دخول الواو على " لا " .

إنّ ما ذهب إليه أبو حيان قد سبقه إليه ابن هشام فيما نقله عن أبي علي الفارسي بقوله : " وفي الهيئَات للفارسي إذا قيل : قاموا لا سيّما زيد ، فلا مُهملة ، وسيّ حالٌ ، أي قاموا غير مماتلين لزيد في القيام ، ويردّه صحّة دخول الواو ، و هي لا تدخل على الحال المفردة ، و عدم تكرار " لا " ، و ذلك واجبٌ مع الحال المفردة " <sup>١</sup> .

ولقد قال سيبويه عن هذا التركيب : وسألت الخليل – رحمه الله – عن قول العرب : ولا سيّما زيد ، فزعم أنّه مثل قولك : ولا مثل زيد ، و ما لغو ، وقال : ولا سيّما زيد ، كقولهم : دَغ ما زيد ، وكقوله : ﴿ مثلًا ما بعوضة ﴾ <sup>٢</sup> ، ف " سيّ " في هذا الموضع بمنزلة مثل ، فمن ثمّ عملت فيه " لا " كما يعمل " ربّ " في مثل ، و ذلك قولك : " ربّ مثل زيد " <sup>٣</sup> ، وقال أبو محجن الثّقفي <sup>٤</sup> :

يا ربّ مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متّعته بطلاق

و كذلك فإنّ السّيوطي يقول : " والجمهور على أنّ " سيّ " اسم لا التبرئة <sup>٥</sup> ، وفتحته بناءً كهي في : لا رجل " ، و قال الفارسي : إنّهُ منصوب على الحال من الجُملة السّابقة ، وردّ بوجوب تكرار " لا " حينئذٍ و بمنع الواو ، إذ لا يُقال : جاء زيدٌ و لا ضاحكاً " <sup>٦</sup> .

١ – انظر مغني اللبيب عن كُتب الأعراب ، ١ / ٣٢٦ .

٢ – سورة البقرة ، الآية ٢٦ .

٣ – الكتاب لسبويه ، ٢ / ٢٨٦ .

٤ – البيت من البحر الكامل ، و هو منسوب لأبي محجن الثّقفي ، في الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، و غير موجود في ديوانه .

٥ – لا التبرئة هي " لا " النّاقية للجنس .

٦ – انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٢ / ٢١٨ .

لا شك أنّ أبا حيّان يجري في هذه المسألة على سنن جمهور النّحاة من أنّ " لا " عاملة النّصب في " سيّ " ، واستدلّ على بطلان ما ذهب إليه أبو علي بدليلٍ صحيح ، هو عدم جواز دخول الواو على الحال المفردة ، في حين يخالفهم أبو علي في مقالته ، والتي عدّها فيها " لا " مهملة ، و " سيّ " منصوب على الحال ، و ما يقوي ترجيحي رأي أبي حيّان على رأي الفارسي أنّ أبا علي قد ناقض كلامه في موضع آخر عندما قال : " ومنه قولهم : " سيّما " في نحو قولهم : " و لا سيّما زيد " ، وهي تُستعمل في الاستثناء ، وغيرها ، و ذلك قولهم : " جاءني القومُ لا سيّما زيد ، ف " سيّ " منتصبٌ بـ " لا " ، و الخبر مضمّرٌ ، و إنّما يصلحُ أنْ تعملَ " لا " فيه ، و إنّ كان مضافاً إلى معرفة ؛ لأنّه بمنزلة " مثل " ، فالإضافة إلى المعرفة لا تخصّصه ، كما لا تُخصّصُ " مثلاً " ، و الجملة في موضع نصبٍ لوقوعها موقع الاسم المُستثنى ، فهذا استعمالهم لها في الاستثناء <sup>١</sup> .

و قد ردّ السيّوطي ما ذهب إليه الفارسي بقوله : " و الصّحيح أنّها لا تُعدُّ من أدوات الاستثناء ؛ لأنّه مشاركتهم في القيام ، وليس تأكيد القيام في حقّه يُخرجه عن أن يكون قائماً ، وممّا يُبطل ذلك دخول الواو عليها ، وعدمُ صلاحية " إلّا " مكانها بخلاف سائر الأدوات ، فالمذكور بعدها ليس مُستثنى ، بل منبّه على أوّلويّته بالحكم المنسوب لما قبلها " <sup>٢</sup> .

١ - المسائل المشكّلة ، البغداديات ، ص ١١٨ .

٢ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٢ / ٢١٦ .

## مسألة في العطف

أسلوب العطف<sup>١</sup> واحد من أساليب اللغة العربية ، وقد كان مدار بحثي ، واختلاف عند عدد من علماء النحو في أزمنة مختلفة ، و ما اعترض ابن الطراوة على أبي علي الفارسي ، و تخطئته إياه في واحدة من مسائل أسلوب العطف إلا دليل على هذا الاختلاف ، فقد قال ابن الطراوة : " زعم - أي الفارسي - في هذا الباب أن الفاء في جواب الشرط هي التي تكون في العطف وليس كذلك ؛ لأنّ الجواب لا يُعطف وإنّما يُحمل على ما قبله ، ولو ترك المعطوف استغنى الأول عنه ، والفاء هنا غير تلك ؛ لأنّ الجواب لا بدّ منه ، وقد بينت أوجه الفاء الرابطة ، وفرقت بينها ، وبين العاطفة في المقدمات " <sup>٢</sup> .

## مناقشة المسألة

في هذه المسألة ينكر ابن الطراوة على الفارسي عدّه الفاء في جواب الشرط حرف عطف ، ويسوق أدلّة تثبت صحة اعتراضه على رأي أبي علي الفارسي ، ولكن عند العودة إلى رأي الفارسي في الإيضاح العضدي ، يظهر لنا أنّ ما ادّعه ابن الطراوة غير صحيح ، فقد قال الفارسي في باب حروف العطف : " وصفه حروف العطف أن تُشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله ، وهي تسعة : منها الواو في قولك : " رأيتُ زيداً و عمراً " ، و معناها الجمع بين الشيئين ، وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخراً في المعنى . و تقول : " اختصمَ زيدٌ ، و عمرو ، و اشترك بشرٌ ، و بكرٌ " ، و لا يجوز بغيرها من حروف العطف ، و

---

١ - العطف لغةً : الميل ، يُقال عطف فلان إلى ناحية كذا ، يعطف عطفاً إذا مال إليه ، و انعطف نحوه ، انظر لسان العرب ، ٣ / ٢٦٦٨ .

اصطلاحاً : هو تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه و بين متبوعه أحد الحروف العشرة ، مثل : قام زيدٌ و عمرو انظر معجم التعريفات ، ص ١٢٧ .

٢ - رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، ص ٩٥ . المقدمات كتاب لابن الطراوة ذكره كثيراً في رسالة الإفصاح ، ولكن لم أجد له نسخة خطية .

كذلك : المال بين زيد و عمرو ؛ لأنها تدلّ على الجمع ، والمعنى فيه لا يصحّ إلّا بها ، و لو قلته بالفاء أو بثمّ لجعلت الاختصام ، والاشتراك من واحدٍ ، و كذلك : سيّان زيدٌ ، و عمرو ، و سواء عبدُ الله ، و بشرٌ و أمّا قول الشاعر <sup>١</sup> :

و كان سيّان ألّا يسرحوا نَعَمًا      أو يسرحوه بها و اغْبَرَّت السَّوْحُ

فإنّما يشبه بذلك أنّك تقول : " جالس الحسن أو ابن سيرين " فيستقيم له أن يجالسهما جميعاً ، و منها الفاء في قولك : دخلت البصرة ، فالكوفة وهي تؤذن أنّ الثاني منها بعد الأول ، و من ثمّ وقعت في جواب الشرط نحو : إنّ دخلت الدار ، فأنت طالق <sup>٢</sup> .

يظهر جلياً من كلام أبي علي الفارسي ، أنّه لا يعدّ الفاء العاطفة فاء الشرط ، بل يبيّن الوظيفة الأساسية لحروف العطف ، و هي إشراك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبلها ، ثمّ يذكر من حروف العطف الواو و يذكر معناها المتفق عليه ، و هو الجمع بين الشّيين ، ويؤكد أنّ الواو تأتي بمكان لا تأتي فيه الفاء ، و لا " ثمّ " كقولك : " اختصم زيدٌ ، و عمر ، و اشترك بشرٌ و بكرٌ " ؛ لأنها تدلّ على الجمع ولا يصحّ إلّا بها ، و لو كان غيرها لكان الاختصام أو الاشتراك من واحد ، ثمّ يبيّن أبو علي الفارسي الفرق بينها و بين " أو " ويدلّل على أنّه من الممكن أن تكون " أو " بمعنى " الواو " كقولك : " جالس الحسن أو ابن سيرين " ، فيجوز أن تجالسهما معاً .

أمّا بالنسبة للفاء ، فيؤكد أبو علي أنّ وظيفتها هي إخبارنا أنّ الثاني منها بعد الأول ، و يقيس عليها فاء الشرط من جهة أنّ جواب الشرط يأتي بعد فعل الشرط ، إذ لا بدّ للجواب من فعل شرط يسبقه نحو : " إنّ دخلت الدار ، فأنت طالق " ، و الفارسي إذ يقيس فاء الشرط على الفاء العاطفة من حيث الوظيفة ، أي من حيث ترتيب الجواب ، و تعقّبه بعد فعل الشرط من دون وجود فاصل زمني كما هي الحال مع حرف العطف " ثمّ " فهو لا يجعلهما فاءً واحدةً ، وهذا واضح من عبارة الفارسي ، وهو خلاف ما فهمه ابن الطراوة الذي اجتزأ كلام أبي علي من دون أن يذكر ما ذكره الفارسي عن " الواو " وعن " أو " حيث شابّهت " أو "

١ - البيت من البسيط ، وينسب إلى أبي ذيب الهذلي ، انظر الإيضاح الغضدي ، ص ٢٨٥ .

٢ - الإيضاح الغضدي ، ص ٢٨٥ .

"الواو" بوظيفة الجمع بين المتعاطفين مع العلم أنّ "أو" تفيدُ التّخيير بين شيئين .  
بعد ما بيّنتُ في هذه المسألة ، فإنّي أرى أنّ أبا عليّ الفارسي لم يُخطئ في كلامه ، بل إنّ ابنَ الطُّراوة هو  
مَنْ أخطأ في فهم عبارة أبي عليّ ، وكذلك فقد اجتزأ كثيراً مِنْ كلام أبي عليّ الفارسي ممّا يُفسّرُ عبارتهُ ، و  
يوضّحها ، و بهذا لا يكونُ ابن الطُّراوة مُحَقّاً في اعتراضه على أبي عليّ الفارسي في هذه المسألة .

## مسألة في قول العرب : " هما خَطَانُ جَنَابَتِي أَنْفَهَا "

قال ابن الطَّراوة : وَرَعَمَ في هذا الباب " أي الفارسي " أَنَّ قَوْلَ العربِ : " هما خَطَانُ جَنَابَتِي أَنْفَهَا " مِنْ الشَّاذِّ الَّذِي يُحْفَظُ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا سَهْوٌ وَجْهٌ مَا نَصَّ سَيَبُويه في كتابه في باب ما ينتصبُ من الأماكن والوقت <sup>١</sup> ، ويُقالُ : " هما خَطَانُ جَنَابَتِي أَنْفَهَا " يعني الخطَّين اللذين اكتنفا جَنَبَي أَنْفِ الطَّيْبَةِ ، قال الشَّاعِرُ ، وهو الأعشى <sup>٢</sup> :

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْحَنُو ضَاحِيَةً      جَنَبَي فُطَيْمَةٍ لَا مِيلٌ وَلَا عَزْلُ

فهذا النَّصُّ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ دَفْعُهُ وَلَا يَسْغُ جَهْلُهُ <sup>٣</sup> ، ومنه قولُ الفرزدق <sup>٤</sup> :

فَبِتْنِ جَنَابَتِي مُطَرَّحَاتٍ      وَبِتُّ أَحْلُ مَعْقُودَ الْخَتَامِ

### مناقشة المسألة

في هذه المسألة يُخْطِئُ ابْنُ الطَّراوة أبا علي الفارسي ، ويأخذُ عليه ما عدّه الفارسي شاذّاً لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَينسبُ الفارسي إلى الجهل بعبارة سيبويه مستشهداً ببيت الأعشى ، وبيت الفرزدق على صحة ما ذهب إليه . لقد ذهب الفارسي في هذه المسألة إلى أَنَّ قولهم : " جَنَابَتِي أَنْفَهَا " هي من الأسماء المختصة المستعملة استعمال الظُّروف ؛ وَ أَنَّ هذا يُسْمَعُ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

لَا بَدَّ لَنَا في هذه المسألة من معرفة الفرق بين الظُّرف المبهم ، والظرف غير المبهم ، فقد بيّن ابن السّراج

١ - الكتاب ١ / ٤٠٥ .

٢ - البت من البسيط ، في ديوان الأعشى ، ص ٦٣ .

٣ - رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، ص ٦٩ .

٤ - البيت من الوافر ، وهو منسوب في الشعر والشعراء ، للفرزدق مع تغيير في عجزه " وَبِتُّ أَفْضُ أَغْلَاقَ الْخَتَامِ " ، انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق وشرح ، أحمد محمد شاكر ، الناشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م ، ١ / ٤٧٨ .

٥ - الإيضاح العضدي ، ص ١٨٢ .

هذا الفرق بشكل جلي ، حيث قال : " ومعنى المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره وهو يلي الاسم من أقطار ، نحو : خلف ، وقدام ، و أمام ، و ما أشبه ذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : قمت خلف المسجد لم يكن لذلك الخلف نهايةً تقف عندها ، وكذلك إذا قلت : قدام زيد ، لم يكن لذلك حد ينتهي إليه فهذا ، وما أشبهه هو المبهم الذي لا اختلاف فيه أنه ظرف ، أما مكة ، والمدينة ، والمسجد ، والدار ، والبيت فلا يجوز أن يكون ظرفاً ؛ لأن لها أقطاراً محدّدة معلومة ، تقول : قمت أمامك ، و صليت وراءك ، ولا يجوز أن تقول : قمت المسجد ، ولا قعدت المدينة ، ولا ما أشبه ذلك ، و الأمكنة تنقسم قسمين ، منها ما استعمل اسماً يتصرّف في جميع الإعراب وظرفاً ، ومنها ما لا يرفع ولا يكون إلا ظرفاً ، فأما الظروف التي تكون اسماً فذكر سيبويه : أنها خلفك ، وقدامك ، وأمامك ، وتحتك ، و قبالتك ، ثم قال : وما أشبه ذلك ، وقال : و من ذلك هو ناحية من الدار ، ومكاناً صالحاً ، وداره ذات اليمين ، وشرقي كذا و كذا ، قال : وقالوا : منازلهم يميناً وشمالاً ، وهو قصدك ، وهو حلة الغور ، أي قصده ، وهما خطان جنبائتي أنفهما ، يعني الخطين اللذين اكتنفا أنف الظبية " ١ .

وجاء عند ابن مالك : " أن الصالح من أسماء الأمكنة للظرفية القياسية أربعة أنواع ، من هذه الأنواع ما دلّ على مسمى إضافي محض ، أي على مسمى لا تعرفه حقيقة بنفسه ، بل بما يُضاف إليه كمكان ، وناحية ، و أمام ، و وراء ، وكجنايتي في قول العرب : " هما خطان جنبائتي أنفها " ٢ .

يظهر من كلام ابن مالك أنه يعدّ " جنبائتي أنفها " من الظروف المبهمة غير المعلومة ، وهو بهذا يوافق سيبويه ، وابن السراج .

١ - الأصول في النحو ، ١ / ١٩٧ .  
٢ - شرح التسهيل لابن مالك ، ٢ / ٢٢٥ .

ولقد تطرّق أبو حيّان الأندلسي إلى هذه المسألة ، فقال : " والصّحيح أنّه من قبيل الاسم المبهّم ؛ لأنّه يقع على صَفْح الأنف ، وعلى ما اتّصل به بغير تراخٍ أو بتراخٍ يسير ، وليس له حد محقق ينتهي إليه ، و إذا كان كذلك ، فهو من قبيل المبهّم " <sup>١</sup> .

فأبو حيّان يوافق سيبويه في أنّها ظرفٌ مبهّم ؛ لأنّه بمعنى ناحية ، ويخالف الفارسي من جهة أنّه لا يجوز القياس عليه ، و يوافقه من جهة أنّ هذه الأسماء الّتي نصّبناها العرب على الظّرفية حقّها أن تحفظ . بعد ذكر آراء عدد من كبار علماء النّحو في هذه المسألة ، فإنّي أرجّح رأي ابن الطّراوة الذي وافق فيه رأي كبار علماء النّحو في عصورٍ مختلفةٍ ، أمثال ابن السّراج ، وابن مالك ، وأبي حيّان الأندلسي ، على رأي أبي علي الفارسي ، ولا سيّما أنّ ابن الطّراوة استشهد على صحة كلامه بشعر من يُحتجُّ بشعره من أمثال : الأعشى ، والفرزدق ، اللّذين ذكرا " جَنَابَتِي أَنفَهَا " بالنّصب ممّا يثبت أنّ العرب قد استعملتها كظرفٍ مبهّم ، وهي ممّا حُفِظَ ، و يُقاسُ عليه .

---

١ - التّنزيل و التّكميل في شرح كتاب التّسهيل ، ٣٢ / ٨ .

## الآراء التي خالف فيها علماء النحو في الأندلس أبا علي الفارسي في الأفعال

### مسألة في تعدّي الفعل "سمع" إلى مفعولين

تقسم الأفعال في اللغة العربية إلى أفعال متعدية، وأخرى لازمة تكتفي بمرفوعها ، فالأفعال المتعدية ثلاثة أنواع، منها : ما يتعدى لمفعول به واحد ، وهي كثيرة في اللغة العربية ، ومنها ما يتعدى لمفعولين ، و هي نوعان : الأول : ما كان أصله مبتدأ و خبراً ، وهذا من باب ظنّ و أخواتها ، و الثاني : ما ليس أصلهما مبتدأ و خبراً ، وهو من باب أعطى و أخواتها ، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

و المسألة التي نتناولها بالبحث هي هل الفعل "سمع" يتعدى لمفعولين أو يكتفي بمفعول واحد ؟ .  
لقد اختلف بعض علماء النحو في هذا الفعل ، حيث عدّه بعضهم من الأفعال التي تتعدى لمفعولين في حين اقتصر بعضهم الآخر على تعديته لمفعول واحد ، ومثال هذا الخلاف يظهر لنا جلياً في اعتراض ابن السّيد البطليوسي على أبي علي الفارسي بقوله : " زعم الفارسي في الإيضاح <sup>١</sup> أنّ " سمع " يتعدى إلى مفعول واحد ، إذا كان مما يُسمع ، كقولك : " سمعتُ كلامَ زيدٍ " ، وإن كان مما لا يسمع ، تعدّى إلى مفعولين كقولك : " سمعتُ زيداً يقول كذا و كذا " ، فتقديره عنده في موضع المفعول الثاني . وهذه من مسائله التي غلط فيها ؛ لأنّ " سمعت " لو كان مما يتعدى إلى مفعولين لم يخلُ أن يكون من باب ما يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز السكوت على أحدهما ، وهو من باب ظننت وأخواتها أو يكون من باب ما يجوز فيه السكوت على أحد المفعولين ، وليس في العربية باب آخر له حكم ثالث ، فلا يجوز أن يكون من باب ظننت ؛ لأنهم عدّوه إلى مفعول واحد ، فقالوا : " سمعت كلامَ زيدٍ " ، ولا يجوز أن يكون من باب أعطيت ؛ لأنّ باب

١ - انظر الإيضاح العضدي ، ص ١٧٠

أعطيت لا يجوز أن يكون المفعول الثاني فيه إلا اسماً محضاً ، ولا يجوز أن يقع موقعه فعلٌ ، ولا جملة وأن تقول: سمعتُ زيداً يتكلم ، وسمعتُ زيداً وهو يتكلم ، فتأتي بعده بفعل أو بجملة ، فإذا بطل أن يكون "سمعت" من باب ظننت ، ومن باب " أعطيت " ثبت أنه مما يتعدى إلى مفعول واحد ، وأنتك إذا قلت : " سمعتُ زيداً يقول " ، " فيقول " في موضع الحال ، لا في موضع المفعول الثاني ، وإنّ تقديره سمعت كلام زيد يقول ، فتكون حاسة السمع بمنزلة الحواس الخمسة في تعدّيها إلى مفعول واحد ، كقولك : " أبصرتُ الرَّجل ، وشممتُ الطَّيب ، وذقتُ الطعام ، ولمستُ الشيء " <sup>١</sup> .

### مناقشة المسألة

في هذه المسألة يعلن البطليوسي صراحة أنّ أبا علي الفارسي قد أخطأ في كتابه الإيضاح بزعمه أنّ الفعل سمع يتعدى إلى مفعول به واحد إذا كان مما يُسمع ، كقولك : " سمعت كلام زيد " ، وإن كان مما لا يُسمع يتعدى إلى مفعولين ، كقولك : " سمعتُ زيداً يقول كذا وكذا " .  
والبطليوسي يستدلّ على صحة كلامه وخطأ الفارسي بدليل أنّ الأفعال إذا تعدّت إلى مفعولين ، لابدّ أن تكون من باب ظنّ وأخواتها ، وهذا غير جائز؛ لأنّ ظنّ وأخواتها تنصب مفعولين دائماً ، أمّا سمع ، فقد نصب مفعولاً واحداً مثل قولك : " سمعتُ كلامَ زيدٍ " ، وكذلك لا يجوز أن يكون من باب الفعل " أعطى " المتعدي لاثنتين ؛ لأنّ المفعول الثاني في " أعطى " لا يجوز أن يكون إلا اسماً ، وهنا جاء المفعول الثاني للفعل " سمع " جملةً ، وعلى هذا تكون جملة " يقول " في " سمعت زيداً يقول " في محل نصب حال وبالتالي يُعامل الفعل " سمع " معاملة أفعال الحواس المتعدية إلى مفعول واحد .

١ - الحل في شرح أبيات الجمل ، ص ١٩٢

لقد تطرّق إلى هذه المسألة عددٌ من علماء النّحو ، أمثال ابن مالك الذي قال فيها : " و ألحق الأخفش ، و أبو علي الفارسي بأفعال هذا الباب – أي باب ما يتعدّى لمفعولين - الفعل " سمع " إذا وليها اسم غير مسموع ، كقولك : " سمعتُ زيداً يقرأ " فإذا وليها اسمٌ مسموعٌ اكتفت به ، كقولك : " سمعتُ حديثك " <sup>١</sup> . وممن خالف الفارسي في هذه المسألة أبو حيّان الأندلسي بقوله : " سمع " إن دخلَ على مسموعٍ تُعدّى لواحدٍ ، نحو : سمعتُ كلامَ زيدٍ ، كغيره من أفعال الحواس ، و إن دخلَ على ذاتٍ ، و جاء بعده فعل أو اسم في معناه ، نحو : سمعتُ زيداً يتكلّم ، و سمعتُ زيداً يقول كذا ، ففي هذه المسألة خلافٌ ، منهم من ذهب إلى أنّ ذلك الفعلُ أو الاسم إن كان قبله نكرة كان صفةً لها أو كان معرفةً كان حالاً منها . ومنهم من ذهب إلى أنّ ذلك الفعل أو الاسم هو في موضع المفعول الثاني لسمع ، و جعل سمع ممّا يُعدّى إلى واحدٍ إن دخلَ على مسموعٍ ، وإلى اثنين إن دخلَ على ذاتٍ ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي، و الصّحيح القول الأول ، و هذا مقرر في علم النّحو <sup>٢</sup> .

أمّا الأجرومي ، فقد وافق الفارسي و الأخفش فيما ذهبوا إليه من تعدّي الفعل " سمع لمفعولين <sup>٣</sup> ، و قد خالفهما شارح الأجرومي بقوله في قولك : " سمعتُ النّبي يقول " النّبيّ : مفعولٌ به ، و يقول : في موضع نصبٍ على الحال " <sup>٤</sup> .

و ابن عصفور أيضاً قد تطرّق لهذه المسألة ، و رجّح أن يكون الفعل " سمع " من الأفعال التي تتعدّى لمفعولٍ واحدٍ ، لا لمفعولين ، وما بعدها " حال " و قدّم أدلّة تقوي ترجيحه و تتوافق مع ما قدّمه البطلاني وأبو حيّان <sup>٥</sup> .

١ - شرح الكافية الشّافية ، لابن مالك ، ٤٠١ .

٢ - البحر المحيط ، ٣ / ١٩٧ .

٣ - انظر شرح الأجروميّة ، للشيخ العلامة محمّد بن صالح العثيمين ، مكتبة الرّشيد ، ط ١ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، ص ٢٨٥ .

٤ - المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

٥ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ، ١ / ٢٧٦ .

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ الفعلَ "سمع" هو من الأفعال التي اختلفت في تعدّيها لمفعولين ، و رأي جمهور النحاة أنّها تتعدّى لمفعولٍ واحدٍ ، لا لمفعولين <sup>١</sup> ، وهو ما ذهب إليه البطليوسي ، وابن الباذش <sup>٢</sup> ، وأبو حيّان الأندلسي ، وهذا ما أرجّحه على رأي أبي علي الفارسي ، ولا سيّما أنّ ما ساقه البطليوسي من الأدلة صحيحٌ ، ويحتجّ به .

---

١ - انظر الذرر السّنية في دراسة المقدّمة الجروميّة ، لأبي بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش ، ص ٥٠ .  
٢ - انظر رأي ابن الباذش في هذه المسألة في النّكت الجسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيّان النّحوي الأندلسي الغرناطيّ ، ت ٧٤٥هـ تحقيق و دراسة ، د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، ص ٩٠ .

## مسألة في نصب الفعل المضارع و رفعه بعد الاستفهام

لا شك أنّ نصب الفعل المعطوف على فعلٍ سابقٍ له مسبوق باستفهام كان مثارَ خلافٍ لدى بعض كبار النحويين ، فبعضهم اشترط في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى ، فإنّ تضمّن لم يَجْزُ النَّصْب وبعضهم لم يشترط ذلك ، وممّن تطرّق إلى هذه المسألة أبو حيّان الأندلسي بقوله : " ذهب بعض النحاة إلى أنّ الاستفهام إذا كان عن المسند إليه الفعل ، لا عن الفعل ، فلا يجوز فيه النَّصْب ، نحو : أزيدُ يقرضُني فأسأله ؟ والصحيحُ الجواز ، وذهب أبو علي <sup>١</sup> ، وتبعه ابنُ مالك <sup>٢</sup> إلى أنّه يُشترط في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى ، فإنّ تضمّن لم يَجْزُ النَّصْب ، نحو قولك : " لَمْ ضَرَبْتَ زيداَ فيجازيك " ولم يَشترطه أحدٌ من أصحابنا ، والصحيح جواز النصب ، وإذا تعدّر سَبْكُ مصدرٍ يُرادُ استقباله لأجل مُضِيِّ الفعل ، قُدِّرَ فيه مَصْدَرٌ مقدّر استقباله ممّا يَدُلُّ عليه المعنى ، فإذا قال : لم ضربت زيداَ فيضربُك ؟ قُدِّرَ : لِيَكُنْ منك تعريفٌ سبب ضَرْبِ زيداَ فَضَرْبٌ ، والصحيحُ أنّه لا يشترط " <sup>٣</sup> .

---

١ - الإغفال ، وهو المسائل المصلحة من كتاب " معاني القرآن و إعرابه " لأبي إسحاق الزجاج تصنيف ، العلامة أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق وتعليق ، د . عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي - دبي ، مركز جمعية الماجد للثقافة و التراث ، ٢٠٠٣ ، ١٣١ / ٢ .

٢ - شرح التسهيل لابن مالك ، ٤ / ٣٠ .

٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ص ١٦٧١

## مناقشة المسألة

يخالف أبو حيان بعض النحاة في مسألة نصب الفعل بعد الفاء في نحو : " أزيدُ يقرضني فأسأله ؟ " لكن من دون أن يسميهم ، فيقول : إنّ الصحيح خلاف ما ذهبوا إليه من عدم جواز النصب إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الفعل لا عن الفعل ، ثم يذكر أنّ أبا علي ، وابن مالك يشترطان في الاستفهام عدم تضمن وقوع الفعل فيما مضى ، ثم إنّ أبا حيان يعلن مخالفتَهُ رأييهما بعدم الشرط ، و بجواز النصب .

لقد فصل أبو حيان في هذه المسألة في كتابه البحر المحيط في تفسير قوله تعالى : ﴿ يا أهل الكتاب لم تلبسون الحقّ بالباطل وتكتمون الحقّ وأنتم تعلمون ﴾<sup>١</sup> بقوله : " وأجاز الفراء<sup>٢</sup> ، والزجاج<sup>٣</sup> في " و يكتمون " النصب ، فتسقط النون من حيث العربية على قولك : لم تجمعون ذا وذا ، فيكون نصباً على الصّرف ، في قول الكوفيين ، وبإضمار " أن " في قول البصريين .  
وأنكر ذلك أبو علي<sup>٤</sup> ، وقال : الاستفهام وقع على اللبس فحسب ، وأمّا " يكتمون " فخير حتماً لا يجوز فيه إلا الرفع بمعنى أنّه ليس معطوفاً على " تلبسون " ، بل هو استئناف خبر عنهم أنّهم يكتمون الحقّ مع علمهم أنّه حقّ " <sup>٥</sup> .

---

١ - سورة آل عمران ، الآية ٧١ .

٢ - معاني القرآن للفراء ، ١ / ٢٢٢ .

٣ - معاني القرآن و إعرابه ، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السّري ، ت ٣١١ هـ ، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ١ / ٤٢٨ .

٤ - قال الفراء : فإن قلت : و ما الصّرف ؟ قلت : أنّ تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصّرف ، انظر معاني القرآن للفراء ، ١ / ٣٥ .

٥ - الإغفال ٢ / ١٣٠

٦ - تفسير البحر المحيط ، ٢ / ٧٨٥ .

ثم يذكر أبو حيان أن ابن عطية قال : " قال أبو علي : الصَّرفُ ها هنا يقبح ، وكذلك إضمار أن ؛ لأنَّ " يكتُمون " <sup>١</sup> معطوف على موجب مقرر ، وليس بمستفهم عنه ، وإنَّما استفهم عن السبب في اللبس واللبس موجب ، فليست الآية بمنزلة قولهم : " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " ، وبمنزلة قولك : " أقوم فأقوم " والعطف على الموجب المقرر قبيح متى نُصب ، إلا في ضرورة شعر ، كما روي :  
وألحق بالحجاز فأستريحاً <sup>٢</sup>

وقد قال سيبويه في قولك : " أسرت حتى تدخلها " <sup>٣</sup> لا يجوز إلا النصب في " تدخل " ؛ لأنَّ السَّير مستفهم غير موجب ، وإذا قلنا : " أيهم سار حتى تدخلها " رفعت ؛ لأنَّ السَّير موجب ، والاستفهام إنما وقع عن غيره <sup>٤</sup> . انتهى ما نقله ابن عطية عن أبي علي .

ثم يتابع أبو حيان ، فيقول : " والظاهرُ تعارضُ ما نُقلَ مع ما قبله ؛ لأنَّ ما قبله فيه أنَّ الاستفهام وقع على اللبس فحسب ، وأما " يكتُمون " فخير حتماً ، ولا يجوز فيه إلا الرفع ، وفيما نقله ابن عطية أنَّ " يكتُمون " معطوف على موجب ، وليس بمستفهم عنه ، فيدل العطف على اشتراكهما في الاستفهام عن سبب اللبس وسبب الكتم الموجبين ، وفرق بين هذا المعنى ، وبين أن يكون " ويكتُمون " إخباراً محضاً لم يشترك مع اللبس في السؤال عن السبب ، وهذا الذي ذهب إليه أبو علي من أنَّ الاستفهام إذا تضمَّن وقوع الفعل لا ينتصب الفعل بإضمار أنَّ في جوابه ، تبعه في ذلك ابن مالك ، فقال في " التسهيل " حين عدَّ ما يُضمر

١ - ذكر أبو حيان الفعل بصيغة " يكتُمون " وهو خلاف الآية وخلاف ما نقله عن ابن عطية ، و الصواب " تكتُمون " .

٢ - البيت من الوافر ، و صدره : سأترك منزلي لبني تميم ، وهو للمغيرة بن حبناء الحنظلي التميمي ، انظر الكتاب ٣ / ٣٩ و شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري ، خرَّج الشواهد وصنَّفها وشرحها ، محمد حسن شرَّاب ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٢٧ - ٢٠٠٧ م ، ١ / ٢٥٠ .

٣ - انظر الكتاب ، ٣ / ٢٥ .

٤ - انظر الإغفال ، ٢ / ١٣١ ، و تفسير ابن عطية ، ١ / ٤٥٣ .

٥ - انظر المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ١ / ٤٥٣ ، و تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، ٢ / ٧٨٥ .

" أن " لزوماً في الجواب، فقال : " أو لاستفهام لا يتضمّن وقوع الفعل " <sup>١</sup>، فإنّ تضمّن وقوع الفعل ، لم يجز النصب عنده ،نحو : " لم ضربت زيداً، فيجازيك "؛ لأنّ الضرب قد وقع ولم نرَ أحداً من أصحابنا يشترط هذا الشرط الذي ذكره أبو علي ، وتبعه فيه ابنُ مالك في الاستفهام ، بل إذا تعدّر سبك مصدر ممّا قبله إمّا لكونه لبس ثمّ فعل ، ولا ما في معناه ينسبك منه ، وإمّا لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لأجل مضي الفعل ، فإنّما يقدر فيه مصدر مقدّر استقباله ممّا يدل عليه المعنى ، فإذا قال : " لم ضربت زيداً فأضربك " أي ليكنْ منك تعريفٌ بضربِ زيدٍ فَضْرَبُ مَنّا ، وما ردّ به أبو علي على أبي إسحاق ليس بمتجه ؛ لأنّ قوله : " لم تلبسون " ليس نصّاً على أنّ المضارع أريدَ به الماضي حقيقة ، إذ قد ينكر المستقبل لتحقق صدوره لا سيّما على الشخص الذي تقدّم منه وجود أمثاله ، ولو فرضنا أنّه ماضٍ حقيقة فلا ردّ فيه على أبي إسحاق ؛ لأنّه كما قررنا قبل ، إذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة ، سبكانه من لازم الجملة .

وقد حكى أبو الحسن بن كيسان نصب الفعل في جواب الاستفهام حيث الفعل المستفهم عنه محقق الوقوع نحو : " أين ذهب زيدٌ ، فنتبعه ؟ " ، وكذلك في : " كم مالك فنعرّفه ؟ " و " من أبوك فنكرمه ؟ " لكنّه يتخرّج على ما سبق ذكره من أنّ التقدير : " ليكنْ منك إعلام بذهاب زيد فاتّباع مَنّا " ، و " ليكنْ منك إعلامٌ بقدر مالك فمعرفةٌ مَنّا " ، و " ليكنْ منك إعلامٌ بأبيك ، فإكرامٌ مَنّا له " <sup>٢</sup>.

لا بدّ من إيراد قول أبي علي الفارسي في هذه المسألة كما ورد في الإغفال ، حيث يقول : " الصّرفُ هنا يقبُحُ ، وكذلك إضمار " أن " ؛ لأنّ الاستفهام لم يقع عن الفعل ، فيكون كقولك " أيقومُ فأقومُ ؟ " إنّما الاستفهام عن الاسم ، واللبس ليس بمستفهم عنه ، بل هو متيقنٌ مُخبرٌ به ، ألا ترى أنّ إيقاعه حقٌّ وأنّهم موبّخون على فعله ، وإذا كان كذلك كان عطفاً على موجب ، والعطف على الموجب لا ينتصب إلّا

١ - انظر شرح التنزيل ، ٢٩/ ٤ - ٣٠

٢ - انظر تفسير البحر المحيط ٧٨٦/ ٢ ، و شرح التنزيل لابن مالك ، ٣٠/ ٤ .

إلا في ضرورة الشعر ، كقوله :

والحقُّ بالحجاز فأستريحاً<sup>١</sup>

ويدلُّك على أنّ " تَلْبِسُونَ " إيجابٌ ، فلا يَسُوغُ العطفُ بالنَّصبِ عليه لكونه موجباً غير مستفهم عنه قول سيبويه : " أيُّهم سار حتّى يدخلُها " <sup>٢</sup> ألا ترى أنّه أجاز الرّفع بعد " حتّى " في الفعل ، وذهب إلى أنّ السّير موجبٌ غير مستفهم عنه ، وإنّما المستفهم عنه صاحب السّير ، فكذلك المستفهم عنه في الآية المعنى الذي فعلوا من أجله اللبس ، فاللبس موجبٌ ، كما أنّ السّير مثبتٌ موجبٌ في : " أيُّهم سار " ، ولو لم يكن اللبس مثبتاً في قوله : ﴿ لَمْ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ ﴾ <sup>٣</sup> ، وكان مستفهماً عنه ، لكان السّير في قولهم : " أيُّهم سار حتّى يدخلُها " غير مثبتٍ وكان استفهماً ، لم يَجْزُ الرّفع فيما بعد حتّى ، كما لا يجوزُ فيما بعد الاستفهام ، ألا ترى أنّك لو قلت : " أسرت حتّى تدخلُها ، فرفعت لم يَجْزُ ، كما جاز في قولك : " أيُّهم سار حتّى يدخلُها " ، وهذا أبينٌ ، بعد دراسة المسألة والبحث فيها ، وجدت أنّ أبا حيان لم يأخذ عبارة الفارسي بشكلٍ دقيقٍ ، فأبو حيان يقول : إنّ أبا علي قال : " الاستفهام وقع على اللبس " في حين أنّ نصّ أبي علي في الإغفال هو " اللبس ليس بمستفهم عنه ، بل هو متيقنٌ مُخَبَّرٌ به " <sup>٤</sup> .

و أمّا العطفُ الَّذي ذكره الفارسي في " تكتُمون " ، فهو عطف على موجبٍ مقررٍ ، وليس بمستفهم عنه ، وإنّما استفهم عن السبب في اللبس ، وبهذا يسقط ما ذكره أبو حيان من تعارضٍ بين ما نقله ابن عطية عن الفارسي و ما ذكره هو عن الفارسي ، ولا سيّما أنّ أبا علي لم يكن بدعاً في كلامه ، بل استدلّ على عدم

١ - انظر الكتاب ، ٣ / ٣٩ ، و شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ، ص ٢٥٠ .

٢ - الكتاب ، ٣ / ٢٤ - ٢٥ .

٣ - سورة آل عمران ، الآية ٧١ .

٤ - الإغفال ، ٢ / ١٣١ .

٥ - انظر المصدر السابق ، ٢ / ١٣٢ .

جواز العطف بالنصب على موجب غير مستفهم عنه بكلام سيبويه الذي رفع الفعل " يدخلها " في قولك :  
 " أيهم سار حتّى يدخلها " ، غير أنّ الفارسي جَوَزَ العطف بالنّصب على موجب في الضرورة الشعرية فقط .  
 وأمّا بالنسبة إلى ما ذهب إليه أبو علي الفارسي ، وتبعه فيه ابن مالك من أنّه يشترط في الاستفهام ألاّ  
 يتضمّن وقوع الفعل فيما مضى ، فإنّ تَضَمَّنَ لَمْ يَجْزُ النَّصْبُ ، نحو قولك : " لَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَيَجَازِيكَ " .  
 فإنّني أرجّح ما ذهب إليه أبو حيان من عدم ضرورة وضع ذلك الشرط ، وذلك لإمكانية تخريج الكلام  
 بتقدير مصدر مقدّر استقباله ممّا يدلُّ على المعنى ، نحو " ليكن منك تعريف بضرب زيد ، فضرب ممّا " .  
 كما أنّ ما يعزز كلام أبي حيان وتخرجه حكاية ابن كيسان<sup>١</sup> نصب الفعل في جواب الاستفهام حيثُ  
 الفعل محقق الوقوع ، نحو " أين ذهب زيدٌ فَنَتَّبَعُهُ " على تقدير مصدر ليكن منك إعلامٌ بذهاب زيدٍ ، فاتّباعُ  
 ممّا " ، وكذلك فإنّ ابن عقيل رجّح قولَ الرّجاج على قول أبي علي بقوله : " وهذا الذي أخذه المصنف  
 " أي ابن مالك " من كلام الفارسي في الإغفال مع الزجاج ، حيثُ قال الزجاج في قوله : يُقَالُ :  
 ﴿ لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْمُونَ ﴾<sup>٢</sup> ، لو قال : " وتكتموا " لجاز ، أي لم تجمعون بين ذا وذا ؟ ولكن  
 الذي في القرآن أجود في الإعراب ، فردّ الفارسي قوله ، والأقرب خلاف قول الفارسي " <sup>٣</sup> ، وكذلك فقد  
 أجاز القرطبي في تفسيره النصب في الآية الكريمة بقوله : " ويجوز " تكتموا " على جواب الاستفهام " <sup>٤</sup> .

١ - انظر رأي ابن كيسان في شرح التّسهيل ، ٢٩ / ٤ - ٣٠ .

٢ - سورة آل عمران ، الآية ٧١ .

٣ - المساعد على تسهيل الفوائد ، ٨٦ / ٣ .

٤ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ١١١ / ٤ .

## الآراء التي خالف فيها علماء النحو في الأندلس أبا علي الفارسي في الحروف

### مسألة في "لما"

لقد اختلف علماء النحو في "لما" ، فمنهم من قال : إنها حرفٌ ، وله أدلتهُ، وبراهينه على حرفيتها ، ومنهم من قال : إنها اسم ، وله حجة على اسميتها كذلك ، والمسألة التي بين أيدينا مثالٌ على هذا الخلاف حيث يقول السهيلي : " زادوا " أن " بعد " لما " في قولهم : " لما أن جاء زيدٌ أكرمتك " ولم يزيدها بعد ظرف سوى " لما " ، وذلك أن " لما " ليست في الحقيقة ظرف زمان ، لكنه حرفٌ يدلُّ على ارتباط الفعل الثاني بالأول وأن أحدهما ، كالعلة للآخر بخلاف الظرف من الزمان إذا قلت : " حين قام زيد قام عمرو " فجعلت أحدهما وقتاً للآخر على اتفاق لا على ارتباط ، فلذلك زادوا " أن " بعدها صيانة لهذا المعنى وتخليصاً له من الاحتمال العارض في الظرف ، إذ ليس الظرف من الزمان بحرف ، فيكون قد جاء لمعنى كما هو في " لما " ، وقد زعم الفارسي أنها مركبة من " لم " و " ما " وما أدري وجه قوله ، وهو عندي من الحروف التي لفظها شبه من الاشتقاق وإشارة إلى مادة ، هي مأخوذة منها ، نحو ما تقدّم في " سوف " و " ثم " ؛ لأنك تقول : " لمنتُ الشيء لما " إذا ضمنت بعضه إلى بعض ، وهذا نحو من المعنى الذي سبقت إليه " لما " ؛ لأنه ربط فعل بفعل على جهة التسبيب أو التعقيب " ١ .

ولقد رفض أبو حيّان الأندلسي قول أبي علي الفارسي في المسألة نفسها بقوله : " لما " التعليقية حرف عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ، وعبر عنه بعضهم بحرف وجود لوجود ، والذي تلقيناه

---

١ - نتائج الفكر للسهيلي ، ص ٩٧ .

من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب<sup>١</sup>، وذهب ابن السراج<sup>٢</sup>، وابن جنّي<sup>٣</sup>، والفارسي<sup>٤</sup> إلى أنّه ظرف زمان بمعنى حين، والصحيحُ مذهبُ سيبويه، وليها فعلٌ مثبت لفظاً ومعنى أو مضارعٌ منفي بـ "لم"، ويجوز زيادة "أن" بعد لَمَّا قبل الماضي "°".

### مناقشة المسألة

في هذه المسألة يجزم السهيلي أنّ "لَمَّا" حرفٌ، وليست اسماً، فهي برأيه حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول، وأنّ أحدهما كالعلة للآخر بخلاف الظرف من الزمان، ثمّ يورد أنّ الفارسي زعم أنّها مركبة من "لم" و "ما"، ويقول: إنّّه لا يدري وجه قوله، ويؤكد أنّها عنده من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق، وإشارة إلى مادة هي مأخوذة منها، مثل "لمتُ الشيء لَمَّا" إذا ضمنت بعضه إلى بعض، كما أنّ أبا حيان يورد فيها آراء بعض كبار علماء النحو، أمثال سيبويه، وابن السراج، وابن جنّي، والفارسي، ثمّ يختار مذهب سيبويه الذي يَعدُّ "لَمَّا" حرفاً يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية في حين يذهب الفارسي، وتلميذه ابن جنّي، وابن السراج إلى أنّها ظرف زمان بمعنى حين .

يظهر لنا جلياً في هذه المسألة مخالفة عالمين من علماء الأندلس رأي أبي علي الفارسي، الذي قال فيها:

"وَأَمَّا لَمَّا، فمثل "لم" في الجزم قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾<sup>٦</sup> فَجَزَمْتُ "لَمَّا" كما جَزَمْتُ "لم"، وإِنَّمَا هي "لم" دخلت عليها "ما"، فتغيرت بدخول "ما" عليها عن حال "لم" فوق

١ - انظر الكتاب، ٤ / ٢٣٤ .

٢ - انظر الأصول لابن السراج، ٢ / ١٥٧ .

٣ - انظر المُحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق، علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شليبي، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ١ / ١٦٤ .

٤ - انظر الإيضاح العضدي، ص ٣١٩ .

٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤ / ١٨٩٦ .

٦ - سورة آل عمران، الآية ١٤٢ .

بعدها مثال الماضي في قولك : لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ ، فصار بمنزلة ظرف من الزمان كَأَنَّكَ قلت : " حِينَ جِئْتُ جِئْتُ " <sup>١</sup> .

ومِمَّنْ تطرَّق إلى هذه المسألة المرادي الذي يرى أنَّ " لَمَّا " التعليلية حرف وجوب لوجوب ، أو حرف وجود لوجود على رواية مَنْ قالها " بالدَّال " ، ويرى أنَّ فيها مذهبين :  
الأول : مذهب سيبويه الذي قال : إنَّها حرف .

والثاني : مذهب الفارسي القائل : إنَّها ظرف بمعنى " حِينَ " .

و يذكر أنَّ ابن مالك جمع بين المذهبين بقوله : " إِذَا وَلِيَ " لَمَّا " فعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، فهو ظرف بمعنى " إِذ " فيه معنى الشرط أو حرفٌ يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب " <sup>٢</sup> .

ثُمَّ يَخْلُصُ المرادي إلى أَنَّ الصَّحِيحَ هو ما ذهب إليه سيبويه لأسبابٍ ، أحدها : أنَّها ليسَ فيها شيء من علامات الأسماء ، والثاني : أنَّها تقابل " لو " وتحقيق تقابلهما أَنَّكَ تقولُ : لو قام زيد ، قام عمرو ، ولكنَّه لَمَّا لم يَقم ، لم يَقم ، والثالث : أنَّها لو كانت ظرفاً ، لكان جوابها عاملاً فيها ، والرَّابع : أنَّها تُشعرُ بالتعليل والظرف لا يُشعرُ <sup>٣</sup> .

أَمَّا ابْنُ هِشَامٍ ، فقد ردَّ كلام أبي علي بقوله : " وقال الفارسي وجماعة : إنَّها ظرف بمعنى حين ، و ردَّ بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قُضِيَنا عَلَيْهِ الموت ﴾ <sup>٤</sup> ، وذلك أنَّها لو كانت ظرفاً ، لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلِّها وذلك العامل إمَّا " قضينا " أو " دلَّهم " إذ ليس معنا سواهما ، وكون العامل " قضينا " مردود بأنَّ القائلين بأنَّها اسم يزعمون أنَّها مضافةٌ إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وكون العامل " دلَّهم " بأنَّها اسم يزعمون أنَّها مضافةٌ إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وكون العامل " دلَّهم "

١ - الإيضاح العضدي ، ص ٣١٩ .

٢ - شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٤ / ١٠١ .

٣ - الجنى الداني في حروف المعاني ، ص ٥٩٢ .

٤ - سورة سبأ ، الآية ١٤ .

مردود بأن ما النَّافِيَة لا يعمل ما بعدها فيها ، و إذا بطل أن يكون لها عامل ، تعيّن أن لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفيّة " .

وكذلك يذكر ابن هشام ردّ ابن خروف على مُدّعي الاسميّة بجواز : " لَمَّا أَكْرَمْتَنِي أَمْسَ أَكْرَمَتَكَ الْيَوْمَ " لأنها إذا قَدَّرت ظرفاً عاملها الجواب ، والوقع في اليوم لا يكون في أمس <sup>١</sup> .

أمّا ابن مالك ، فيقول : " قال شيخنا رحمه الله : والصحيح قول سيبويه ، واستدلّ بقوله تعالى : " وتلك القرى أهلكتهم لَمَّا ظلموا " <sup>٢</sup> ، فإنّ المُراد أنّهم هلكوا بسبب ظلمهم ، لا أنّهم أهلكوا حين ظلمهم ؛ لأنّ الهلاك متأخّر عنه ربّما يُنوى " <sup>٣</sup> .

من خلال عرض آراء النحاة في هذه المسألة يظهر لنا أنّ من قال بحرفية " لَمَّا " هو سيبويه ، وابن هشام وابن خروف ، وابن مالك ، و الحسن بن قاسم المرادي ، والسهيلي ، وأبو حيان الأندلسي ، وأمّا مَنْ قال باسميتها ، فهو الفارسي ، وتلميذه ابن جني بحسب ما ذكر ابن هشام في المغني ، وأمّا ما جاء به السهيلي من أنّها مشتقّة من قولك : " لَمَمْتُ الشَّيْءَ لَمًّا " ، فهذا أمر لم أفق على من قال به غير السهيلي .

بعد ما تقدم من ذكر حُجج النحاة السابقين في هذه المسألة ، فإنني أرى أنّ الحرفية في " لَمَّا " أقوى منها في الاسميّة ، وبهذا أوافق رأي السهيلي ، وأبي حيان ، ومن قال بحرفيتها ، وذلك لجملة الأسباب الموجبة لحرفيتها ، ولا سيّما الأسباب التي ذكرها صاحب الجنى الدّاني ؛ ولأنّ جوابها قد يقترب بـ " إذا " الفجائية كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَآيَاتُنَا إِذْ هُمْ يَضْحَكُونَ ﴾ <sup>٤</sup> ، ومن المعلوم أنّ ما بعد " إذا " الفجائية لا يعمل فيما قبلها .

---

١ - انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ٢٩٥ / ١ ، و قطر الندى وبل الصدى ، ص ٤٢ .

٢ - سورة الكهف ، الآية ٥٩

٣ - شرح الكافية الشافية ، ١٦٤٤ / ٣ .

٤ - سورة الزخرف الآية ٤٧ .

## مسألة في إلغاء عمل " لكن " إذا خففت

إنَّ تخفيف الأحرف المشبهة بالفعل ، وبقاء عملها كان موضع خلاف بين النحويين ، حيث اتفق النحويون على بقاء عمل كل من " أن المفتوحة " و " كأن " بعد تخفيفهما ، و حذف النون المتحركة منهما ، ويكون اسمهما ضمير الشأن المحذوف ، و خبرهما جملة اسمية ، نحو : " علمت أن زيداً قائمٌ " أو جملة فعلية مُصدرة بـ " لم " ، نحو : ﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ﴾<sup>١</sup> ، أو مُصدرة بـ " قد " <sup>٢</sup> .

أما " إن " ، فالأكثر في لسان العرب إهمالها ، نحو : " إن زيداً لقائمٌ " ، و إذا أهملت لزمتها اللام فارقةً بينها وبين " إن " التافية ، ويقلُّ إعمالها ، فتقول : " إن زيداً قائمٌ " ، و حكي الإعمال سيبويه ، والأخفش<sup>٣</sup> . و كذلك جاء عندهم أنه لا يجوز إلغاء عمل " لعل " على اختلاف لهجاتها<sup>٤</sup> .

أما " لكن " ، فقد اختلف النحاة فيها ، فمنهم من قال بإعمالها مُخففةً ، ومنهم من منع إعمالها ، و مسألنا هذه تُظهر لنا اعتراض السهيلي على أبي علي الفارسي في سبب وجوب إلغاء عمل " لكن " إذا خُففت حيث يقول السهيلي : " فإن قيل ولم إذا خففت " لكن " ، وجب إلغاؤها بخلاف " إن " ، وأن " ، وكأن " ، فإنه يجوز فيها الوجهان مع التخفيف ، كما قال :

" كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ " <sup>٥</sup> .

قلنا : زعم الفارسي<sup>٦</sup> أن القياس فيهنَّ كلهنَّ الإلغاء إذا خفضن ، ولذلك ألزموا " لكن " إذا خُففت الإلغاء تنبيهاً على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب ، وهذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف ، والوهن ينكسر عليه بأخواتها ، فيقال له : " فلم " خُصَّت " لكن " بذلك دون " إن " ، و أن " ، و كأن ؟

١ - سورة يونس ، الآية ٢٤ .

٢ - انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١ / ٣٨٣ - ١ / ٣٩٠ .

٣ - انظر المصدر السابق ، ١ / ٣٧٨ .

٤ - انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ١ / ٥٢٨ .

٥ - البيت من الطويل ، صدره " و يوماً ثوافينا بوجهٍ مُقسَمٍ " ، و هو منسوب لباغث بن صريم اليشكري ، انظر الكتاب ، ٢ / ١٣٤ و ٣ / ١٦٥ و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ١ / ٥٢٤ .

٦ - انظر الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، و بشير حويجاتي دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م ، ٢ / ١٧٣ - ١٧٧ .

ولا جواب له على هذا ، وإنما الجواب في ذلك : إنّما كانت مركبة من " لا " و " إن " ، ثمّ حذفت الهمزة اكتفاء بكسر " الكاف " بقي عمل " إنّ " لبقاء العلة الموجبة للعمل ، وهي فتح آخرها ، و بذلك ضارعت الفعل ، فلمّا حذفت النون المفتوحة ، وقد ذهبت الهمزة للتركيب ، ولم يبقَ إلا النون الساكنة وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل بخلاف أخواتها إذا خففت فإنّ معظم لفظها باقٍ ، فجاز أن يبقى حُكْمُها ، على أنّ الأستاذ ، أبا القاسم بن الرماك – رحمه الله تعالى – قد أفادني رواية عن " يونس " أنّه حكى الإعمال في " لكنّ " مع تخفيفها ، وكان أبو القاسم – رحمه الله – يستغربُ هذه الرواية ، ورأيتُه حين ذكرني بها متعجّباً منها ، وكان إماماً في هذه الصناعة رحمه الله تعالى " <sup>١</sup> .

### مناقشة المسألة

ينتقد السهلي في هذه المسألة التعليل الذي قدّمه الفارسي كسببٍ لإهمال عمل " لكنّ " عند تخفيفها ويصفه بأنّه واهنٌ وضعيفٌ ، ويستدلُّ على وهنه ، وفساده بأخواتها اللواتي بقين يعملن رغم التّخفيف و يُجيب عن المسألة بأنّها لمّا كانت مركّبة من " لا " و " إنّ " ثمّ حذفت الهمزة اكتفاء بكسر " الكاف " بقي عمل " إنّ " لبقاء العلة الموجبة للعمل ، وهي فتح آخرها ، وبذلك تضارع الفعل ، فلمّا حُذفت النّون المفتوحة ، و حُذفت الهمزة للتركيب ، لم يبقَ إلا النّون الساكنة ، وجب إبطال حكم العمل لذهاب طرفيها وزوال علة مضارعتها للفعل بخلاف أخواتها اللواتي بقين يعملن لبقاء معظم حروفهن .

---

١ – نتائج الفكر ص ٢٠١ .

لقد تطرّق إلى إلغاء عمل " لكنّ " عددٌ من علماء النّحو ، أمثال ابن يعيش بقوله : " أمّا " لكنّ " فحرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء و الأفعال ، وألفه أصلٌ ؛ لأنّ لا نعلم أحداً يؤخذ بقوله ذهب إلى أنّ الألفات في الحروف زائدة ، فلو سمّيت به ، لصار اسماً ، وكانت ألفه زائدةً ، ويكون وزنه فاعلاً ؛ لأنّ الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة من الأفعال و الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنّها مركّبة ، وأصلها " إنّ " زيدتُ عليها " لا " و " الكاف " ، وهو قولٌ حسنٌ لندرة البناء ، و عدم النّظير ، و يؤيّد دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر إنّ على مذهبيهم ، ومنه .

" ولكئنّي من حبّها لعميدٌ " <sup>١</sup>

ويرى ابنُ يعيش كذلك أنّهم قد يخفّفون " لكنّ " بال حذف لأجل التضعيف ، كما يخفّفون " إنّ و أنّ " فيُسكّن آخرها ، كما يُسكّن آخرهما ؛ لأنّ الحركة إنّما كانت لالتقاء الساكنين ، و قد زال أحدهما ، فيبقى الحرف الأول على سكونه ، ولا نعلمها أعملت مخفّفة ، كما أعملت " إنّ " ، و ذلك إنّ شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل ، فلذلك لمّا خُفّفت ، و أسكن آخرها بطلَ عملها إلّا أنّ معنى الاستدراك باقٍ على حاله ، ولذلك دخلت في باب العطف " <sup>٢</sup> .

و من العلماء الذين تطرّقوا لـ " لكنّ " المخفّفة المرادي بقوله : " لكنّ بتخفيف النّون حرف ، له قسمان الأول : أنّ تكون مخفّفةً من " لكنّ " النّقيلة ، ولا عمل لها إذا خُفّفت ، خلافاً ليونس ، والأخفش ، فإنّهما أجازا ذلك ، و رُدَّ بأنّه غير مسموع ، و قد حُكي عن يونس أنّه حكاه عن العرب ، وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ و خبراً ، نحو : ﴿ ولكن الشّياطينُ كفروا ﴾ <sup>٣</sup> ، و اختار الكسائي ، و الفراء ، و أبو حاتم التّشديد إذا كان قبلها الواو ؛ لأنّها حينئذٍ تكون عاملة عمل " إنّ " وليست عاطفة ، والتّخفيف إذا لم يكن قبلها " واو " <sup>٤</sup> .

١ - هذا الشّطر على الطّويل ، ولم تُعرف تنمّته ، ولم يُعرف قائله على ما نُقِلَ عن ابن النّحاس في شرح المفصل ، ٨ / ٦٤ .

٢ - انظر المصدر السابق ، ٨ / ٧٩ - ٨٠ .

٣ - سورة البقرة ، الآية ١٠٢ .

٤ - الجنى الذاني في حروف المعاني ، ص ٥٨٦ .

و أمّا المالقي ، فيقول في أصل تركيب " لكن " : " اعلم أنّ اللام تتركّب مع الألف " لا " ، و مع الألف والكاف ، و التّون خفيفة " لكن " ، و شديدة " لكن " <sup>١</sup> .

و يقول في موضعٍ آخر : " فإذا خُفِّفَ بطلَ عملُها ، ولم يُسمع لها عمل مع التّخفيف عند أحدٍ من التّحويين ، و علّتهم في ذلك عدم اختصاصها بواحدٍ من الأسماء أو الأفعال ، ولا يعمل إلا ما يختصّ فلما كنت تقول : ما قام زيدٌ لكنّ عمرو لم يقم ، و ما يقوم زيدٌ لكنّ يقوم عمرو ، فتصلح مع كلّ واحد منهما علّم أنّها لا تعمل شيئاً ، إلا أنّ أبا زيد السّهيلي ذكر عن شيخه ابن الرّماك أنّه حكى فيها الإعمال مع التّخفيف ، ولم يحك أبو زيد الكلام في ذلك للعرب ، فإنّ كان كذلك فلا يُقاس عليه لشذوذه سماعاً و منعه بقلة القياس <sup>٢</sup> .

و في أصل تركيب " لكنّ " يقول أبو حيّان : " و " لكنّ " بسيطةٌ عند البصريين منتظمةٌ من خمسة أحرفٍ ، مركّبةٌ عند الفراء <sup>٣</sup> من " لكنّ " و " أنّ " ، فطرحتْ همزةٌ " أنّ " و سقطتْ نون " لكنّ " حيث استقبلتْ ساكناً ، و عن الكوفيين أنّها مُركّبةٌ من " لا " و " أنّ " ، و " الكاف " زائدة ، و الهمزةٌ محذوفةٌ ، و قيل هي مؤلّفةٌ من " لا " و كأنّ ، و الكاف للتّشبيه ، و " أنّ " على أصلها ، و لذلك وقعت بينَ كلامين لما فيها من نفيٍ لشيءٍ ، و إثباتٍ لغيره ، و كُسِرَتْ الكاف لتدلّ على الهمزة المحذوفة و إلى هذا ذهب السّهيلي <sup>٤</sup> .

وقد خالف أبو حيّان السّهيلي في تركيب " لكنّ " ، وذهب إلى أنّ السّهيلي قد وافق بكلامه قول الكوفيين فيها ، و هو ما لا ينبغي أن يحكى باللفظ فضلاً عن أن يُسَطَّر <sup>٥</sup> .

و السّيوطي كذلك قال فيها : " تُخَفَّف " لكنّ " فلا تعمل أصلاً لعدم سماعه ، و علّل بمباينة لفظها للفظ الفعل ، و بزوال موجب إعمالها ، و هو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل ، و أجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على " إنّ و أن و كأن " <sup>٦</sup> .

١ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، ت ٧٠٢ هـ ، تحقيق أحمد محمّد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ، ص ٢٥٧ .

٢ - انظر المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

٣ - انظر معاني القرآن للفراء ، ١ / ٤٦٥ .

٤ - ارتشاف الضّرْب من لسان العرب ، ٣ / ١٢٣٧ - ١٢٣٨ .

٥ - انظر المصدر السابق ، ٤ / ١٩٩٨ .

٦ - همع الهوامع في شرح جَمع الجوامع ، ١ / ٤٥٧ .

بعد ما سبق من مناقشة هذه المسألة وتتبع آراء النحاة فيها ، فإنه يظهر لنا جلياً أنّ النحويين قد أجمعوا على إلغاء عمل " لكنّ " إذا حُفّت ، ولم يشذ عن إجماعهم إلّا يونس ، والأخفش كما جاء عند المرادي وغيره ، وأنّ أكثرهم على أنّ العلة الموجبة لإلغاء عملها هي عدم سماع إعمالها من قبل النحويين ما خلا يونس والأخفش ؛ ولأنّها بتخفيفها تفقد شبهها بالفعل ، ولزوال اختصاصها بالفعل أو بالاسم ، وإني أرى أنّ ما أخذه السّهيلي علي الفارسي في تعليقه سبب إبطال عملها صحيح لانتقاض ما ذكره الفارسي بأخوات " لكنّ " ، والسؤال الذي طرحه السّهيلي ، وهو لمْ خُصّت " لكنّ " بذلك دون " إنّ " و أنّ و كأنّ " ؟ غير أنّي لا أوافق السّهيلي فيما ذهب إليه من أنّ " لكنّ " تتألف من " إنّ " و لا و الكاف " ، والذي وافق فيه قول الكوفيين ، وخالف فيه البصريين ، وكثيراً من المتأخرين ، أمثال أبي حيان الأندلسي الذي رفض ما ذهب إليه السّهيلي صراحة بقوله : " وهو ما لا ينبغي أن يُحكى باللفظ فضلاً عن أن يُسطر " <sup>١</sup>

---

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤ / ١٩٩٨

## مسألة في كسر همزة إن وفتحها

"إن" المكسورة هي الأصل ، فإذا عرض لها أن تكون هي ومعمولها في معنى تأويل المصدر ، بحيث يصح تقديره مكانهما فُتحتْ همزتها للفرق ، نحو : بلغني أن زيدا فاضل ، تقديره : بلغني الفضل . وكلّ موضع هو للمصدر فإن فيه مفتوحة ، وكلّ موضع هو للجملة فإن فيه مكسورة ، وتُكسر "إن" وجوباً في مواضع عدّة منها ، أن يُبتدأ بها الكلام مستقلاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾<sup>١</sup> و أن تكون صلة ، نحو قولك : جاء الذي إنّه شجاع ، ومنها كذلك أن يُتلقى بها القسم ، نحو قوله تعالى : ﴿ حم \* والكتاب المبين \* إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مَبْرُكَةٍ ﴾<sup>٢</sup> ، و أن يُحكى بها القول المجرد من معنى الظن ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ : إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾<sup>٣</sup> ، و أن تحل محل الحال ، نحو : زرت زيدا وإنّي ذو أملٍ كأنتك قلت : " زرتُه آملاً " ، وكذلك إذا جاءت بعد فعلٍ مُعلّقٍ باللام ، نحو : علمتُ إنّه لذو تقى فلولا اللام ، لكانت "إن" مفتوحة ، و تكون هي و ما عملتُ فيه مصدراً منصوباً بـ " علمتُ " .

أما مواطن جواز فتح همزة "إن" وكسرها ، فمنها : أن تأتي بعد إذا الفجائية ، نحو : خرجتُ فإذا أن زيدا واقفٌ والكسر هو الأصل ؛ لأنّ إذا الفجائية مختصة بالجمال الابتدائية ، ومنهم من يفتحها بجعلها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، وأن تقع بعد قسمٍ و ليس مع أحدٍ معموليها اللام ، كقولك : حلفتُ إنك ذاهبٌ بالكسر على جعلها جواباً للقسم ، و بالفتح على جعلها مفعولاً بإسقاط الخافض ، و الكسر هو الوجه ، و لا يُجيزُ البصريون غيره ، ومنها كذلك أن تقع بعد فاء الجزاء ، نحو : مَنْ يَأْتِنِي ، فإني أكرمه بالكسر على أنّها في موضع الجملة وبالفتح على أنّها في تأويل مصدر مرفوع ؛ لأنّه مبتدأ محذوف الخبر أو خبر محذوف المبتدأ والكسر هو الأصل<sup>٤</sup> . و مواضع أخرى .....

١ - سورة الكوثر ، الآية ١ .

٢ - سورة الدخان ، الآية ٣ .

٣ - سورة مريم ، الآية ٣٠ .

٤ - انظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص ١١٧ ، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، ت ٧٤٩ هـ ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ٥٢٤ / ١

وقد اعترض السّهيلي على أبي علي الفارسي في مسألة كسر همزة إنّ وفتحها بقوله : " وأما ما ذكرت من الأصل الذي ربطته الفارسي <sup>١</sup> ، وابن السراج <sup>٢</sup> في كسر إنّ وفتحها ، فهو أصل بارد مظلّم على المبتدئ واهٍ عند المنتهى ، فلا نعول إلا على ما قاله صاحب الجمل <sup>٣</sup> ؛ لأنّ قولهما : " كل موضع يصلح فيه الفعل والاسم ، فإنّ فيه مكسورة ، وكل موضع يصلح فيه أحدهما فإنّ فيه مفتوحة " .  
هو مع إشكاله لا يفيد حكمةً ، ولا يشير إلى سبب الفتح والكسر ، ثمّ هو منتقض ، إذ قد جاء الكسر فيها في موضع لا يقع فيه إلا الاسم ، أنشد سيبويه <sup>٤</sup> :

" إذا إنّ عبد القفا واللهازم " .

وحكى <sup>٥</sup> : أما إنّك منطلقٌ ، بالكسر والفتح ، وليس هذا الرّد ممّا سبقتُ إليه ، ولا أنا فيه بدعٌ ، بل قاله غيرنا قبلنا ، وكان شيخنا أبو الحسن ابن الطّروة يعجب من وهنه ، ويفرط في تعنيف قائله ، والله الموفق <sup>٦</sup> .

### مناقشة المسألة

يرفض السّهيلي في هذه المسألة رأي الفارسي ، و رأي ابن السراج في كسر همزة إنّ وفتحها ويصفه بأنّه باردٌ مظلّمٌ على المبتدئ واهٍ عند المنتهى ، ويصرّح بأنّه يوافق رأي الزّجاجي ، ويقوي كلامه ببيت ذكره سيبويه في كتابه ، كما يذكر أنّ شيخه ابن الطراوة قد سبقه إلى رفض رأي أبي علي الفارسي ، وإلى التعجب من وهنه .

١ - الإيضاح العضدي ، ص ١٢٩

٢ - الأصول في النّحو ، ١ / ٢٦٢

٣ - الجمل في النّحو ، ١ / ٤٦٥ .

٤ - البيت من الطويل وهو مجهول النسب عند سيبويه ، انظر الكتاب ، ٣ / ١٤٢

٥ - انظر المصدر السابق ، ١ / ٤٦٢ .

٦ - أمالي السّهيلي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ، ت ٥٨١ هـ ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السّعادة ، ص ١٢٤

لقد عدّ الرَّجَاجِي مواطن كسر همزة إِنَّ بقوله : " اعلم أَنَّ " إِنَّ " تُكسر في أربعة مواضع ، وهي في سائر ذلك مفتوحة .

١ - تكسر في الابتداء ، كقولك : " إِنَّ زَيْداً قائمٌ " .

٢ - تكسر إذا كان في خبرها " اللام " ، كقولك : " ظننْتُ أَنَّ زَيْداً قائمٌ " تفتحها لوقوع الفعل عليها ؛ لأنها مفعولةٌ بـ " ظننْتُ " ، ثم تدخل اللام ، فتقول : " ظننْتُ إِنَّ زَيْداً لقائمٌ " .

٣ - تكسر " إِنَّ " بعد القسم ، كقولك : " والله إِنَّ زَيْداً قائمٌ " .

٤ - و بعد القول ، كقولك : " قال : زَيْدٌ إِنَّ عَمراً منطلقٌ " .

ثم يكمل الرَّجَاجِي بقوله : " وسائر الكلام تُفتح فيه " أَنَّ " ، وهي وما عملت فيه بمنزلة اسم يُحكم عليه بالرفع ، والنصب ، والخفض ، فأما " إِنَّ " المكسورة ، فحرفٌ لا يُحكم على موضعه بشيء من الإعراب <sup>١</sup> لا شك أن اختيار السّهيلي قول الرَّجَاجِي في هذه المسألة دون قول الفارسي ، هو اختارٌ صحيحٌ ؛ لأنَّ الرَّجَاجِي قد فصل و بيّن مواضع كسر همزة " إِنَّ " أكثر من الفارسي ؛ ولأنَّ كلام الفارسي حكمٌ عامٌ ينتقض بمجيء " إِنَّ " مكسورة في موضع لا يصلح فيه إلا الاسم دون الفعل ، والفارسي كان قد خصّ هذا الموضع لفتح همزة " إِنَّ " دون كسرها ، وذلك نحو مجيئها مكسورة بعد " إذا " الفجائية والتي لا تدخل إلا على جملة اسمية ، فمن ذلك ما ذكره سيبويه من أنَّ حال " إذا " في قول الشاعر : " إذا إنّه عبد القفا واللهازم " كحالها إذا قلت : " إذا هو عبد القفا واللهازم " ، ومن تأويل فتحها بعد " إذا " ما ذكره أيضاً : مررتُ فإذا أنّه عبدٌ ، تريد مررتُ به فإذا العبوديّة واللؤم كأنك قلت : " مررتُ فإذا أمره العبوديّة واللؤم " ، ثم وضعت أنَّ في هذا الموضع جاز <sup>٢</sup> .

و إنّي وإن كنتُ قد وافقتُ السّهيلي في اختياره رأي الرَّجَاجِي على رأي الفارسي ، فإني أقول : إِنَّ الرَّجَاجِي لم يستغرق بكلامه كل مواضع كسر همزة " إِنَّ " ، فهناك مواضع لم يذكرها ، ذكرها غيره من النّحويين نحو مجيئها مكسورة في أول الصّلة ، كقولك : " جاء الَّذي إنّه شجاعٌ " ، ومجيئها محلّ الحال ، نحو " زرتُ زَيْداً و إنّي ذو أملٍ " ، كأنك قلت : " زرتُهُ آملاً " ، و تكسر كذلك بعد " حتّى " الابتدائيّة ، نحو : مرض فلانٌ حتّى إنّه لا يرجي بُرؤه <sup>٣</sup> .

١ - انظر الجمل في النّحو ، ص ٥٧ .

٢ - انظر الكتاب ، ٣ / ١٤٤ .

٣ - انظر شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

## مسألة في ( ر ب )

لقد اختلف كثير من النحويين في حرف الجر " ر ب "، حيث ذهب البصريون إلى أنها حرف جرّ، و دليلهم على حرفيتها مساواتها الحرف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها، وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليه إلى أنها اسم يُحكم على موضعه بالإعراب، و استدلوا على اسميتها، بالإخبار عنها<sup>١</sup>. و اختلفوا كذلك في معناها، ولهم فيها أقوال: الأول: أنها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، والثاني: أنها للتكثير، و الثالث: أنها تكون للتقليل و التكثير، و الرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل، و الخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير و التقليل بها نادر، و السادس: أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير بل ذلك مستفاد من السياق، و السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة و الافتخار<sup>٢</sup>. ومسألنا هذه وقع فيها خلافت بين النحويين حيث قال أبو حيان: "ومذهب أكثر النحويين منهم المبرد<sup>٣</sup> والفرسي<sup>٤</sup> أن العامل يجب أن يكون ماضياً، وذهب ابن السراج<sup>٥</sup> إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً، والصحيح أن العامل يكون ماضياً في الأكثر، ويجوز أن يكون حالاً، ومستقبلاً، ومما جاء مستقبلاً قول جدر<sup>٦</sup>:

فإن أهلك فرب فتى سيئكي علي مهذب رخص البنان

قال الكسائي: العرب لا تكاد توقع "رَبَّ" على أمرٍ مستقبل، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يوقعونها عن

١ - انظر الجنى الذاني في حروف المعاني، ص ٤٣٨ .

٢ - انظر المصدر السابق، ص ٤٤٠ .

٣ - انظر رأي المبرد في حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق، طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، ٢ / ٣٤٧ .

٤ - انظر الإيضاح العضدي، ص ٢٥٣ .

٥ - انظر الأصول في النحو، ١ / ٤٢٠ .

٦ - البيت من البحر الوافر، و هو منسوب لجدر بن مالك الحنفي في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٩، والجنى الذاني، ص ٤٥٢ و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١ / ١٥٧ .

الماضي ، ثم استعذب عن قوله تعالى <sup>١</sup> : ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ ﴾ ، ثم قال : ومع هذا يَحْسُنُ أن يقال في الكلام : إذا رأيت الرجل يفعل ما يخاف عليه منه ربّما يندم ، وربّما يتمي أن لا يكون فعل ، وهذا كلام عربي حسن <sup>٢</sup> .

### مناقشة المسألة

يذكر أبو حيان في هذه المسألة أنّ الفارسي يوجب أن يكون العامل في ربّ ماضياً ، ثمّ يخالفه بذلك و يعدّ العامل ماضياً في الأكثر ، و من الممكن أن يكون حالاً ، ومستقبلاً أيضاً ، ويستشهد على مجيء العامل مستقبلاً ببيت جدر السابق .

لا شك أنّ الفارسي وأبا حيان يتفقان على وجود عامل في ربّ تتعلق به ، وإنّ اختلافاً في زمن العامل ، ولكن بالعودة إلى كلام الفارسي نجد أنّ أبا حيان لم ينقل كل ما قاله الفارسي في هذه المسألة ، لأنّ أبا عليّ يُجيز أن يأتي المضارع بعدها على تأويل الحكاية ، وذلك بقوله <sup>٣</sup> : " في قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ ﴾ الذين كفروا <sup>٤</sup> ، و هذا حكاية حال تكون كما جاء : ﴿ فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته ، وهذا من عدوه ﴾ <sup>٥</sup> ، و بهذا يكون أبو حيان متفقاً مع الفارسي في مجيء ما بعد ربّ ماضياً و حاضراً ، ويبقى المستقبل الذي استشهد له أبو حيان ببيت جدر ، وهو مما يصح الاستشهاد به ؛ لأنّه من عصر الاحتجاج وقد ذكر المرادي أنّ بيت جدر يؤوّل على أنّه من حكاية المستقبل بالنظر إلى الماضي كأنّه قال :

---

١ - سورة الحجر ، الآية ٢ .

٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ٤ / ١٧٤٢ .

٣ - انظر الإيضاح العضدي ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

٤ - سورة الحجر ، الآية ٢ .

٥ - سورة القصص ، الآية ١٥ .

فربّ فتىّ بكى عليه فيما مضى ، وإن كنتُ لم أهلك ، فكيف يكون بكاؤه إذا هلكْتُ ؟ وكقولك : لم تركتَ زيدا و قد كان سيعطيك ؟ وقيل : هو على إضمار القول ، أي : أقول فيه : سيبيكي " ،<sup>١</sup> وكذلك استشهاد أبي حيّان بكلام الكسائي الذي قال فيه : يحسن أن يقال في الكلام : إذا رأيت الرجل يفعل ما يخاف عليه منه ربّما يندم ، وربّما يتمنى أن لا يكون فعل ، وهذا كلام عربي حسن .

إذن بما أن الاستقبال بعد ربّ قد ثبت سماعه عن العرب ، ووجد ما يدل عليه من كلامهم ، فإنّي أرجح رأي أبي حيّان في أنّ العامل في " ربّ " الأكثر فيه أن يكون ماضياً ، ويجوز أن يكون حالاً و مستقبلاً .

---

١ - الجنى الداني في حروف المعاني ، ص ٤٥١ .

## آراء نحاة الأندلس المخالفة لأبي علي الفارسي في الصّرف في القرون الهجرية

### الثلاثة السّادس ، والسّابع ، والثّامن

#### مسألة في باب ما يزداد من الحروف في التّضعيف

إنّ مسألة أيّ الحرفين هو الزّائد من الحروف المضعّفة في الكلمة هي من المسائل المشكّلة ، والتي وقع فيها خلاف بين التّحويين ، فقد قال ابن عصفور فيها : " فإن قيل : فأَيُّ الحرفين هو الزّائد ؟ فالجواب أنّ في ذلك خلافاً ، فمذهب الخليل <sup>١</sup> أنّ الزّائد الأوّل ، فاللام الأولى من " سلّم " هي الزائد وكذلك الزّاي الأولى من " يلز " <sup>٢</sup> ، وحجّته أنّ الأوّل قد وقع موقعاً تكثّر فيه أمّهات الزوائد ، وهي الياء ، والألف ، والواو ، ألا ترى أنّ حروف العلة الثلاثة قد تقع ثانية زائدة ، نحو " حومل " و " صيقل " و " كاهل " فإذا قضينا بزيادة اللام الأولى من " سلّم " كانت واقعةً موقع هذه الزوائد وساكنةً مثلها وكذلك أيضاً قد تقع هذه الحروف ثالثة ، نحو : " كتاب " ، و " عجوز " ، و " قضيب " ، فإذا جعلنا الزاي الأولى من " يلز " زائدة كانت واقعةً موقع هذه الزوائد ، وساكنةً مثلها .

ومذهب يونس <sup>٣</sup> أنّ الثّاني هو الزائد ، واستدل على ذلك أيضاً بأنّه إذا كان الأمر على ما ذكر وقعت الزيادة موقعاً تكثّر فيه أمّهات الزوائد ، ألا ترى أنّ الياء والواو قد تقعان زائدتين متحركتين ثالثتين ، نحو " جهور " <sup>٤</sup> و " عثير " <sup>٥</sup> ، فإذا جعلنا اللام الثّانية من " سلّم " هي الزائدة كانت واقعةً موقع الياء من

١ - الكتاب ٤ / ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٧ .

٢ - بلز : امرأة يلز و يلز : ضخمة مكتنزة . الجوهرى : امرأة يلز ، على فعل بكسر الفاء والعين أي ضخمة . قال ثعلب : لم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان : امرأة يلز و أتان إيد . انظر لسان العرب لابن منظور ، ١ / ٣٤٨ .

٣ - الكتاب ٤ / ٣٢٧ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٦٥ .

٤ - جهور : وهو الذي ليس بأجش الصّوت ولا أغن . انظر لسان العرب ج ١ ، ص ٦٨٤ .

٥ - العثرة من العثير ، وهو الغبار ، والياء زائدة ، والمراد بها الصّعيد الذي لا نبات فيه . انظر لسان العرب لابن منظور ٣ / ٢٥٠٣ .

"عَنْثِرٍ" والواو من "جَهْوَرٍ" ومتحركةً مثلهما ، وكذلك أيضاً تكثر زيادتهما رابعتين متحركتين ، نحو "كَنْهَوْرٍ" <sup>١</sup> ، و "عَفْرِيَّةٍ" <sup>٢</sup> ، فإذا جعلنا الزاي الثانية من "بَلَرٍ" زائدة ، كانت واقعةً موقع الواو من "كَنْهَوْرٍ" والياء من "عَفْرِيَّةٍ" ، ومتحركةً مثلهما .

قال سيبويه : وكلا القولين صحيح ومذهب ، وهذا القدر الذي احتج به الخليل ، ويونس لا حجة لهما فيه لأنه ليس فيه أكثر من التائيس بالإتيان بالنظير ، وليس فيه دليل قاطع <sup>٣</sup> ، وزعم الفارسي : أن الصحيح ما ذهب إليه يونس من زيادة الثاني من المثليين ، واستدلّ على ذلك بوجود "اسْحَنُكْ" و "اقْعُنْسُ" وأشباههما في كلامهم <sup>٤</sup> ، وذلك أن النون في "افْعَلَل" من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصليين ، نحو "احرْنَجَم" ، فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي بين أصليين لئلا يخالف الملحق ما ألحق به ، ولا يمكن جعل النون في "اسْحَنُكْ" و "اقْعُنْسُ" وأشباههما بين أصليين ، إلا بأن يكون الأول من المثليين هو الأصل ، والثاني هو الزائد ، وإذا ثبت في هذا الموضع أن الزائد من المثليين هو الثاني ، حُملت سائر المواضع عليه " ° .

ثم يناقش ابن عصفور كلام الفارسي بقوله : " وهذا الذي استدّل به لا حجة فيه ؛ لأنه لا يلزم أن يوافق الملحق ما ألحق به في أكثر من موافقته له في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف ، ألا ترى أن النون في "افْعَلَل" من الرباعي ، بعدها حرفان أصلان ، وليس بعدهما فيما ألحق به من الثلاثي ، إلا حرفان أحدهما أصلي والآخر زائد ، فكما خالف الملحق الملحق به في هذا القدر ، فكذلك يجوز أن يخالفه في

١ - الكَنْهَوْرُ : العظيم من السحاب ، والرباب الأبيض منه ، والنون والواو زائدتان . لسان العرب ، ج ٤ ، ص ٣٤٩٤ .

٢ - يُقال : جاء فلان نافساً عَفْرِيَّتِهِ إذا جاء غضبان . قال ابن سيده يقال : جاء ناشراً عَفْرِيَّتَهُ ، وعَفْرَاتِهِ أي ناشراً شعره من الطمع والحرص ، انظر لسان العرب ، ج ٣ ، ٢٦٨١ .

٣ - انظر الكتاب ٣٢٧ / ٤ ، وشرح الشافية ، ٢ / ٣٦٦ .

٤ - انظر التعليقة على كتاب سيبويه ، ٥ / ٧ ، والخصائص في النحو ، ٢ / ٦١ .

٥- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، ت ٦٦٩ هـ ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار المعرفة - بيروت - لبنان ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

كون النون في المُلحق به واقعة بين أصليين ، وفي الملحق واقعة بين أصلٍ و زائدٍ ، و الصَّحيحُ عندي ما ذهب إليه الخليلٌ من أنَّ الزائد منهما هو الأوَّلُ بدليلين :

أحدهما : أنَّهم لما صغَّروا " صَمَحَمَحاً " قالوا : " صُمِّمِحُ " فحذفوا الحاء الأولى ، ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية هي الزائدة ، لوجب حذف الثانية ؛ لأنَّه لا يُحذف في التصغير الأصلُ ويبقى الزائد .

والآخر : أنَّ العين إذا تضعَّفت ، وفصل بينهما حرف ، فإنَّ ذلك الفاصل أبداً لا يكون إلا زائداً ، نحو " عَثَوْتَلٍ " و " عَقَنْقَلٍ " <sup>١</sup> ألا ترى أنَّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبين أنَّ الزائد من الحاءين في " صَمَحَمَح " هي الأولى ؛ لأنَّها فاصلة بين العينين ، فلا يُتصوَّر أن تكون أصلاً لنلا يكون في ذلك كسرٌ لما استقرَّ في كلامهم من أنَّه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد ، وإذا ثبت أنَّ الزائد من المثليين في هذين الموضعين هو الأول حُمِلت سائر المواضع عليها " <sup>٢</sup> .

#### مناقشة المسألة

يذكر ابن عصفور في هذه المسألة اختلاف العلماء في أي الحرفين هو الزائد ، فيذكر رأي الخليل القائل فيه بزيادة الحرف الأول ، وما استدللَّ به ، ورأي يونس الذي قال فيه بزيادة الثاني ، وما استدللَّ به ، و كلام سيبويه الذي جمع بينهما ، وقال إنَّ كلا قوليهما صحيحٌ ، غير أنَّ ما احتجَّ به لا حجةَ لهما فيه ، وهو ليس بدليلٍ قاطع في رأيه .

ثمَّ يذكر رأي الفارسي ، وترجيحه رأي يونس في زيادة الثاني من المثليين ، وما استدللَّ به على صحة

١ - العَثَوْتَلُ : الكثير اللحم الرَّخْو . انظر : لسان العرب لابن منظور ، ج ٣ ، ص ٢٥٠٤ .

٢ - العَقَنْقَلُ : الكتيب العظيم المتداخل الرَّمَل ، والجمع عَقَاقِل . انظر المصدر السابق ، ٣ / ٢٧١٤ .

٣ - الممتع في النَّصْرِيف ١ / ٣٠٧

كلامه ، ثم إنَّ ابنَ عصفور يعارضُ رأيَ الفارسي، ويرجِّحُ رأيَ الخليل ، ويجتهدُ في بيان صحة رأيهِ بأدلة رأى أنَّها قاطعةٌ على زيادة الأول من المثليين .

لا شكَّ أنَّ ما احتجَّ به الخليل من أنَّ الأول من المثليين هو المحذوف لوقوعه موقع تكثر فيه أمهات الزوائد غير كافٍ ؛ لأنَّ يونس احتجَّ لزيادة الثاني بوقوعه موقع أمهات الزوائد أيضاً ، وساق شواهد على صحة كلامه من كلام العرب ، نحو : كَنَهْوِرْ ، وعِفْرِيَّة .

و يعزُّزُ كلامنا أنَّ سيبويه لم يرجِّح رأياً على آخر من الرأيين السَّابِقين ، بل رأى أنَّ كليهما صحيحٌ ومذهبٌ، غير أنَّه لا حجةَ لهما فيه لعدم وجود دليلٍ قاطع في كلامهما .

ولقد تطرَّق ابنُ جَنِّي لهذه المسألة ، وذكر مذهب الخليل ويونس فيها ، وقال : إنَّ ابنَ السَّراج<sup>١</sup> كان يأخذ برأي يونس في زيادة ثاني المثليين ، وأنَّ حجج كل من الخليل ، ويونس ليست بقاطعةٍ على القول بصواب أحدهما دون الآخر ، غير أنَّ ابنَ جَنِّي يؤيِّد ما احتجَّ به شيخُه الفارسي لزيادة الثاني ، و هو أنَّ نون " افعلل " بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أنَّ تكون بينَ أصليين ، نحو : " احرنجم " و " اخرنطم " ، و " افعنسس " ملحقٌ بذلك ، فيجبُ أن يُحتذى به ما ألحقَ بمثاله ، ويرى ابنُ جَنِّي أنَّ ما ذهب إليه أستاذه سديدٌ وحسنٌ، وهو جارٍ على أحكام هذه الصَّناعة ، وأنَّه وجد في كلام العرب أشياء يشهدُ بعضها لمذهب الخليل ، وبعضها لمذهب يونس<sup>٢</sup> .

أمَّا ابنُ مالك ، فقد قدَّم في هذه المسألة رأيين مختلفين ، الأول : يرى فيه أنَّ الثاني من الحروف المضعَّفة في الكلمة هو الزَّائد ، نحو : " افْعَنْسَس " ، لوقوعه موقع ألف " احرَنْبَى .

والثاني : هو أنَّ أولهما أولى بالزيادة في ، نحو : " علَم " لوقوعه موقع ألف " فاعل " ، وياء " فيعل " و واو " فَوَعَل " <sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> - انظر الأصول في النُّحو ، ١٢ / ٣ .

<sup>٢</sup> - انظر الخصائص في النُّحو ، ٦١ / ٢ .

<sup>٣</sup> - انظر تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمَّد كامل بركات ، الناشر : دار الكتاب العربي ، سنة النَّشر ١٣٨٧ - ١٩٦٧ ، ص ٢٧٩ . و المساعد على تسهيل الفوائد ، ٦٢ / ٤ .

نخلص ممّا قاله ابن مالك إلى أنّه يوافق يونس ، و يخالف الخليل في زيادة الثاني من المضعّف ، و لكنّ في كلمات دون أخرى ، و يوافق الخليل ، و يخالف يونس في زيادة الأول من المضعّف في كلمات دون أخرى ، وهذا مذهبٌ جديدٌ في هذه المسألة .

و كذلك فإنّ الرّضي الإسترباذي يرى أنّ الرّائد في " قَرَدَدِ " هو الثاني ؛ لأنّه جُعِلَ في مقابلة لام جَعْفَر و أمّا الأوّل فقد كان في مقابلة العين ، فلم يحتج إلى الزيادة لها ، و أنّ حكم سائر المضعّفات حكم المكرر للإلحاق ؛ لأنّ سائر المكررات لا يشارك المكرر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصلي حتّى تجعل مثله في كون الرّائد ، هو الثاني ، فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق ' .

إذن فقد اختلف النّحويون في هذه المسألة ، وتباينت آراؤهم فيها حيث ذهب الخليل ، وتبعه ابن عصفور إلى زيادة أوّل المثليين ، و ابن عصفور إذ يخالف الفارسي في هذه المسألة ، و يخطئه فيها ، فهو يخطئ يونس في الأصل ، و سيبويه في أحد قوليه ، وابن السّراج ؛ لأنّ أبا علي الفارسي قد جرى في هذه المسألة على سننهم ، وتبعه تلميذه ابن جنّي ، و الرضي الإسترباذي ، و ابن مالك في أحد قوليه .

لكلّ ما ذكرته في هذه المسألة ، فإنّي أرجح رأي أبي علي الفارسي على رأي ابن عصفور ، ولاسيّما أنّ أبا علي لم يكن بدعاً فيما قاله ، بل جرى فيه على رأي أئمة النّحو ، و تبعه على ذلك غيره ، و هو جارٍ فيه على أحكام هذه الصّناعة ، كما قال تلميذه ابن جنّي .

## مسألة في زيادة همزة " أولق "

إنّ الهمزة في كلمة " أولق " كانت موضع خلافٍ عند بعض النحويين ، فقد خالف فيها كلٌّ من ابن السّيد البطليوسي ، وابن عصفور الأندلسيّين أبا علي الفارسي ، حيث يقول البطليوسي : " وأما " أولق فأجاز الفارسي في الإيضاح أن تكون الهمزة فيه زائدة حملاً على الأكثر ، ويكون مشتقاً من قولهم : " ولَقَّ يَلْقُ ، إذا أسرع " <sup>١</sup> . قال الراجز :

" جاءت به عنسٌ من الشّام تَلَقُّ " <sup>٢</sup> .

ويكون قولهم : أَلِقَ الرجل على هذا أصله وَلِقَ ، فأبدلت الواو همزةً لانضمامها ، كما أبدلت في أُعِدَ ، و أجوه ، وهذا الذي ذهب الفارسي إليه قول غير مختار ؛ لأنّه كان يلزم على هذا أن يقال : رجل مَوْلوق فأرجع الواو إلى أصلها لذهاب العلة التي أوجبت همزها ، ألا ترى أنّ مَنْ يقول : أُعِدَ الرَّجُلُ بالهمز إذ صار إلى المفعول به قال : موعود ، ولم يقل مَأعود ، والمسموع من العرب مألوق بالهمز " <sup>٣</sup> . أما ابن عصفور ، فيقول فيها : " و أما " أولق " فالذي يدلُّ على أصالة الهمزة فيه ، وزيادة الواو قولهم : " أَلِقَ الرَّجُلُ " إذا أصابه الأولق ، فقولهم : " أَلِقَ " بإثبات الهمزة و حذف الواو دليلٌ على أصالة الهمزة وزيادة الواو ، فإن قيل : فلعلّ هذه الهمزة بدلٌ من الواو ، و الأصل " وَلِقَ " ، نحو قولهم : " وُعِدَ الرَّجُلُ " " أُعِدَ " ، فالجواب أنّه لو كان من قبيل " أُعِدَ " لقالوا : " وَلِقَ " ، كما يقولون " وُعِدَ " ، فالتزامهم الهمزة في " أَلِقَ " دليلٌ على أنّها أصلٌ ، وأيضاً فإنهم قالوا : " رجلٌ مألوقٌ " ، ولو كانت الهمزة زائدة لقالوا : " مَوْلوق " بالواو ، ولا يتصوّر أن تُقدّر الهمزة في " مألوق " بدلاً من الواو ؛ لأنّ مثل هذه الواو لا تُقلب همزةً <sup>٤</sup> .

١ - انظر التكملة ، ص ٢٣٢ .

٢ - البيت من الرّجز ، صدره " إنّ الرّبيزَ زَلِقٌ و زُمَلِقٌ " وهو منسوب في الخصائص ٩/١ للقلاح بن حزن المنقري ، وفي لسان العرب ، ٤ / ٤٣٥٧ للشماخ .

٣ - الاقتضاب ٢ / ٣٣٨ .

٤ - الممتع في النّصريف ، ١ / ٢٣٥ .

و عن قول الفارسي أنّ " أفعل " مِنْ " وَلَقَّ يَلَقُّ " ، والهمزة زائدة ، يقول ابن عصفور : " فإن قيل : فكيف أجاز ذلك – أي الفارسي – مع قولهم " أَلَقَّ " و " مألوق " ؟ ، فالجواب أنّه يجعل الهمزة منهما بدلاً من الواو ، والأصل " وَلَقَّ " و " مولوق " ، و يجعل هذا من قبيل البديل اللّازم ، فتكون الواو من " وَلَقَّ " لمّا أبدلت همزة لانضمامها ، أجريت هذه الهمزة مجرى الأصليّة ، فقالوا : " مألوق " ، فيكون نظير قولهم : " عيدٌ " و " أعيادٌ " .... إلى أن يقول ابن عصفور : " إلّا أنّ هذا النوع من البديل أعني اللّازم قليلٌ ، وأصل الهمزة أيضاً إذا وقعت أولاً في مثل هذا قليل ، فتكافأ الأمران عنده ، فلذلك أجاز الوجهين . والصّحيح أنّ " الأولق " همزته أصليّة ، ولا ينبغي أن يُحمل على باب " عيد و أعياد " ؛ لأنّ مثل هذا الباب قد سُمِعَ فيه الأصل ، فنقول : " عيدٌ و أعيادٌ " ، ولم يقولوا " وَلَقَّ " ، ولا " مولوق " في موضعٍ من المواضع " <sup>١</sup> .

#### مناقشة المسألة

يذكر البطليوسي ، و ابن عصفور في هذه المسألة رأي الفارسي ، ثم يعارضانه ، و يسوقان الأدلّة على بطلان قوله ، و صواب رأييهما بحججٍ ، وأدلّة متقاربة ، غير أنّ ابن عصفور يُفصّل في احتجابه و أدلّته أكثر من البطليوسي ، كما يظهر من كلامه السّابق ، و كذلك فهو يبيّن علّة تجويز الفارسي الوجهين في " أولق " .

عند البحث في مادة " أَلَقَّ " في معاجم اللغة نجد أنّها وردت بما يأتي ، قال ابن منظور : " أَلَقَّ : الأَلَقُّ ، و الأَلَأَقُّ ، والأَوَلَقُّ : الجنون ، وهو فَوَعَل ، ورجلٌ مألوقٌ ، ومألوقٌ على مثال مَعُولٍ من الأولق قال الرّياشي : أنشدني أبو عبيدة :

كأنما بي من أراني أُولَقُّ

١ – الممتع في التّصريف ، ١ / ٢٣٦ – ٢٣٧ .

قال الجوهري : وإن شئت جعلت الأولق أَفْعَل ؛ لأنه لا يُقال : أَلِقَ الرَّجُلُ ، فهو مألوق على مفعول ، قال ابن برّي : قول الجوهري هذا وهم منه ، وصوابه أن يقول : وَلَقَ الرَّجُلُ يَلْقُ ، فهو يستشهد بكون الهمزة أصلاً لا زائدة ، ولقد جاء في هذا الفعل لغات ثلاث " أَلِقَ ، و إَلِقَ بفتح الهمزة ، وكسرها ، و وَلَقَ " والفعل من الأول أَلَقَ يَأْلُقُ ، ومن الثاني وَلَقَ يَلْقُ " ١ .

إنّ لأبي علي الفارسي قولين في هذه المسألة ، فهو يرى أنّ " أوَلَقَ " يحتمل ضربين من الوزن : الأول : على وزن فَوْعَل من أَلِقَ ، والهمزة هنا فاء ، وعلى هذا المذهب لو سُمّي به رجلٌ لانصرف ، وعلى هذا تكون الواو زائدة .

والثاني : أن يكون على أَفْعَل مِنْ وَلَقَ يَلْقُ إذا أسرع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾ ٢ ، وعلى الثاني الهمزة زائدة ، و الواو هي الفاء ، وإذا سُمّي به رجلٌ على هذا الوصف لم يصرف ، بل حُكِمَ بزيادة الهمزة حتّى يقوم دليلٌ على أنّها أصل إذا كانت أولاً ٣ .

والفارسي في قوليه يوافق سيبويه ، ففي القول الأول يرى سيبويه أنّ الزائد هو الواو من " أوَلَقَ " بدليل أَلِقَ الرَّجُلُ ، فهو مألوق ، والألف من نفس الحرف ، وأوَلَقَ على فَوْعَل . وفي القول الثاني يقول سيبويه : " ولو لم يتبين أمر أولق لكان عندنا أَفْعَل ؛ لأنّ أَفْعَل مِنْ هذا الضرب أكثر من فَوْعَل " ٤ .

الفارسي إذن لا يخالف سيبويه ، بل يوافقه ، وهو مذهب جمهور النحاة ، وقد أخذ به ابنُ السراج في قوله : " فأما أوَلَقَ ، فالألف من نفس الحرف ، يدلك على ذلك قولهم : أَلِقَ ، و إنّما أولق ، فوعل ولولا هذا التثبت لحمل على الأكثر " ٥ ، أي على " أَفْعَل " .

١ - انظر لسان العرب ١ / ١٢٥ - ١٢٦ .

٢ - سورة النور ، الآية ١٥ .

٣ - انظر التكملة ، ص ٢٣٢ .

٤ - انظر الكتاب ٤ / ٣٠٨ ، ٣ / ١٩٥ .

٥ - انظر الأصول في النحو ، ٣ / ٢٣٢ .

أما السّيرافي ، فيقول : " لم نَر في كلام العرب فعلاً أوله همزة ، و بعدها ثلاثة أحرف على قولهم : " رجلٌ مألوقٌ " إذ كان به أولق ، و هو جنونٌ ، و إنّما صار " مألوق " أبين في الاستبدال ؛ لأنّ التي تجوز أن تكون " وُلِق " و قُلبت الواو همزة لانضمامها ، مثل قولهِ تعالى ﴿ إِذَا الرِّسْلُ أَقْتَت ﴾<sup>١</sup> في معنى وقّنت " .<sup>٢</sup>

وممن ناقش هذه المسألة الرّضي الإستراباذي الذي شرح كلام أبي علي الفارسي من غير مخالفته فيها بقوله : " يعني أنّ أبا علي جعل الواو من أولق زائدة ، والهمزة أصلية ، فإذا جعلته على وزن " شاء " ، و هو فعِلَ قُلْتُ : أَلِقَ " <sup>٣</sup>

لا شك أنّ كلاً من البطليوسي وابن عُصفور قد قدّما براهين ، و أدلّة على أصالة الهمزة في " أولق " ، و على عدم زيادتها ، وإبدال الواو منها في " وُلِق " قياساً على " عيد و أعياد " ؛ لأنّه سُمعَ فيهما الأصل نحو " عيد و أعواد " .

غير أنّ ما ساقاه من الأدلّة ليس كافياً للحكم بصحة اعتراضهما على مقالة أبي علي وذلك ؛ لأنّه وافق بمقالته رأي كبار علماء النّحو ، أمثال سيبويه ، و ابن السّراج ، و السّيرافي ، و كذلك الفراء والزّجاج اللذين قالاً بإبدال الواو همزة في قوله تعالى : ﴿ إِذَا الرِّسْلُ أَقْتَت ﴾<sup>٤</sup> :

ولأنّ القراء قد أجمعوا على هَمْزها ، و قد قرأها بعضهم بالواو ، نحو " وُقَّتت " وتشديد القاف على الأصل ، و أنّ القاعدة في ذلك جوازُ إبدال كلّ واو همزة إذا انضمت ، وكانت ضمّتها لازمةً ، نحو : " صلى القومُ إحدانا " تريد " وُحدانا " ، و يقولون : هذه أجوةٌ حسانٌ بالهمز ؛ لأنّ ضمّة الواو ثقيلةٌ<sup>٥</sup> .

١ - سورة المرسلات ، الآية ١١ .

٢ - شرح كتاب سيبويه ، ١٩٩ / ٥ .

٣ - انظر شرح الشافية لابن الحاجب ٣٠٠ / ٢ .

٤ - سورة المرسلات ، الآية ١١ .

٥ - انظر معاني القرآن للفراء ، ص ٧٨١ ، و معاني القرآن للزّجاج ، ٢٦٦ / ٥ .

وقد أورد عنهما ذلك كل من الزمخشري<sup>١</sup>، وابن عطية<sup>٢</sup>، والقرطبي<sup>٣</sup>، وأبي حيّان الأندلسي<sup>٤</sup>.  
لكلّ ما سبق في هذه المسألة، فإنّي أرجّح رأي أبي علي الفارسي فيها، على رأي ابن السّيد البطليوسي  
وابن عُصفور، ولا سيّما أنّه لم ينفرد في مقالته، بل مضى فيها على سنن علماء النّحو، وأغلبية  
القراء الذين أبدلوا الواو همزة؛ لمجيئها مضمومة، وضمّتها لازمة في كلمة "أُقنت"، والتي  
قُرئت "وُقنت" على الأصل، وكذلك "أجوه" "وجوه"، ممّا يُبطل ما احتجّ به ابن عُصفور  
من عدم جواز حمل همزة "الأولق" على "عيد وأعياد" لسماع الأصل فيها، نحو "عيد وأعواد".

---

١ - انظر الكشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص ١١٦٩.

٢ - انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٤١٨ / ٥.

٣ - انظر الجامع لأحكام القرآن، ١٩ / ١٧١.

٤ - انظر البحر المحيط، ٥٦٥ / ٨.

## الخاتمة

وأما بعدُ : فإنَّ أهمَّ النَّتَاجِ الَّتِي توصلتُ إليها بعد انتهاء رحلتي في دراسة أثر أبي علي الفارسي في نحاة الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة السادسة ، و السابعة ، و الثامنة هي :

١- أزعمتُ أنَّ مصطلح المدرسة الأندلسية الذي أطلقه الدكتور، شوقي ضيف، وغيره ممن وضع نُحاة الأندلس في إطار ما يُسمَّى بالمدرسة الأندلسية مصطلح غير صحيح ؛ لأنَّ نحاة الأندلس قد اتَّبَعُوا منهجَ علماء النُّحو في المشرق العربي في الوصفِ و التعليلِ ، ولم يأتوا بما يُميزهم بحيث يجعلهم مدرسة قائمة بذاتها ، وكذلك فإنَّ بعضهم قد عدَّ ابن مضاء القرطبي صاحبَ مدرسة مستقلة في النُّحو لمجرد دعوته إلى إلغاء العاملِ النحوي ، والعللِ النُّواني والثَّوَالثِ ، وهذا ما لا يصحُّ ، ولا سيَّما أنَّه سبقَ إلى ذلك .

٢ - لقد اهتمَّ علماء النُّحو في الأندلس في القرون الهجرية الَّتِي عُنِيَ البحثُ بها بآراء أبي علي الفارسي وعلّقوا عليها ، فوافقوه في بعضها، وخالفوه في بعضها ، ونقلوا بعضاً من آرائه مع آراء غيره من العلماء من غير تعليق ، وهذا يدلُّ على قيمة أبي علي الفارسي العلميَّة عندهم .

٣- لا شكَّ أنَّ مخالفة نحاة الأندلس الذين درسهم البحثُ لأبي علي الفارسي في كثيرٍ من آرائه دليلٌ على استقلاليَّة شخصيَّتهم النُّحويَّة ، ويؤكد ذلك تأليف ابن الطُّراوة كتاباً في تخطئة أبي علي الفارسي ، سمَّاه رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح .

٤ - إنَّ الآراء الَّتِي رجَّحتُ فيها رأي أبي علي الفارسي أو رأي مَنْ خالفه من نُحاة الأندلس ، كان الرَّاوُزُ فيها رأيَ جمهور علماء النُّحو .

- ٥ - لا ريب أنَّ الخلافَ النَّحوي قديمٌ بين علماء النحو ، وقد نشأ عن هذا الخلاف انقسام النَّحويين إلى بصريين ، و كوفيين ، ثمَّ جاء فيما بعد البغداديون الذين يمثِّل أبو علي الفارسي رأسهم في عصره ، وما اعترض نحاة الأندلس على كثيرٍ من آراء أبي علي النَّحويَّة ، و الصَّرفيَّة ، إلَّا تجسيدٌ لهذا الخلاف .
- ٦- إنَّ الخلافاتِ ، والاعتراضاتِ النَّحويَّة التي وقعتْ بينَ علماء النَّحو كانَ لها أهميَّةٌ كُبرى في اتِّساعِ أفقِ البحثِ العلمي ، و رَفَدِ المكتبةِ العربيَّة بالكثيرِ مِنَ المؤلَّفاتِ القيِّمةِ .

## فهرس الآيات القرآنية

نص الآية	رقم الآية	الصفحة
----------	-----------	--------

### سورة البقرة ( ١ )

أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ	١٣	٥٩
مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ	٢٦	١٢٩
وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا	١٠٢	١٤٧
وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ	٢٨٠	٥٥

### سورة آل عمران ( ٢ )

يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَ تَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ	٧١	١١٩
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَ تَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ	٧١	١٢٢
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَ تَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ	٧١	١٢٣
وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ	١٤٢	١٤٢

### سورة النساء ( ٣ )

فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا	٧١	٩٣
--	----	----

### سورة يونس ( ٤ )

كَأَنْ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ	٢٤	١٤٥
--------------------------------	----	-----

سورة الحجر ( ٥ )

١٥٤	٢	رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ
-----	---	--

سورة الكهف ( ٦ )

١٤٤	٥٩	وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا
-----	----	---

سورة مريم ( ٧ )

١٥٠	٣٠	قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ
-----	----	-----------------------------

سورة النور ( ٨ )

١٦٣	١٥	إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّنَّتِكُمْ
-----	----	-------------------------------------

سورة القصص ( ٩ )

١٥٤	١٥	فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَ هَذَا مِنْ عَدُوِّهِ
-----	----	---

سورة سبأ ( ١٠ )

١٤٣	١٤	فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ
-----	----	---------------------------------------

سورة الزخرف ( ١١ )

١٤٤	٤٧	فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَآيَاتُنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ
-----	----	---

### سورة الدخان ( ١٢ )

١٥٠	٣	حم * و الكتاب المبين * إنا أنزلناه في ليلة مباركة
١٢٥	٥٦	يا أهل الكتاب لِمَ تَلْبُسُونَ الحقَّ بالباطلِ و تكتُمون الحقَّ و أنتم تعلمون
١٢٧	٥٦	يا أهل الكتاب لِمَ تَلْبُسُونَ الحقَّ بالباطلِ و تكتُمون الحقَّ و أنتم تعلمون

### سورة المرسلات ( ١٣ )

١٦٤	١١	و إذا الرّسل أُنْتِـمَّتْ
-----	----	---------------------------

### سورة البروج ( ١٤ )

١١٥	٥ - ٤	قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ
١١٦	٥ - ٤	قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ

### سورة الكوثر ( ١٥ )

١٥٠	١	إنا أعطيناك الكوثر
-----	---	--------------------

### سورة الناس ( ١٦ )

١٢٨	١	قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ
-----	---	-------------------------------

## فهرس الأشعار

البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
-------	-------	--------	---------------

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسَمٍ كأنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إلى واريقِ السَّلَمِ	الطَّويل	باغث بن صريم اليشكري	١٤٥
رَضِيعِي لِبَنانِ ثَدِي أُمِّ تحالفا بأسَحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَنفَرُقُ	الطَّويل	الأعشى	١١٥
ولكنني من حبِّها لعميدُ	الطَّويل	مجهول القائل	١٤٧
وما جعل الطَّرَبَى القِصارُ أنوفها إلى الطَّمِّ من مَوْجِ البحارِ الخضارمِ	الطَّويل	الفرزدق	٩٠
وَكُنْتُ أرى زِيداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إذا إِنَّه عبدُ القفا واللهازمِ	الطَّويل	مجهول القائل	١٥١

و كان سيَّانُ ألاَّ يَسْرَحُوا نَعَمًا أو يَسْرَحُوهُ بها واغْبَرَّتِ السَّوْحُ	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	١٣٢
نحنُ الفوارسُ يومَ الحِنو ضاحِيةً جَنَبِي فُطَيْمَةً لا ميلٌ ولا عَزْلُ	البسيط	الأعشى	١٣٤

خَضَبْتُ الشَّيْبَ لَمَّا كان عيباً و خَضَبْتُ الشَّيْبَ أُولَى أنْ يُعابَا	الوافر	أبو علي الفارسي	٢٢
ولمَّ أخَضَبْتُ مخافةً خلٍ ولا عيباً خَشِيتُ ولا عتابَا	الوافر	أبو علي الفارسي	٢٢
ولكنَّ المشيبَ بدا ذميماً فصَيَّرْتُ الخضابَ له عقاباً	الوافر	أبو علي الفارسي	٢٢

٧٥	أبو العلاء المعري	الوافر	ويوشع ردَّ يوحأ بعضَ يومٍ وأنت متى سَفَرْتَ رَدَدْتَ يوحأ
١٢٠	المُغيرة بن حبّاء الحنظلي	الوافر	سأتركُ منزلي لبني تميمٍ والحقُّ بالحجاز فاستريحاً
١٣٤	الفرزدق	الوافر	فَبِئْسَ جَنَابَتِي مُطَرَّحَاتٍ و بَيْتُ أَحْلَ معقودَ الختامِ
١٥٣	جُحدر بن مالك الحنفي	الوافر	فإنَّ أهلكَ فربَّ فتى سيبكي عليَّ مهذبٍ رخصِ البنانِ

٨٩	مجهول القائل	الكامل	ارحمُ أُصَيِّبَتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حَجَلَى تدرِّجُ في الشَّرِيَّةِ وَقَعُ
٢	ابن إسحاق بن خلف البهراني	الكامل	النَّحو ييسطُ من لسانِ الأَلَكَنِ وإذا طلبتَ مِنَ العُلومِ أَجَلَهَا والمرءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ فأَجَلُهَا مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسَنِ
١٢٩	أبو محجن الثَّقفي	الكامل	يا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بيضاء قد مَتَّعَتْهَا بِطَلاقٍ

٥٥	ابن مالك	الرَّجَز	وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرِ اصْطُفِي وذو تمامٍ ما برفع يكتفي
١٦١	منسوب للفلاح بن حزن النكري و للشَّماخ	الرَّجَز	إِنَّ الرِّبِيرَ زَلِقَ وَ رُمْلَقُ جاءت به عنسٌ من الشَّام تَلِقُ
٥٤	الزَّباء	الرَّجَز	ما للجمال مشيها ونيدا أَجْدَلًا يَحْمِلُنْ أُمَ حَدِيدَا
٨٦	أبو زيد	الرَّجَز	جارية شَمَتْ شَبَاباً عَلَجَا في جَرٍ مَنْ لَمْ يَكُ عَنْهَا مُلْفَجَا
٨٦	أبو زيد	الرَّجَز	يُطْعَمُهَا اللَّحْمَ وَ شَحْمًا أُمُهْجَا
١١٤	ابن مالك	الرَّجَز	التَّابِعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطة هو المسمَّى بدَلَا

١٦٢	رواه الرّياشي عن أبي عبّدة	الرّجز	كأثما بي من أراني أُولقُ
٦٨	ابن مالك	الرّجز	ينوبُ مَفْعولٌ به عَنْ فاعِلٍ فيما له كَنِيْلَ حَئِرٍ نائِلٍ
٨٧	مجهول القائل	الرّجز	مُنْبَرَة العُرْقوبِ إشفَى المَرْفِقِ

## فهرس الأعلام

ملاحظة : الأعلام الذين ترجمت لهم وضعت جانب الاسم \*

العلم	رقم الصفحة
الآجرومي	١٣٥ - ١٣٩
الآلوسي ، أبو المعالي محمود شكري	١١٢ - ١١٧
الأبّذي ، أبو الحسن	٤٩
إبراهيم بن خِداش	٢٥
إبراهيم السّامرائي	٣١ - ٣٢ - ٣
إبراهيم عبد الله أحمد	١٤
إبراهيم بن علي ، أبو إسحاق الفارسي النّحوي	١٨
إبراهيم الغافقي	٣٨ - ٤٠ - ٤٨
أبي بن نوار	٤٧
* أحمد بن أبان بن سيد اللغوي الأندلسي	٣٠
أحمد بن يوسف بن الحجّاج	٢٦
ابن الأخضر	٤٢
* الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة	١١ - ١٠٥ - ١٢٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٥ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٣
الأخفش الصّغير ، علي بن سليمان بن الفضل	١٦ - ١٧ - ٣٠ - ٣٣ - ٣٥ - ٦٤ - ١٠٥ - ١٠٦
أذفونش	٣٧

٢	إسحاق بن خلف البهراني
٨ - ٩	أبو الأسود الدؤلي
٨٤ - ٨٥	الأشموني
١٢ - ١٣ - ٢٥ - ٨٩	الأصمعي
١٢٨	* ابن الأعرابي
١٣٤	الأعشى
٤٣	* الأعلم الشنتمري
٢٦ - ٣٠	* الأفشنيق محمد بن موسى بن هاشم
٣٠ - ٣٥	* ابن الإفليلي
٢٦ - ٢٧	ألبير مطلق
٣٩	ألفونسو هنريكي
٩	* ابن الأنباري ، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري
٢١	ابن بادش ، أبو الحسن طاهر بن أحمد
٤١	* ابن البادش ، علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأتصاري الغرناطي
١١	الباقولي
٤٧	بدر الدين محمد بن مالك
٣٧	ابن بسام
١٤	بشائر عبد الله
٤١ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ -	* البطلوسي ، عبد الله بن محمد بن السيد

٥٤ - ٥٥ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٨٦ - ٨٨ - ١٠٤ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٦١ - ١٦٢	
٢٩	* البغل، أبو الحسن مفرج بن مالك النّحوي
٢٠	أبو بكر ، أحمد بن علي الرّازي
٤١	أبو بكر بن سمحون
٤٩	تقي الدّين السّبكي
٢٥	أبو تمام ، حبيب بن أوس الطّائي
١٩	التّنوخي
٤٧	ثابت بن خيار أبو الحسن
١٣ - ١٦ - ٩٢	* ثعلب
١٠	الجاحظ
١٥٣	جحدر
٩٢	أبو الجراح
٣٦	الجرجاني ، عبد القاهر
٢٠	الجرمي ، صالح بن إسحاق
٣٣ - ٤٦	* الجزولي ، عيسى بن عبد العزيز بن بلّبخت أبو موسى
٤٦ - ٤٨ - ٤٩	أبو جعفر ابن الزّبير
٤٩	أبو جعفر ابن الطّباع

٤٩	أبو جعفر اللّبي
١٣	أبو جعفر النّحاس ، أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النّحوي
٤٩	الجمال الإسنوي
٢٥ - ٢٦	* جودي بن عثمان العبسي الطّليطلي
١٦٢ - ١٦٣	الجوهري
١٨	الجيّاني
٥٧ - ١٠٣	ابن الحاجب
٤٨	حازم القرطاجيّ
٧	الحجاج بن يوسف الثّقفي
١٤	حسن بن حسين المالكي
٦ - ١١ - ١٤ - ٤٩ - ٦٣ - ٦٩ - ٧٤ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٥ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣٦ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٤ - ١٤٨ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٦٥	* أبو حيّان الأندلسي ، محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان
٤١ - ٤٢ - ١٤٤	* ابن خروف الأندلسي ، علي بن محمّد بن علي بن محمّد
١١	ابن الخشّاب

الخطابي	٢٧
الخطيب البغدادي	١٢
ابن خلدون	٢٣
ابن خلويه	٩
* الخليل بن أحمد الفراهيدي	٢ - ٨ - ٩ - ١٠ - ٣٣ - ٥٣ - ٧٦ - ٧٧ - ٨١ - ٨٢ - ١٢٩ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ ١٦٠
* ابن الخياط ، أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور	١٦
الدار قطني	١٧
* ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن	١٦
ابن درستوريه	٩
الدينوري ، أبو جعفر	٢٦
الذهبي	٤٧
الراجحي	٢٥
الراغب الأصفهاني	٨ - ١٠ - ١١ - ١٢
الرواسي ، أبو جعفر	٩ - ٣٣
الربيعي ، علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح	١٨ - ١٩
* ابن الربيع ، عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد	٤٩ - ٥٠ - ١٠٣

الرضي الإسترباذي	١٤ - ٥٤ - ٨٠ - ٨٢ ٩٣ - ١٦٠ - ١٦٤
ابن الرّمّاك	٤٢
الرّماني ، علي بن عيسى	١٣ - ١٩ - ٢٠
الرّندي	٤٢ - ٤٦
الرّياشي	٢٥ - ٢٦ - ١٦٢
رزق الطّويل	٣٣
أبو رزين ابن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي	٣٩ - ٤٧
ريم جعيد	١٤
الرّباء	٤٥
* الرّبيدي ، محمّد بن الحسن الإشبيلي	٢٤ - ٢٥ - ٢٧ - ٢٩ - ٣٤
* الرّجاج ، إبراهيم بن السّري	٩ - ١١ - ١٣ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ٥١ - ٦٤ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ١٠٥ - ١١٩ - ١٢٣ - ١٥٨ - ١٦٤
الرّجاجي	٩ - ٢٤ - ٤٨ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦٢ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٤ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٥١ - ١٥٢
الرّمخشري	١٠ - ١١ - ٣١ - ١٠٣

١١٦ - ١٦٥	
١٨	الزَّهْرِي ، أبو الحسن
١٧	أبو زيد الأنصاري
١١	زين الدين المناوي
٢٥ - ٢٦	السَّجِسْتَانِي ، أبو حاتم
٩ - ١٦ - ٢٠ - ٤٦ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٦ - ٦٠ - ٦١ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٧ - ٧٦ - ٧٧ - ٨٦ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ١٠٣ - ١٠٥ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٦ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٤٢ - ١٥١ - ١٥٣ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦٣ - ١٦٤	* ابن السَّراج ، أبو بكر محمَّد بن السَّري البغدادي
٣٠	* سعيد بن عثمان بن سعيد بن محمَّد أبو عثمان البربري الأندلسي القَرَاز اللغوي
٢٢	* سعيد بن محمَّد المعافيري اللغوي
٧٥ - ٧٦ - ١٠٢	ابن السَّكَيْت
٤٩	السَّمِين الحَلْبِي
٤١ - ٤٢ - ٦٣ - ٦٦ - ٦٧ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥١ - ١٥٢	* السَّهْلِي عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن أحمد بن أصْبَغ بن حُبَيْش أبو القاسم

٤٨	السّهر وردي
٢ - ٧ - ٩ - ١١ - ١٣ - ١٤ - ١٦ - ١٧ - ١٩ - ٢٠ - ٢٤ - ٢٦ - ٣١ - ٣٢ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥١ - ٥٣ - ٥٤ - ٦٧ - ٦٨ - ٧١ - ٧٢ - ٧٦ - ٧٩ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٩ - ٩٣ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١١١ - ١١٢ - ١٢٢ - ١٢٥ - ١٢٧ - ١٢٩ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٥ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٧ - ١٥٩ - ١٦٣ - ١٦٤	سيبويه
٣٥ - ٣٦ - ٧٧ - ٨٦ ٨٨ - ٨٩ - ٩٠	* ابن سيده ، أبو الحسن علي بن أحمد
٩ - ١٨ - ٢٧ - ٣٤ - ٥٥ - ٥٧ - ٥٨ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٩ - ٨٠ - ٨٤ - ٨٥ - ١٠٧ - ١١١ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٦٤	* السّيرافي ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان
١٥	سيف الدّولة
٢٧ - ٤١ - ٤٢ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٧٧ - ٨٨ - ٩٩ - ١٢٩ - ١٤٨	السّيوطي ، جلال الدّين
٩٧	الشّاطبي
٤٨	الشّرف الدّمياطي

الشَّريف الجرجاني	١٠ - ١٢
شريف النَّجار	١٤
* الشَّلوبيين ، عمر بن محمَّد بن عمر	٤٦ - ٤٧ - ٤٨
شمس الدِّين ابن أبي الفتح	٤٧
شمس الدِّين بن جعوان	٤٧
شوقي ضيف	٢٦ - ٣١ - ٣٢ - ٣٤ - ١٦٦
* صاعد بن الحسن بن عيسى الربيعي الموصلبي البغدادي	٢٧ - ٣٠
الصَّفدي	٤١
* ابن الضَّائع علي بن محمَّد بن علي بن يوسف الكتامي	٤٨
الطائع لله	١٤
أبو طالب العبدي	٢٠
* ابن طاهر الأنصاري الإشبيلي ، محمَّد بن أحمد ، المعروف بالخدب	٤٢ - ٤٦
الطَّبرسي	١١٦
* ابن الطَّراوة سليمان بن محمَّد بن عبد الله السبئي المالقي	٥ - ١٣ - ٤١ - ٤٢ - ٩٥ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٣١ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٦ - ١٥١
الطَّنطاوي	٢٧
أبو الطَّيب اللغوي	٧

عاصم	١٧
عبد الحق بن خليل السكوتي	٤٢
عبد الرؤوف المناوي	١٢
عبد الرحمن الناصر	٢٣ - ٢٥ - ٢٦
عبد الرحمن بن هرمز	٩
عبد القاهر الجرجاني	٤٥ - ٣٤
عبد الله بن أبي إسحاق	٩
عبد الله بن أيوب المخزومي	١٧
* عبد الله بن حسن بن عبد الرحمن بن شجاع المروزي	٢٧
أبو عبد الله الغازي	٤٢
عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي	١٣
عبد المجيد ياسين الحميدي	١٤
* عبد الملك بن طريف الأندلسي أبو مروان النحوي اللغوي	٣٠
عبد المنعم بن محمد الغرناطي	١٣
عبد الرّاجحي	٣٠
* عثمان بن المثنى القرطبي	٢٥
ابن العربي	٤٢
* ابن العريف ، أبو القاسم ، الحسين بن الوليد	٣٠
* ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن	٥ - ٤٧ - ٤٨ - ٧٤ - ٩٦ - ١١٦ - ١٢٨

١٣٩ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٤ - ١٦٥	
١٩ - ٢٠ - ٢١	عضد الدولة البويهى
٤٧	ابن العطار
٤٣ - ١١٦ - ١٢٠ - ١٦٥	ابن عطية الأندلسي ، عبد الحق بن أبي بكر
٤٩ - ٧٠ - ١٢٧	ابن عقيل
١٣	العُكبري ، أبو البقاء
٧٥ - ٧٦	أبو العلاء المعري
٢١	علم الدين ، أبو محمد القاسم بن أحمد الأندلسي
١٤	علي الشّهري
٤١	أبو علي الصّدفي
٨ - ١٧	* علي بن أبي طالب
٤١	أبو علي الغساني
٢ - ٣ - ٥ - ٧ - ١٢ - ١٥ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٧ - ٣٥ - ٣٦ - ٤٨ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٨ - ٦٠ - ٦١ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ -	* أبو علي الفارسي ، الحسن بن عبد الغفار

<p>           ٩٢ ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ -            ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠١ -            - ١٠٢ ١٠٣ - ١٠٦ -            - ١٠٧ ١٠٨ - ١٠٩ -            - ١١٠ ١١٢ ١١٣ -            ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ -            - ١١٨ ١١٩ - ١٢٠ -            - ١٢١ ١٢٢ - ١٢٣ -            - ١٢٤ ١٢٥ - ١٢٧ -            - ١٢٨ ١٢٩ - ١٣٠ -            - ١٣١ ١٣٢ - ١٣٣ -            - ١٣٤ ١٣٦ - ١٣٧ -            - ١٣٨ ١٣٩ - ١٤١ -            - ١٤٢ ١٤٣ - ١٤٤ -            - ١٤٥ ١٤٦ - ١٤٩ -            ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ -            - ١٥٤ ١٥٧ - ١٥٩ -            - ١٦٠ ١٦١ - ١٦٢ -            - ١٦٣ ١٦٤ - ١٦٥ -            ١٦٦ - ١٦٧         </p>	
<p>           ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٣ -            ٢٦ - ٢٨ - ٣٠ - ٧٥         </p>	* أبو علي القالي ، إسماعيل بن القاسم بن عيون بن هارون
٣٨	علي بن يوسف بن تاشفين
١١ - ١٨	أبو عمر الجرمي
٧٥	أبو عمر المطرزي
٩ - ١٧ - ٣٣	أبو عمرو بن العلاء
٤٧	ابن عمرو
١٦	أبو العيناء
٢٥	* الغازي بن قيس
٤٣	الغافقي ، أبو الحسن

٣٩	الغالب بالله محمد بن يوسف بن نصر
١٣	أبو الفتح، عبد الله بن أحمد ، المعروف بخنجج
٩ - ١١ - ١٨ - ٢٠ - ٣٤ - ٣٦ - ٤٤ - ٦٣ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٧ ٧٨ - ٨٨ - ٩٢ - ٩٤ - ٩٦ - ١٠١ - ١٤٢ - ١٤٤ - ١٥٩ - ١٦٠	* أبو الفتح عثمان بن جني
٢ - ٩ - ٢٥ - ٣١ - ٣٣ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٨٨ - ٩٢ - ٩٤ - ١٠٦ - ١١٩ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٦٤	* الفراء ، يحيى بن زياد
٩٠ - ١٣٤	الفرزدق
٤٩	ابن قاسم
٣٥	القاضي صاعد الجباني
٤١ - ٤٣	القاضي عياض
٧٥	ابن قتيبة الدينوري
١١٧ - ١٢٣ - ١٦٥ - ١٦٦	القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبي بكر
٤٨	القطب العسقلاني
٢٦ - ٣٠	* ابن القوطية ، أبو بكر
١٧	ابن كثير
٢ - ١٧ - ٢٤ - ٢٥ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ١٠٦ -	* الكسائي ، علي بن حمزة

١٥٥ - ١٥٣ - ١٤٧	
١١٦ - ١٣	ابن كيسان
٥	مازن محمد الخطيب عدوان
٩٢ - ٢٦ - ١٨	المازني
١٤٨	المالقي
١١ - ٢٥ - ٣٨ - ٤٧ - ٥٥ - ٦٣ - ٦٩ - ٨٤ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٦ - ١٠٣ - ١٠٩ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٨ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٣ - ١٢٦ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٩ - ١٤٤ - ١٦٠	* ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياتي
٨ - ٩ - ١١ - ١٢ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ٣١ - ٥١ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٧ - ٧٨ - ٨٠ - ١٠١ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٦ - ١١٣ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٥٣	* المبرّد ، أبو العباس ، محمد بن يزيد
١٧	* مبرمان ، أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري
٤١ - ١٧	المتنبّي ، أحمد بن الحسين
١٤	مُثَبِّية راقِي الشَّرِيف
١٧	* ابن مُجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس
١٢٩	أبو محجن الثَّقفي

٤٢	* محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي اللغوي السبتي
١٧	محمد بن الجهم السمرى
١٨	* محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث
٥	محمد حرّاث
١٧	محمد بن زياد الأعرابي
١٤	محمد السبّيهين
١٤	محمد عبد الله آل قمشان
٢٥	* محمد بن عبد الله بن ثعلبة بن زيد الخشنى القرطبي أبو عبد الله
٢٥	* محمد بن عبد الله بن الغازي بن قيس القرطبي
٣٨	محمد عبد المؤمن بن علي
٤٨	محمد بن عبّدة الإشبيلي
٤٨	* محمد بن عمر بن محمد بن عمر الفهري السبتي
٢٦	* محمد بن يحيى المهلبى الرباحي الجياني
٧٥	محمد بن يزيد
٣٩	محمد بن يوسف بن هود ، الأمير أبو عبد الله
٣٢	محمود أبو كتّه
١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٦ - ١٤٩	المرادي
٣٨	ابن مردنيش
١١	ابن المراغي

٤٦ - ٤٢	مُصعب الخشني
٣١ - ٣٣ - ٣٤ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥	* ابن مضاء القرطبي ، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد
٤٧	أبو المظفر
٩	مُعاذ الهراء
٢٧	المنصور بن أبي عامر
١٢ - ١٠	ابن منظور
٣١	مهدي المخزومي
٢٥	* أبو موسى الهواري ، عبد الرحمن بن موسى
٢٤ - ١٦	نافع بن أبي نعيم
٥	نجية قداح
١١٧ - ٩٦	ابن النّازم
٥١ - ٢٦	ابن النّحاس ، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر النّحاس
٨	ابن النّديم
٩	نصر بن عاصم الليثي
٨	هارون الرّشيد
١١ - ٣٢ - ١٠٨ - ١١٦ - ١١٧ - ١٢٩ - ١٤٣ - ١٤٤	ابن هشام الأنصاري المصري
٢٧	هشام بن الحكم المؤيد
٨٣ - ٤٦	* ابن هشام الخضراوي ، محمد بن يحيى

١٠٧ - ١٠٦ - ٦٨	هشام بن معاوية الضّرير
٤١	أبو الوليد الباجي
٣٥ - ١٦	ياقوت الحموي
١٦ - ١٣	اليزيدي
٩٦ - ٦٦	يعقوب بن السّكيت
٣١ - ٤٧ - ٥٧ - ٦٥ - ١١١ - ١١٢ - ١٤٧	ابن يعيش
٤٨	أبو اليّمن بن عسّاك
٣٨ - ٣٧	يوسف بن تاشفين
٢ - ٨١ - ٨٢ - ١٤٦ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٩ - ١٦٠	* يونس بن حبيب

## فهرس المصادر و المراجع

- ١- الإحاطة في أخبار غرناطة ، تأليف الوزير محمد لسان الدين بن الخطيب ، مطبعة الموسوعات مصر ، ط ١ ، ١٣١٩ هـ .
- ٢ - أخبار النحويين البصريين ، تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، ت ٣٦٨ هـ ، تحقيق طه محمد الزيتي و محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، ط ١ ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ٣ - أدب الكتاب، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ت ٢٧٦ هـ ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، د . ت .
- ٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسي ، ت ٧٤٥ هـ ، تحقيق ، د . رجب عثمان محمد ، مراجعة : الدكتور رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- ٥- أساس البلاغة ، تأليف أبي القاسم ، جار الله ، محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشري ، ت ٥٣٨ هـ تحقيق محمد باسل غُيون السُّود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٦- الاستثناء في التّراث النّحوي والبلاغي ، د . كاظم إبراهيم كاظم ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٧ - استدراكات أبي حيان النّحويّة في التّذييل والتّكميل على ابن مالك في التّسهيل و شرحه دراسة وصفية تحليليّة ، أ . د محمود محمد أحمد العامودي ، و أ . أحمد عاطف محمد كُلاب ، كلية الآداب الإسلاميّة - غزّة ، ٢٠١٧ م ، د . ط .
- ٨ - استدراكات المبرّد على سيبويه مِنْ خلال كتابه " المُقتضب " دراسة نحويّة تحليليّة ، إعداد : هاشم موسى محمد هاشم ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزيرة قسم اللغة العربية و الدّراسات الإسلاميّة ٢٠١٢ م ، د . ط .

- ٩ - الإصابة في تمييز الصحابة ، للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢ هـ ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ١٠ - إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت ٢٤٤ هـ ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، و عبد السلام هارون دار المعارف ، بمصر . د . ط ، د . ت .
- ١١ - الأصول ، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحويين - فقه اللغة - البلاغة ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، د . ط .
- ١٢ - الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، ت ٣١٦ هـ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م
- ١٣ - الأعلام ، تأليف خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ط ١٥ ، ٢٠٠٢ م .
- ١٤ - الإغفال ، وهو المسائل المصلحة من كتاب " معاني القرآن وإعرابه " لأبي إسحاق الزجاج ، تصنيف العلامة أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق وتعليق ، د . عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي - دبي ، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث ، ٢٠٠٣ ، د . ط .
- ١٥ - الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي ، ت ٥٢٨ هـ ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- ١٦ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي ، ت ٥٢١ هـ ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ، و الدكتور حامد عبد المجيد ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ م ، د . ط .
- ١٧ - الألفاظ ، تأليف أبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ، رواية أبي العباس أحمد بن يحيى النحوي المعروف ، بثعلب . د . ط ، د . ت .
- ١٨ - أمالي السهيلي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ، ت ٥٨١ هـ ، تحقيق محمد إبراهيم البنا مطبعة السعادة ، د . ط ، د . ت .
- ١٩ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، ت ٦٢٤ هـ

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف الإمام ، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ ، مديرية الكتب والمطبوعات ، مطابع الروضة النموذجية - حمص ، ١٩٨٨ م ، د . ط .

٢١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام أبي محمد ، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام ، الأنصاري المصري ، ت ٧٩١ هـ ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت د . ط ، د . ت .

٢٢- الإيضاح العضدي ، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، سنة النشر ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، د . ط .

٢٣- بحث نفي التعددية في المدارس النحوية ، د. محمود أبو كثة ، مجلة جامعة بيت لحم ، عدد ١٩٩٠/٩ .

٢٤ - البحر المحيط ، تأليف أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان ، الشهير بأبي حيّان الأندلسي ، تحقيق ، د . عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٢٥ - البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي ، ت ٦٨٨ هـ ، تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد التّبيّتي ، السفر الأول ، دار الغرب الإسلامي ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٦ م .

٢٦ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النّحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

٢٧ - البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة ، تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي ، ت ٨١٧ هـ ، تحقيق محمد المصري ، دار سعد الدين ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٢٨ - البيان والتبيين ، تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٧ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

- ٢٩ - التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة ، تأليف الدكتور عبد الرحمن علي الرّاجحي دار القلم ، دمشق - بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م .
- ٣٠ - تاريخ بغداد مدينة السّلام ، وأخبار مُحدثيها ، وذكر قُطّانها العلماء من غير أهلها و وارديّها ، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ، الخطيب البغدادي ، ت ٤٦٣ هـ ، تحقيق : الدكتور بشار عوّاد معروف ، دار العرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .
- ٣١ - تاريخ علماء الأندلس ، للحافظ أبي الوليد عبد الله بن محمد المعروف بابن الفرضي ، ت ٤٠٣ هـ ، حققه د . بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- ٣٢ - تاريخ المغرب في العصر الإسلامي ، تأليف الدكتور السيّد عبد العزيز سالم ، كلية الآداب - جامعة الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط ٢ ، د . ت .
- ٣٣ - التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل ، ألفه أبو حيّان الأندلسي ، حققه ، أ . د . حسن هندايي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، د . ط .
- ٣٤ - تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمّد كامل بركات ، النّاشر : دار الكتاب العربي ، سنة النّشر ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م ، د . ط .
- ٣٥ - التّعليقة على كتاب سيبويه التّعليقة على كتاب سيبويه ، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق ، د . عوض بن حمد القوزي ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٣٦ - التّكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ، تأليف ، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق ، د . حسن شاذلي فرهود ، النّاشر ، جامعة الرّياض ، سنة النّشر ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٣٧ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، للمرادي ، ت ٧٤٩ هـ ، شرح و تحقيق الدكتور ، عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٣٨ - التّوقيف على مهمّات التّعاريف ، للشيخ عبد الرّؤوف بن المناوي ، ت ، ١٠٣١ هـ ، تحقيق د . عبد الحميد صالح حمدان ، عالم الكتب - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- ٣٩- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق ، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ، ط ٢ ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٤٠- الجُمْل في النّحو ، صَنّفه أبو القاسم ، عبد الرّحمن بن إسحاق الرّجّاجي ، ت ٣٤٠ هـ ، تحقيق ، د . علي توفيق الحَمَد ، مؤسسة الرّسالة - دار الأمل ، إربد - الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٤١- الجنى الدّاني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : الدّكتور فخر الدّين قباوة والأسّاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٤٢- حاشية الصّبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق ، طه عبد الرّؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، د . ط ، د . ت .
- ٤٣- الحجّة للقراء السّبعة ، لأبي علي الحسن بن أحمد عبد الغفّار الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، و بشير حويجاتي ، دار المأمون للثّرات ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٤٤- الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتّى نهاية عصر ملوك الطوائف ، تأليف ألبير حبيب مطلق الجامعة الأمريكيّة في بيروت ، ١٩٦٥ م ، د . ط .
- ٤٥- الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمّد عبد الله بن محمّد بن السيّد البطلوسي ، ت ٥٢١ هـ ، تحقيق ، سعيد عبد الكريم سعودي ، د . ط ، د . ت .
- ٤٦- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ ، تحقيق محمّد علي النّجار ، دار الكتب المصريّة ، ط ٢ ، سنة النّشر ، ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م
- ٤٧- خصائص مذهب الأندلس النّحوي خلال القرن السّابع الهجري ، تأليف ، الدّكتور عبد القادر رحيم الهيتي ، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٣ م .
- ٤٨- الخلاف بين النّحويين ، د. رزق الطويل ، المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤٩- الدّرر السّنية في دراسة المقدّمة الجروميّة ، لأبي بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش ، د . ط ، د . ت .
- ٥٠- دروس في المذاهب النّحويّة ، الدّكتور عبّده الرّاجحي ، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر بيروت ، ١٩٨٠ م ، د . ط .
- ٥١- دلائل الإعجاز ، تأليف الإمام أبي بكر ، عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجاني النّحوي ، ت

- ٤٧١هـ ، أو سنة ٤٧٤ هـ ، قرأه وعلّق عليه ، أبو فهر ، محمود محمّد شاكر ، د . ط ، د . ت .
- ٥٢- دولة الإسلام من الفتح إلى بداية عهد الناصر ، تأليف محمّد عبد الله غنان ، العصر الرابع نهاية الأندلس و تاريخ العرب المنتصرين ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٥٣- ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح و تعليق الدكتور، محمّد حسين ، الناشر : مكتبة الآداب بالجاميزات ، المطبعة التّموزجية ، د . ط ، د . ت . .
- ٥٤- ديوان الفرزدق ، شرحه ، وضبطه ، وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٥٥- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، تأليف أبي الحسن علي بن بسّام الشنتريني ، ت ٥٤٢ هـ ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت - لبنان ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، د . ط .
- ٥٦- الرّد على النّحاة ، لابن مُضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرّحمن اللّخمي القرطبي ، ت ٥٩٢ هـ دراسة و تحقيق الدكتور ، محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٥٧- رسالة الغفران ، تأليف ، أبي العلاء المعرّي ، ت ٣٦٣ هـ ، تحقيق ، كامل كيلاني ، مؤسسة هنداوي للتّعليم والثقافة ، القاهرة جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٢ م ، د . ط .
- ٥٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام ، أحمد بن عبد النّور المالقي ، ت ٧٠٢ هـ ، تحقيق أحمد محمّد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، د . ط ، د . ت .
- ٥٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السّبع المثاني ، للعلامة محمود شكري الألوسي البغدادي دار إحياء الثّراث العربي ، بيروت ، د . ط ، د . ت .
- ٦٠- سيقط الرّند ، لأبي العلاء المعرّي ، دار بيروت للطباعة والنّشر ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م ، د . ط .
- ٦١ - شرح الأجروميّة ، للشيخ العلّامة ، محمّد بن صالح العثيمين ، مكتبة الرّشيد ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ٦١- شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمّى إيضاح الشّعر ، ألفه أبو علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، حققه ، د . حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، دار العلوم و الثّقافة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- ٦٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق ، محمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- ٦٤- شرح بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي ، المصري ، الهمداني ، ت ٧٦٩هـ على ألفية ابن مالك تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار الثّراث - القاهرة ، ط ٢٠ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٦٥- شرح التّسهيل لابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن عبد الله الطّائفي الجبائي الأندلسي ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق : الدّكتور عبد الرّحمن السيّد و الدّكتور محمد بدوي المختون ، ط ١ ، ١٩٩٠م .
- ٦٦- شرح جُمَل الرّجائي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي بن عصفور الإشبيلي ، ت ٦٦٩هـ قدّم له ووضع هوامشه و فهارسه ، فوز الشّعار ، إشراف الدّكتور إميل بديع يعقوب ، منشورات محمّد علي ببيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٦٧- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، تحقيق ، د. حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظي ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ٦٨- شرح شافية ابن الحاجب ، تأليف رضي الدّين محمّد بن الحسن الإستراباذي النّحوي ، ت ٦٨٦هـ مع شرح شواهد ، لعبد القاهر البغدادي ، ت ١٠٩٣هـ ، تحقيق : محمّد نور الحسن ، و محمّد الزّفراف ومحمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، د . ط .
- ٦٩- شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النّحوية لأربعة آلاف شاهد شعري ، خرّج الشّواهد وصنّفها وشرحها ، محمد حسن شرّاب ، مؤسسة الرّسالة ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م .
- ٧٠- شرح قطر النّدى وبل الصّدّي ، تصنيف أبي محمد ، عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري ، ت ٧٦١هـ ، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد ، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى ، ط ١١ ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- ٧١- شرح كتاب سيبويه ، تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ت ٣٦٨هـ ، تحقيق أحمد حسن مهدي ، وعلي سيّد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- ٧٢- شرح اللمع في النّحو ، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ ، ت ٣٩٢هـ ، تأليف أبي الحسن علي بن الحسين الباقر الأصبهاني ، المعروف بجامع العلوم ، ت ٥٤٣هـ ، دراسة وتحقيق الدكتور ، محمّد خليل مراد الحربي النّاشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٧م .

- ٧٣- شرح المفصل للزمخشري ، تأليف ، موقّق السدّين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، ت ٦٤٣ هـ ، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ .
- ٧٤- شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك ، تأليف ابن النّاطم ، أبي عبد الله بدر الدّين محمّد ابن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك ، ت ٦٨٦ هـ ، تحقيق ، محمّد باسل عيون السّود ، منشورات ، محمّد علي بيضون دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٧٥- الشّعرو الشّعراء لابن قتيبة ، تحقيق وشرح ، أحمد محمد شاكر ، النّاشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٧٦- الصّاحبيّ في فقه اللغة العربيّة ، و مسائلها ، و سنن العرب في كلامها ، تأليف الإمام العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، علّق عليه ، و وضع حواشيه أحمد حسن بسج ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٧٧- الصّلة لابن بشكوال ، ت ٥٧٨ هـ ، تحقيق ، إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري - القاهرة دار الكتاب اللبناني - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م
- ٧٨- طبقات النّحويين ، واللّغويين ، لأبي بكر ، محمّد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - مصر - القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٧٩- ظهر الإسلام ، تأليف ، أحمد أمين ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ م ، د . ط .
- ٨٠- العقد الفريد ، تأليف الفقيه أحمد بن محمّد بن عبد ربّه الأندلسي ، ت ٣٢٨ هـ ، تحقيق ، د . مفيد محمّد قميحة دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م ، د . ط .
- ٨١- عيون الأخبار ، تأليف أبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّيّوري ، ت ٢٧٦ هـ ، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان ، ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥ م ، د . ط .
- ٨٢- الكافية في علم النّحو و الشّافية في علمي النّصريف والخط ، تأليف ابن الحاجب ، جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي ، ت ٦٤٦ هـ ، تحقيق الدكتور ، د . صالح عبد العظيم الشاعر مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م ، د . ط .

- ٨٣- الكامل في اللغة و الأدب ، لأبي العباس ، محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ط٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٨٤- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق و شرح عبد السلام هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٨٥- الكشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن غمر الزمخشري الخوارزمي ، ت ٥٣٨ هـ ، خرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة بيروت - لبنان ، ط٢ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- ٨٦ - كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لـ مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، تحقيق : محمد شرف الدين يالتقيا ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ، ط١ ، د . ت .
- ٨٧- لسان العرب ، لابن منظور الأفريقي المصري ، مراجعة وتدقيق ، د . يوسف البقاعي ، إبراهيم شمس الدين ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٥ م .
- ٨٨ - المبدع في التصريف ، لأبي حيّان النّحوي الأندلسي ، تحقيق ، د . عبد الحميد السيّد طلب ، جامعة الكويت مكتبة ، دار العروبة للنشر و التوزيع ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٨٩- مجمع البيان في تفسير القرآن ، تأليف أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي دار المرتضى ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ٩٠ - محاضرات الأدباء ، ومحاورات الشعراء ، والبلغاء ، للراغب الأصفهاني ، هذبّه ابراهيم زيدان ، مكتبة الهلال مصر ، سنة ١٩٢٠ م ، د . ط .
- ٩١- المُحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النّجدي ناصف ، و الدكتور عبد الحليم النّجار ، و الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، د . ط .
- ٩٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحقّ بن غالب بن عطية الأندلسي ت ٥٤٦ هـ ، تحقيق عبد السلام عبد الشّافي محمد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٩٣- المحكم و المحيط الأعظم ، تأليف أبي الحسن ، علي بن إسماعيل بن سيده المرسى ، المعروف بابن سيده ، ت ٤٥٨ هـ ، تحقيق ، عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .

٩٤- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق ، د . حسين أحمد أبو عباس ، ط ١ ، ٢٠١٠ .

٩٥- المخصص ، تأليف أبي الحسن ، علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي ، المعروف بابن سيده ، ت ٤٥٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، د . ط ، د . ت .

٩٦- المدارس النحوية ، تأليف الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر - القاهرة ، ط ٧ ، د . ت .

٩٧- المدارس النحويّة أسطورة و واقع ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمّان - سوق البتراء ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

٩٨- مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النّحو ، تأليف الدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ط ٢ ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

٩٩ - مراتب النّحويين ، تأليف عبد الواحد بن علي أبو الطيّب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصريّة ، صيدا - بيروت ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ، د . ط .

١٠٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للعلامة ، عبد الرحمن جلال الدّين السيوطي ، شرحه ، و ضبطه ، و صححه محمد أحمد جاد المولى بك ، و محمد أبو الفضل إبراهيم ، و علي محمد البجاوي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٩٨٦ م ، د . ط .

١٠١- المسائل البصريّات ، لأبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق الدكتور ، محمد الشّاطر و أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .

١٠٢- المسائل الحليّات ، صنعة أبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تقديم وتحقيق الدكتور ، حسن هندايي دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- ١٠٣- المسائل العسكرية في النحو العربي لأبي علي الفارسي ، دراسة و تحقيق . أ د . علي جابر المنصوري ، ط ٢ ، ٢٠٠٠ م .
- ١٠٤- المسائل المشكّلة " البغداديات "، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ١٠٥- المسائل المنثورة ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق ، د . شريف عبد الكريم النّجار دار عمار للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ١٠٦- المساعد على تسهيل الفوائد للإمام بهاء الدّين ابن عقيل ، تحقيق د . محمد كامل بركات ، ط ١ ١٩٨٢ م .
- ١٠٧- معاني القرآن للفراء ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، ت ٢٠٧ هـ ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي و محمّد علي النّجار ، مصر- القاهرة ، ط ١ ، د . ت .
- ١٠٨- معاني القرآن و إعرابه ، للزجاج ، أبي إسحاق إبراهيم بن السّري ، ت ٣١١ هـ ، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٠٩- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، تأليف : ياقوت الحموي الرّومي ، ت ٦٢٦ هـ ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- ١١٠- معجم التعريفات للعلامة ، علي بن محمّد الجرجاني ، ت ٨١٦ هـ ، تحقيق ، محمّد صديق المنشاوي دار الفضيلة - القاهرة ، د . ط ، د . ت .
- ١١١- مُعجم الصّحابة ، لأبي القاسم عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغوي ، تحقيق ، محمّد الأمين بن محمّد محمود أحمد الجّكني ، مكتبة دار البيان - الكويت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ١١٢ - المعجم الفلسفي ، جمهوريّة مصر العربيّة ، مَجْمع اللغة العربيّة ، القاهرة ، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، د . ط .
- ١١٣- المعجم الوسيط ، مَجْمع اللغة العربيّة ، مكتبة الشّروق الدّوليّة ، مصر ، ط ٤ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ١١٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأليف الإمام، أبي محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن

- عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، ت ٧٦١ هـ ، تحقيق محمّد مُحي الدّين عبد الحميد مؤسسة الصّادق للطباعة والنشر - إيران ، ط ١ ، ١٣٨٤ هـ .
- ١١٥ - مفردات ألفاظ القرآن ، تأليف العلامة ، الرّاغب الأصفهاني ، تحقيق ، صفوان عدنان داوودي ، دار القلم دمشق ، ط ٤ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- ١١٦ - المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام ، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي ، ت ٧٩٠ هـ ، تحقيق ، الدّكتور عبد الرّحمن بن سليمان الغثيمين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ٢٠١٢ م .
- ١١٧ - المقتضب ، صنعة أبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد ، ت ٢٨٥ هـ ، تحقيق ، محمّد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١١٨ - مقدمة ابن خلدون ، مُقدّمة ابن خلدون ، تأليف العلامة ، ولي الدّين عبد الرّحمن بن محمّد بن خلدون ، ت ٨٠٨ هـ ، تحقيق عبد الله محمّد الدّرويش ، دار يعرب ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م .
- ١١٩ - المُقرب ، تأليف علي بن مؤمن ، المعروف بابن عصفور ، ت ٦٦٩ هـ ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري ، ط ١ ، ١٩٧٢ م .
- ١٢٠ - الممتع في التّصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، ت ٦٦٩ هـ ، تحقيق : الدّكتور فخر الدّين قباوة ، دار المعرفة - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٢١ - المُنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنيّ لكتاب التّصريف ، للإمام أبي عثمان المازني النّحوي البصري ، تحقيق ، إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م .
- ١٢٢ - نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السّهيلي ، ت ٥٨١ هـ ، حققه وعلّق عليه الشيخ عادل أحمد الموجود ، والشيخ علي محمّد معوّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ١٢٣ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات ، كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد ابن الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ ، تحقيق ، د. إبراهيم السّامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن - الزّرقاء ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- ١٢٤- نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة ، تأليف الشّيخ أحمد الطّنطاوي ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ د . ت .
- ١٢٥- نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب ، تأليف الشيخ أحمد بن محمّد المقرئ التّلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ، د . ط .
- ١٢٦- النّكت الجّسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيّان النّحوي الأندلسي الغرناطيّ ، ت ٧٤٥هـ ، تحقيق و دراسة ، د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ١٢٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام ، جلال الدّين السيوطي ، ت ٩١١هـ ، تحقيق ، وشرح الأستاذ عبد السلام مجد هارون ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرّسالة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م د . ط .
- ١٢٨- الوافي بالوفيات ، تأليف صلاح الدّين خليل بن أبيك الصّفدي ، ت ٧٦٤هـ ، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التّراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- ١٢٩- وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزّمان ، لأبي العباس ، شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلكان ، ت ٦٨١هـ ، حقّقه ، د. إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، د . ط .

## فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
المقدمة :	٢
<b>التمهيد : ويتضمن :</b>	
- سبب وضع النحو .....	٧
- أول من وضع النحو .....	٨
- المذاهب النحوية .....	٨
- لمحة موجزة عن أبرز الاستدراكات و الخلافات النحوية .....	١٠
- الخلافات النحوية .....	١٢
<b>الفصل الأول : ويتضمن :</b>	
- أبو علي الفارسي : حياته ، شيوخه .....	١٥
- تلامذته .....	١٨
- كتبه و مؤلفاته .....	١٩
- منزلته العلمية .....	١٩
- أخباره .....	٢١
- بداية النشاط اللغوي و النحوي في الأندلس .....	٢٣
- عوامل تطوّر العناية باللغة العربية بكلّ فنونها في الأندلس ، و لا سيّما النحو .....	٢٤
- أبرز النحويين الذين رحلوا من الأندلس إلى المشرق العربي .....	٢٤
- أبرز النحويين الذين رحلوا من المشرق العربي إلى الأندلس .....	٢٦

- حركة التأليف اللغوي و النحوي في الأندلس حتى القرن الخامس الهجري ..... ٢٨
- المدرسة الأندلسية في النحو..... ٣١
- لمحة موجزة عن الأوضاع العامة في الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة ، السادس ، والسابع والثامن ..... ٣٧
- الأوضاع السياسية ..... ٣٧
- الحركة العلمية في الأندلس في القرون الهجرية الثلاثة ، السادس ، والسابع ، والثامن ..... ٤١
- أبرز علماء النحو في الأندلس في القرن السادس الهجري ..... ٤١
- ثورة ابن مضاء القرطبي على النحاة ونظرية العامل..... ٤٣
- أبرز علماء النحو في الأندلس في القرنين السابع ، والثامن الهجريين ..... ٤٦

## الفصل الثاني :

**الآراء التي وافق فيها علماء النحو في الأندلس أبا علي الفارسي ، في القرون الهجرية الثلاثة السادسة ، و السابعة ، و الثامنة ، و التي نقلوها عنه من غير تعليق .**

**ويتضمن :**

- الآراء النحوية ..... ٥١
- مسألة في مرتبة المبتدأ والفاعل ..... ٥١
- زيادة " كان " في باب التعجب ..... ٥٥
- مسألة في كسر همزة " إن " ..... ٥٩
- مسألة في المرفوع بعد " مذ " ..... ٦٢
- مسألة في " السين و سوف " ..... ٦٥
- مسألة في باب المفعول الذي لم يسم فاعله ..... ٦٨

- مسألة في باب الحُرُوف الَّتِي تنصبُ الاسم و ترفعُ الخبر ..... ٧١

الآراء الصَّرْفِيَّة ..... ٧٤

- مسألة في " شواذ النَّصْرِيف " ..... ٧٤

- مسألة في تصغير اسم الإشارة " أولاء " ..... ٧٨

- مسألة في تصغير كلمة " مطايا " ..... ٨١

- مسألة في إمالة " خافَ وطابَ " ..... ٨٣

الآراء اللُغَوِيَّة ..... ٨٦

- مسألة في ما جاء على " أَفْعُلْ " ..... ٨٦

- مسألة في " فِعْلَى " ..... ٨٩

- مسألة في قول العرب : " سمعتُ لُغَاتَهُم " ..... ٩١

### الفصلُ الثالثُ :

الآراء النَّحْوِيَّة الَّتِي خالف فيها علماء النحو في الأندلس أبا علي الفارسي في القرون

الهجرية الثلاثة السَّادس ، والسابع ، والثَّامن .

ويتضمَّن :

- مخالفتهم له في المصطلحات و الأسماء ..... ٩٥

- مسألة في تعريف النَّحو وحدّه ..... ٩٥

- مسألة في " الكلّم " اسم ، و فعل ، و حرف ..... ٩٩
- مسألة في حدّ الاسم ..... ١٠٤
- مسألة في بناء الاسم..... ١٠٩
- مسألة في البدل ..... ١١٤
- مسألة في تعريف الاستثناء المنقطع ..... ١١٨
- مسألة في " لا سيّما " ..... ١٢٢
- مسألة في العطف ..... ١٢٥
- مسألة في قول العرب : " هما خَطَان جَنَابَتِي أَنفَهَا " ..... ١٢٨

#### الآراء التي خالف فيها علماء النحو في الأندلس أبا علي الفارسي في الأفعال

- مسألة في تعدّي الفعل " سمع " إلى مفعولين ..... ١٣١
- مسألة في نصب الفعل المضارع ورفع بعد الاستفهام ..... ١٣٥

#### الآراء التي خالف فيها علماء النّحو في الأندلس أبا علي الفارسي في الحروف

- مسألة في " لَمَّا " ..... ١٤١
- مسألة في إلغاء عمل " لكنّ " إذا خُففت ..... ١٤٥
- مسألة في كسر همزة إنّ و فتحها ..... ١٥٠
- مسألة في " رَبَّ " ..... ١٥٣

آراء نحاة الأندلس المخالفة لأبي علي الفارسي في الصّرف في القرون الهجرية الثلاثة  
السادس ، والسابع ، والثامن.

- مسألة في باب ما يزداد من الحروف في التّضعيف..... ١٥٦

- مسألة في زيادة همزة " أولق " ..... ١٦١

الخاتمة ..... ١٦٦

## **Research Topic**

### **" The Influence of Abi Al-Farisi on the Andalusian Grammarians From the Beginning of the Sixth Hijra Century to the End of the Eighth Hijra Century "**

This letter highlights on the effect of Abi Ali Al Farsi in Andalusian grammarians in three AH centuries . It consists of a warm up three sections and a conclusion . I prove in it the results which I reached to .In the warm up I talked about the reason of putting grammar , the first one who put it ,the three syntactisms : Optical , Alkufiu and Albaghdadi and a bout the syntactic attainments and differences concisely .

In the first section , I have translated in it for Abi Ali Alfarsi . I talked about the start of linguistic and syntax activity in Andalusia and about the Features of the development of the Care for Arabic language in all its arts espically syntax . Then , I touched to the idion of syntactic Andalusian school and showed a concise about the general conditions in Andalusia in the three AH centuries . After that , I finished the first section by mentioning the scientific movement in Andalusia in AH centuries which the research cares into it . But in the second section , I have disscused the syntactic , Morphological and linguistic opinions which the synatic scientists agree with Aba Ali Al Farsi in Andalusia in the three AH Centuries .

Finally in the third section , I disscused the syntactic and Mor phological opinions which the Andalusian grammarian dis agree with Aba Ali Al Farsi during the six th , seven th , and eight th AH centuries .

**Syria Arab Republic  
Al-Baath University  
Faculty of Letters And Humanities  
Department Of Arabic Language**

**The Influence of Abi Al-Farisi on the Andalusian Grammarians From  
the Beginning of the Sixth Hijra Century to the End of the Eighth Hijra  
Century**

**A Thesis presented to acquire A masters Degree in  
Arabic Linguistic Studies**

Submitted by

**Mustaffa Ibrahim Ibrahim**

Supervised by

**Prof . Isaam ALKousa**